الجوانب الاقتصادية للدعاوى الجماعية

The Economic Aspects of Class Actions

د. عيد عشري جابر
مدرس بقسم الاقتصاد والمالية العامة
كلية الحقوق- جامعة حلوان
2021

مُلخّص البحث

يظهر الجانب الاقتصادي لموضوع الدعاوى الجماعية عندما يكون هناك العديد من الأفراد أصحاب الحقوق الموضوعية المشروعة، والتي يكون مصدرها القانون أو العقد أو المسؤولية التقصيرية، وهؤلاء الأفراد لا يكون لديهم القدرة أو الملاءة الاقتصادية للحصول على هذه الحقوق، وذلك بسبب ارتفاع التكلفة الإجرائية اللازمة للحصول على هذه الحقوق مقارنةً بالقيمة الفعلية لهذه الحقوق، أو مقارنةً بقيمة التعويض الذي يمكن الحصول علية. وتزداد المشكلة تعقيدًا عندما يكون الإنفاذ الحكومي للقوانين الموضوعية التي تحكم هذه الحقوق غير فعّال أو غير موجود أصلًا، وذلك بسبب عدم كفاية الموارد الاقتصادية للدولة لوضع هذه القوانين موضع التنفيذ. ويتمثل حل هذه المشكلة في اللجوء إلى الإنفاذ الخاص للقوانين، وخاصة إنفاذ التشريعات الاقتصادية، مثل قوانين مكافحة الاحتكار، وقوانين حماية المستهلك، وقوانين الأوراق المالية. ويؤدي الإنفاذ الخاص للتشريعات الاقتصادية بالتبعية إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وذلك عن طريق ضبط السلوك الاقتصادي للجهات والمؤسسات الاقتصادية الفاعلة في السوق. ويعتبر التقاضي الجماعي من أفضل الأليات القانونية الإجرائية التي تُستخدم للإنفاذ الخاص للقوانين كبديل للتنظيم الحكومي. وقد تم تفعيل نظام الدعاوى الجماعية كأداة من أدوات التقاضي الجماعي في العديد من النظم القانونية المقارنة، وقد ثبت فاعليتها في تحقيق الإنفاذ الخاص للتشريعات الاقتصادية.

وبالنظر إلى عمليات الإنتاج الضخم، وعمليات التسويق الشامل والاندماج والاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الشركات والدول، وكذلك تطور نظام الاتصالات السريع في جميع أنحاء العالم، فقد يتضرر مجموعة كبيرة من الأفراد بطريقة متماثلة، وهذا الضرر قد يكون بسبب الممارسات المُوحدة للشركات الكبيرة أو أحد منتجاتها. وعادةً ما تكون دعاوى التعويض الفردية قليلة القيمة، ولكن من الممكن أن يتحول مجموع هذه الدعاوى إلى أرباح كبيرة وغير مشروعة بالنسبة لهذه الشركات. وتقدم الدعوى الجماعية حلًا لهذه المُعضلة الاقتصادية، وذلك من خلال تجميع الدعاوى الفردية في دعوى قضائية واحدة، والتي تكون مُجدية اقتصاديًا من حيث تكاليف عملية التقاضي. وبالتالي، يمكن للدعوى الجماعية أن تكون أداة لقلب الدفة لصالح مجموع الأفراد ذات الوضع الاقتصادي الأضعف.

فالدعوى الجماعية هي أداة قانونية تسمح برفع الدعاوى قليلة القيمة، وبالتالي تُحقق هذه الدعوى أهداف التعويض والردع وإنفاذ القوانين. والهدف من ذلك الردع هو تحفيز الجهات الاقتصادية الفاعلة على أن تأخذ في الاعتبار القيمة المُتوقعة للأضرار أو الخسائر التي يمكن أن تنتج عن تصرفاتهم غير القانونية، وذلك عند اتخاذ القرارات الخاصة بطرح منتج أو خدمة معينة، وكيفية تصميمه، وإنتاجه، وتوزيعه، وتسويقه، وكيفية التعامل مع موظفيهم. وتعمل الدعوى الجماعية على تحسين الكفاءة الاقتصادية عن طريق استيعاب الأثار الخارجية السلبية للمعاملات الاقتصادية، وكذلك تعمل على تأكيد الدور الفعّال لقانون المسؤولية التقصيرية في التقليل من حوادث الضرر. ومن الناحية الاقتصادية، تُعتبر الدعوى الجماعية محاولة للاستفادة من فكرة اقتصادات الحجم الكبير، أو وفورات الحجم في مجال الإجراءات القانونية.

Abstract

The economic aspect of class actions arises when there are many individuals who have legitimate substantive rights, but they do not have the economic resources to have these rights enforced. The lack of this enforcement is due to the high procedural cost of enforcing these rights compared to its value, or compared to the compensation sum that can be obtained. This problem is further complicated when public enforcement of the substantive laws governing these rights is ineffective or non-existent, due to the insufficient public revenues to enforce these laws. The solution to this problem is to resort to private enforcement of laws, especially economic legislations, such as antitrust laws, consumer protection laws, and securities laws. The private enforcement of economic legislations can promote the economic efficiency, by controlling the economic behavior of the active economic entities and institutions in the market. One of the best procedural legal mechanisms used for private enforcement of laws is collective litigation as an alternative to government regulation. The class action device has been adopted as a tool of collective litigation in several comparative legal systems and achieved the private enforcement of economic legislations.

Given the mass production and marketing processes, merger and economic interdependence between companies and countries, a large group of individuals may be harmed in a similar way, and this harm may be due to the standard practices of large companies. Usually, individual compensation claims are of little value, but the sum of these claims turns into large and illegal profits for these companies. The class action presents a solution to this economic dilemma, by grouping individual claims into one lawsuit, which is economically feasible in terms of the costs of the litigation process. Thus, the class action is a tool that can turn the scale in favor of the group of individuals with limited economic resources.

A class action is a legal device that allows individual low-value claims to be brought to the court, thus achieving the goals of compensation, deterrence and law enforcement. The goal of this deterrence is to motivate economic actors to consider the expected value of damage or loss that could result from their illegal behavior when deciding whether to offer a particular product or service, how it is designed, produced, distributed, and marketed, and how to deal with their employees. The class action works to improve economic efficiency by internalizing the negative externalities of economic transactions, as well as

confirming the effective role of the law of tort liability in reducing accidents of damage. In economic terms, a class action lawsuit is an attempt to exploit the idea of economies of scale in legal proceedings.

مُقدّمة

مبدئيًا، لكي يؤدي أي سوق اقتصادي في مجتمع معين وظائفه بالشكل الفعّال، لابد أن يكون أفراد هذا المجتمع على ثقة بأن معاملاتهم التي يُبرمونها، وخاصة المعاملات الاقتصادية، سيتم تنفيذها بدرجة كبيرة كما هو متفق عليه وكما كان مُخطط لها. وفي حالة عدم أداء أو إتمام هذه المعاملات، يمكن فقط المحافظة على هذه الثقة أو استعادتها من خلال توافر نظام المحاكم العامة، والذي يكون متاحًا لتحقيق هذا الهدف بأقل تكلفة وبفاعلية أكثر من الطرق الأخرى. وقد تشمل الطرق الأخرى عدم الدخول في معاملات اقتصادية على الإطلاق، أو التعامل فقط ضمن مجموعة محدودة من الأفراد المعروفين لبعضهم البعض، أو ربما من خلال التسوية الجماعية للمنازعات، أو عبر أشكال مختلفة من الحلول الذاتية.[1]

وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى توافر نظام المحاكم العامة على أنه نوعًا من السلع العامة، والتي بمجرد توافرها، يمكن لجميع الأفراد الاعتماد عليها أو الاستفادة منها بدون استبعاد أي شخص، وبدون أن تُؤثر الاستفادة التي يحصل عليها شخص معين من هذه السلعة على الفائدة أو المنفعة التي يحصل عليها الأخرين. ويمكن اعتبار هذا المبدأ حزءً من حكم القانون الذي ينظم مجتمع معين.[2]

ولكي يؤدي نظام المحاكم وظيفته بالشكل المطلوب، لابد أن يتوافر له الموارد الاقتصادية التي عادةً ما تكون نادرة ومُكلّفة. وفكرة السلعة العامة، والتي يُعتبر النظام القضائي نوعًا منها، تقتضي عدم تقديمها بالتكلفة الكاملة مثل أي سلعة تجارية، وبالتالي يتطلب تقديمها وجود دعم حكومي، ولكن يجب أن يتحمل المتقاضين بعض تكاليف الحصول على خدمة المحاكم كسلعة عامة. ولكن مع مرور الوقت تزداد تكاليف التقاضي، وقد يؤدي ذلك إلى عرقلة بعض الأفراد عن الوصول إلى نظام المحاكم، وبالتالي إجبارهم على اتباع الطرق البديلة لفض المنازعات. في الوقت نفسه، تُعد العدالة نوعًا من السلعة التي يتم تقديمها لأفراد المجتمع بأقل من تكلفة الإنتاج، ولذلك لا يمكن استخدام السعر كأداة لترشيد الاستهلاك أو لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، لأن الترشيد سيتسبب في تكدس للقضايا، وهذا ما يفسر تأخُر المحاكم في إصدار الأحكام. وهذا التأخير يضر بالمعاملات التجارية، وبالتالي يُحتم التفكير في كيفية تقديم خدمة العدالة بشكل أكثر فعالية وبتكلفة أقل.[3]

وهذا الهدف يمكن تحقيقه من خلال طريقتين أساسيتين، الطريقة الأولى هي التي يمكن من خلالها زيادة وسائل الدفع المتاحة للأشخاص الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف الوصول أو الحصول على خدمة العدالة. والطريقة الثانية تتمثل في تخفيض تكلفة إنتاج مكونات النظام القضائي. ويمكن زيادة وسائل الدفع من خلال نقل عبء التحقيق في المعاملات التي لم يتم تنفيذها أو المعاملات الضارة أو غير المشروعة إلى سلطات الدولة، أو عن طريق تقديم المساعدة القانونية أو الخدمات القانونية المجانية التي يقدمها المحامون. وأيضًا يمكن استخدام التأمين القانوني أو تطبيق نظام التعويضات العقابية. وكذلك يمكن إعادة تنظيم الرسوم المشروطة للمحامي، حيث يتحمل المحامي حزءً من مخاطر رفع الدعوى، وذلك بالتخلي

[1] Cassone, Alberto and Giovanni B. Ramello, (2011). "*The simple economics of class action: private provision of club and public goods*", 32 European Journal of Law and Economics, P. 205.
[2] Ulen, Thomas S., (2011). "*An Introduction to the Law and Economics of Class Action Litigation*", 32 European Journal of Law and Economics, P.185.
[3] Miller, Geoffrey P., (1998). *Class Actions*, in: The New Palgrave Dictionary of Economics and the Law, Vol. 1, Peter Newman (ed.), London, MacMillan, PP. 257-262.

عن الرسوم المستحقه له إذا لم تنجح الدعوى، ولكن في المقابل يكون له الحق في نسبة مئوية من عوائد الدعوى في حال نجاحها.[4]

وبالنسبة لتخفيض تكاليف النظام القضائي، يمكن أيضًا اتخاذ مجموعة متنوعة من الإجراءات، مثل تبسيط نظام المحاكمة، أو استخدام ألية الدعاوى الجماعية. والدعوى الجماعية هي إجراء قانوني يسمح بتحديد دعاوى - أو جزء من الدعاوى - لعدد من الأشخاص ضد نفس المدعى عليه في دعوى واحدة. وهذا يعني أنه وفقًا لنظام الدعوى الجماعية، يجوز لشخص أو أكثر - المدعي المُمثل - رفع دعوى نيابة عن نفسه ونيابة عن عدد من الأشخاص الآخرين- أعضاء الدعوى- الذين لديهم ادعاءات بالتعويض عن نفس الضرر أو ضرر مماثل للضرر الذي يدعيه المدعي الممثل، على أن تتماثل ادعاءات أعضاء الدعوى من حيث المسائل القانونية أو الوقائع مع الادعاء الخاص بالمدعي الممثل (المسائل المشتركة). والمدعي المُمثل هو مجرد طرف في الدعوى، وعادةً لا يتم تحديد أعضاء الدعوى كأطراف فردية، ولكن يتم وصفهم فقط. ويلتزم أعضاء الدعوى الجماعية بنتيجة التقاضي فيما يخص المسائل المُشتركة، سواء كانت هذه النتيجة لصالحهم أو ضدهم، وذلك على الرغم من أنهم لا يقوموا بأي دور فعّال في عملية التقاضي.

ومن الناحية الاقتصادية، يتم النظر إلى الدعوى الجماعية على أنها محاولة للإستفادة من فكرة اقتصادات الحجم الكبير أو وفورات الحجم في مجال الإجراءات القانونية، ويتحقق ذلك من خلال الجمع بين القضايا التي يكون لها أساس أو سبب قانوني وواقعي مشترك في دعوى قضائية واحدة، بحيث تؤدي إلى إصدار حكم أو التوصل إلى تسوية تربط جميع أعضاء الدعوى. ومن خلال الدعوى الجماعية تُستخدم كلًا من الإجراءات القانونية، ووقت المحاماة، وسجلات الخبراء وموارد المحكمة مرة واحدة للجميع، بدلًا من تكرار الاستخدام في نظام الدعاوى الفردية. فعندما يكون الأفراد المضرورين على استعداد لرفع دعاوى فردية، فإن الدعوى الجماعية تكون أفضل لأنها تؤدي إلى تحقيق وفورات الحجم، وهذا الأمر يُؤدي إلى مزيد من الإثبات المُكثّف والأكثر شمولًا، بالإضافة إلى أنه يزيد من فرص الحصول على التعويض لجميع أعضاء الدعوى، وأيضًا يضع جميع أعضاء الدعوى على قدم المساواة فيما يتعلق بالتنفيذ على أصول المدعى عليه، وذلك حتى يتم استيفاء جميع المطالبات المرفوعة ضده، كما يحدث مثلًا في قضايا الإفلاس.[5]

وعندما لا يكون الأفراد على استعداد لرفع دعاوى فردية، لأن قيمة الضرر الذي لحق بهم كان ضئيلًا بالنسبة للحد الأدنى للتكلفة الثابتة للدعوى، وحيث تكون مشاكل الإثبات مُعقدة ومُكلفة للغاية، في هذه الحالة يسمح اللجوء إلى نظام الدعوى الجماعية بفرض العبء الكامل للأضرار الصغيرة الفردية التي لحقت بالأفراد على المتسبب في الضرر، والتي قد كانت لتمر بدون تعويض أو ردع. ومن وجهة النظر الاقتصادية، يعد هذا نوعًا من استيعاب التكاليف الخارجية، وهذا الاستيعاب من ضمن أهداف السياسة الاقتصادية، بالإضافة إلى أنه يُعزز من عنصر الردع في القواعد القانونية. [6]

وقد نشأ نظام الدعوى الجماعية في الولايات المتحدة، وهو عبارة عن أداة قانونية إجرائية متكاملة للإنفاذ الخاص للحقوق. ووفقًا لهذا النظام يُسمح للممثل برفع دعوى نيابة عن مجموعة من الأشخاص الذين هم

---

[4] Rodhe, D.L., (2004). *Access to Justice*, Oxford University Press, Oxford, P.81.

[5] Hylton, Keith N., (2013). *The Economics of Class Actions and Class Action Waivers*, Boston Univ. School of Law, Law and Economics Research Paper No. 13, P.22.

[6] Calabresi, Guido and Kevin S. Schwartz, (2011). "*The costs of class actions: allocation and collective redress in the US experience*", 32 European Journal of Law and Economics, PP. 169-183.

في وضع قانوني متماثل، ويُسمح للمحكمة بإلزام هؤلاء الأشخاص بحكم واحد.[7] وتسمح الدعوى الجماعية أيضًا بتأكيد الحصول على مطالبات التعويض، مع تقديم الحماية الإجرائية التي تسمح لأعضاء الدعوى بمتابعة حقوقهم بشكل فردي. ويسمح التقاضي الجماعي لأصحاب المطالبات ذات القيمة السلبية - تلك التي تتجاوز تكلفة التقاضي الفردي بشأنها قيمة التعويض المُتوقع - بتقديم المدعى عليه إلى المحكمة. فمن خلال تعزيز الحق في هذه الادعاءات، يمكن للدعوى الجماعية أن تُعزز الوصول إلى العدالة وإنفاذ الحقوق. وتهدف الدعوى الجماعية إلى إنفاذ حقوق المستهلكين أو المستثمرين بصفة خاصة، وهذه الحقوق قد لا يتم إنفاذها من قبل القانون الجنائي أو الجهاز الإداري للدولة، خصوصًا في أوقات تخفيض ميزانية الدولة. في الواقع، تعتبر كفاءة نظام التقاضي الجماعي في إنفاذ قانون الأوراق المالية وغيرها من القوانين من ضمن الأسباب التي دفعت الدول الأوروبية إلى تبني بعض ممارسات التقاضي الجماعي على غرار النمط الأمريكي.[8]

وبالفعل، وعلى مدى العقود العديدة الماضية، انتشر نظام الدعوى الجماعية في جميع أنحاء العالم، على الرغم من أنه كان يُعتبر إجراءً قانونيًا خاصًا بالنظام القانوني العام أو الأنجلوأمريكي، إلا أنه أصبح جزءاً من أنظمة القانون المدني في آسيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية. وفي الوقت الحالي تبنت أكثر من عشرون دولة من أكبر الاقتصاديات في العالم إجراءات الدعوى الجماعية، وكان معظمها في العشرين سنة الأخيرة.[9]

ويمكن أن تؤثر الدعوى الجماعية بشكل مباشر على السلوك الاقتصادي للمؤسسات الخاصة الفاعلة في السوق، وذلك عن طريق منع هذا السلوك إذا كان ضارًا، أو توجيهه إلى اتباع سياسات اقتصادية معينة. فمن ناحية أولى، قد تتسبب الأوامر القضائية في وقف المؤسسات الاقتصادية عن الانخراط في سلوك غير قانوني معين، وذلك من خلال توضيح القوانين التي تحكم عمل النظام الاقتصادي. وبالتالي، يمكن أن تُشكل الأحكام القضائية السلوك الاقتصادي المستقبلي.[10] ومن ناحية أخرى، يمكن أن تنظم الدعوى الجماعية السلوك الاقتصادي بشكل غير مباشر، وذلك من خلال إلزام الجهات الفاعلة في السوق بتعويض الأضرار التي نتجت عن انتهاكها للقانون. إضافةً إلى ذلك، يمكن القول أن تطبيق نظام الدعوى الجماعية هو امتداد مباشر للتحليل الاقتصادي لقانون المسؤولية التقصيرية، وذلك لأن التعويضات الناتجة عن هذه الدعوى يمكن أن تُساهم في ردع التصرفات الاقتصادية غير المُضبطة أو غير القانونية.[11] وهذا لأن فكرة الردع تنتج أساسًا عن احتمالية قيام الأشخاص الذين تتضرروا من التصرفات غير المسؤولة لصاحب العمل أو الشركة المُصنعة أو مقدم الخدمة برفع دعوى جماعية، وتنتج كذلك عن احتمال أن يكون الحكم الصادر في هذه الدعوى لصالح هؤلاء المدعين، سواء عن طريق التسوية أو الفصل القضائي في هذه الدعوى، وينشأ الردع أيضًا من أن قيمة الأضرار- إن وجدت – سوف يدفعها المدعى عليه. وفي هذا

---

[7] D. Marcus, (2011). *Flawed But Noble: Desegregation Litigation and Its Implications for the Modern Class Action*, 63 FLA. L. REV, P.657.

[8] S.M. Grace, (2006), *Strengthening Investor Confidence in Europe: U.S.-Style Securities Class Actions and the Acquis Communautaire*, 15 J. TRANSNAT'L L. & POL'Y, P. 281.

[9] Hensler, Deborah R., (2016). "*The global landscape of collective litigation*", ELECD 743, in Hensler, R. Deborah; Hodges, Christopher; Tzankova, Ianika (eds), "*Class Actions in Context*" (Edward Elgar Publishing), P. 3.

[10] Deborah Hensler, Christopher Hodges, and Magdalena Tulibacka, (2009). *The Globalization of Class Actions: An Overview*, Vol.622 Annals of the American Academy of Political and Social Science, P. 7.

[11] Geoffrey Miller, (2013). "*Group litigation in the enforcement of tort la*w," Chapters, in: Jennifer H. Arlen (ed.), Research Handbook on the Economics of Torts, Edward Elgar Publishing, PP. 262-278.

السياق، تتحقق فعالية الردع بغض النظر عمن سيحصل على التعويض، فيستوي أن يحصل عليه أعضاء الدعوى، أو ما إذا كان المدعى عليه سيدفع مبلغًا مساويا لهذا التعويض لمحامي الدعوى أو أي طرف أخر.[12]

والهدف من ذلك الردع هو تحفيز الجهات الاقتصادية الفاعلة على أن تأخذ في الاعتبار القيمة المُتوقعة للأضرار أو الخسائر التي يمكن أن تنتج عن تصرفاتهم غير القانونية - بما في ذلك النفقات القانونية - عند اتخاذ القرارات الخاصة بشأن ما إذا كان سيتم طرح منتج أو خدمة معينة، وكيفية تصميمه، وإنتاجه، وتوزيعه، وتسويقه، وكيفية التعامل مع موظفيهم.[13] وعمومًا تعمل الدعوى الجماعية كألية قانونية على تعزيز العديد من المصالح الاقتصادية المختلفة، وفي الوقت نفسه تُحسن من الكفاءة الاقتصادية عن طريق استيعاب الأثار الخارجية السلبية للتعاملات الاقتصادية، وكذلك تعمل هذه الدعوى على تأكيد الدور الفعّال لقانون المسؤولية التقصيرية في التقليل من حوادث الضرر.[14]

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن هناك العديد من الأفراد أصحاب الحقوق الموضوعية المشروعة، والتي قد يكون مصدرها القانون أو العقد أو المسؤولية التقصيرية، وهؤلاء الأفراد ليس لديهم القدرة أو الملاءة الاقتصادية للحصول على هذه الحقوق، وذلك بسبب ارتفاع التكلفة الإجرائية للحصول على هذه الحقوق مقارنة بقيمة هذه الحقوق، أو مقارنة بقيمة التعويض الذي يمكن الحصول علية. وتزداد المشكلة تعقيدًا عندما يكون الإنفاذ الحكومي للقوانين الموضوعية التي تحكم حقوق هؤلاء الأفراد غير فعّال أو غير موجود أصلًا، وذلك بسبب عدم كفاية الموارد الاقتصادية للدولة لوضع هذه القوانين موضع التنفيذ، أو بسبب عدم الكفاءة الإدارية لمؤسسات الدولة.

ويتمثل حل هذه المشكلة في اللجوء إلى الإنفاذ الخاص للقوانين، بمعنى أنه يجب إيجاد بعض البدائل القانونية الإجرائية لتحقيق الإنفاذ الخاص للقوانين، وخاصة التشريعات الاقتصادية، مثل قوانين مكافحة الاحتكار وقوانين حماية المستهلك وقوانين الأوراق المالية. ويؤدي الإنفاذ الخاص للتشريعات الاقتصادية بالتبعية إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وذلك عن طريق ضبط السلوك الاقتصادي للجهات والمؤسسات الاقتصادية الفاعلة في السوق. ويعتبر التقاضي الجماعي من أفضل الأليات القانونية الإجرائية التي تُستخدم للإنفاذ الخاص للقوانين كبديل للتنظيم الحكومي. وقد تم تفعيل نظام الدعاوى الجماعية كأداة من أدوات التقاضي الجماعي في العديد من النظم القانونية المقارنة، وقد ثبت فاعليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها، وخصوصًا الإنفاذ الخاص للقوانين.

وعلى الجانب الاقتصادي تظهر المشكلة جلية إذا نظرنا إلى بعض المعطيات، مثل عمليات الإنتاج الضخم وعمليات التسويق الشامل والاندماج والاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الشركات والدول، وكذلك نظام الاتصالات السريع في جميع أنحاء العالم، فكل هذا يشير إلى أنه قد يكون من الشائع أن يتضرر مجموعة كبيرة من الأفراد بطريقة متماثلة، وهذا الضرر قد يكون بسبب الممارسات الموحدة للشركات أو بعض المنتجات التي تخرج من عمليات الإنتاج الضخم. وعادة ما تكون ادعاءات الضرر الفردية (كل

---

[12] John Connor, (2006). "*Optimal Deterrence and Private International Cartels*," SSRN Electronic Journal, P.7.

[13] Braithwaite, John, (2006). *Responsive Regulation and Developing Economies*. World Development, 34, PP. 884-898.

[14] A. Cassone, G. B. Ramello, (2011). *The Simple Economics of Class Action: Private Provision of Club and Public Goods*, the International Center for Economic Research, Working Paper No.6, P.11.

فرد على حدة) صغيرة، ولكن مجموع هذه الأضرار الفردية الصغيرة يتحول إلى أرباح كبيرة وغير مشروعة بالنسبة للشركات. وبالرغم من ضالة هذه الأضرار الفردية فهي ليست قليلة الأهمية من الناحية الاجتماعية. وبالتالي، يمكن القول أن الدعوى الجماعية هي التي يمكن أن تقدم حلًا لهذه المعضلة الاقتصادية، وذلك من خلال تجميع المطالبات الفردية معًا في دعوى قضائية واحدة، والتي تكون مُجدية من حيث تكاليف عملية التقاضي.

وبالتالي يمكن للدعوى الجماعية أن تكون أداة لقلب الدفة لصالح مجموع الأفراد ذوي المركز الاقتصادي الأضعف. فعادةً ما يكون الشخص الفرد، وخاصة ذو الموارد الاقتصادية المحدودة، في وضع غير مساوي أو مُميز في دعوى قضائية ضد أحد الخصوم كشركة لديها التمويل الكافي لتحمل نفقات المحاماة الكبيرة. ولكن عندما يتم تجميع المطالبات الفردية في دعوى جماعية قد يكون المبلغ الإجمالي كافي لتحمل تكاليف خدمة المحاماة، وهنا يكون المدعي(أعضاء الدعوى الجماعية) على قدم المساوة مع المدعي علية. وبالتالي تكمن علة الدعوى الجماعية في تمكين الأفراد ذوي الموارد الاقتصادية المحدودة من الطرف الأقوى اقتصاديا، وهذا هو السبب وراء تعرض هذه الفكرة للهجوم المستمر من أصحاب الأعمال والسياسيين.

فالدعوى الجماعية هي أداة قانونية تسمح برفع الدعاوى قليلة القيمة، وبالتالي تُحقق هذه الدعوى أهداف التعويض والردع وإنفاذ القوانين، وذلك من خلال رفع هذه الدعاوى الفردية عن طريق تجميعها في دعوى واحدة. وبهذا يمكن تحفيز الشركات على التأكد من دفع التكاليف الحقيقية لسلوكهم تجاه المستهلكين، وذلك بدلًا من تمرير التكاليف للمستهلكين والاحتفاظ بالمزايا كأرباح. فالدعوى الجماعية هي طريقة أكثر فاعلية من حيث إجراءات التقاضي، لأنها تمنع الحاجة لتكرار عملية التقاضي في القضايا المشتركة بين عدد كبير من الحالات الفردية.[15] وبالتالي، فالدعوى الجماعية ليست سوى وسيلة واحدة للتعامل مع كل هذه القضايا، فهي بديل للتنظيم الحكومي والتنظيم الذاتي للصناعة. فقد يكون التنظيم الذاتي غير فعّال، حيث أن صناعة معينة قد لا يكون لديها الدافع لتاديب أعضائها، أو قد لا تكون منظمة أو متماسكة لدرجة تجعلها تضمن إمتثال أعضائها للتنظيم الذاتي. وقد يكون التنظيم الحكومي غير عملي أو غير مرغوب فيه، لأنه يتطلب أنشاء وتمويل إدارة حكومية، وهذا التمويل يمثل عبء على جانب النفقات العامة بصفة مستمرة.[16] وعادةً لا تمتلك المؤسسات الحكومية، وخاصة مؤسسات حماية المستهلك التمويل الكافي للكشف عن جميع الانتهاكات القانونية والتحقيق فيها. فعلى سبيل المثال، صرحت لجنة الأوراق المالية والبورصة في الولايات المتحدة الأمريكية بأن الدعوى الجماعية هي أداة ضرورية لإنفاذ قوانين البورصة والأوراق المالية، لأن الوكالة ليس لديها التمويل الكافي الذي يضمن الإنفاذ الفعال لهذه القوانين من خلال الوكالة نفسها.[17] بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر الإنفاذ الحكومي مُتغير ويعتمد على أولويات المجموعات السياسية التي تستخدم وتُمول الهيئات التنظيمية وتحدد سياستها. وأخيرًا، قد يتم الضغط أو التأثير من جانب مُمثلي الصناعة على الهيئات التنظيمية حتى تصبح هذه الهيئات أكثر ولاءً لمُمثلي الصناعة ضد المصلحة العامة.

---

[15] Wouter P.J. Wils, (2003). *Should Private Antitrust Enforcement be encouraged in Europe?* 26(3) W. COMP, PP. 473, 478.

[16] John T. Scholz, (1997). *Enforcement Policy and Corporate Misconduct: The Changing Perspective of Deterrence Theory*, 60 LAW & CONTEMP. PROBS, PP. 253, 254.

[17] Clifford A. Jones, (1999). *Private Enforcement of Antitrust Law in the EU, UK and USA* (Oxford University Press), P.65.

أسئلة البحث

يدور السؤال الأساسي لهذا البحث حول مدى مساهمة الدعاوى الجماعية، كأداة من أدوات التقاضي الجماعي، في الإنفاذ الخاص للقوانين الاقتصادية، وكبديل للإنفاذ الحكومي لهذه القوانين؟ ويتفرع من هذا السؤال بعض الأسئلة المهمة، والتي يجب الإجابة عليها، ومن هذه الأسئلة ما يلي:

- هل من الممكن أن يكون للدعاوى الجماعية دور في الإنفاذ الخاص للتشريعات الاقتصادية، مثل قوانين حماية المستهلك وقوانين مكافحة الاحتكار وقوانين الأوراق المالية؟

- هل يكون للدعاوى الجماعية دور في الاستفادة من نظرية وفورات الحجم الاقتصادية؟ هل سيؤدي هذا الدور للدعاوى الجماعية إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية، سواء كانت كفاءة اقتصادية إنتاجية أو كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية؟ ويثور التساؤل أيضًا حول الدور الذي تلعبه الدعاوى الجماعية في ضبط السلوك الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية الفاعلة في السوق؟

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من خلال تسليط الضوء على فكرة الإنفاذ الخاص للقوانين، وتقديم فكرة الدعاوى الجماعية كأداة قانونية إجرائية لتحقيق هذا الهدف. فعن طريق تقديم الدعوى الجماعية والتعريف بها وبنشأتها وتطورها التاريخي وألية تطبيقها في النظم القانونية المقارنة، سيتم إعطاء الفرصة للنظم القانونية الأخرى في التفكير في تبني هذه الألية القانونية المهمة. ويمكن تبني هذه الألية من خلال عملية الزرع القانوني، وهي عبارة عن عملية نقل القانون الموضوعي أو الإجرائي أو الممارسات القانونية من دولة معينة إلى النظام القانوني في دولة آخرى. وهذا يعني انه اذا تم تسليط الضوء على مميزات وعيوب التقاضي الجماعي في النظم القانونية المقارنة فيمكن للدول التي تنوي تبني هذه الألية الاستفادة من هذه المميزات وتعظيمها، وأيضًا تجنب عيوبها بقدر الإمكان. وبالنسبة للتحليل الاقتصادي، تكمن أهمية هذا البحث في القاء الضوء على الجوانب الاقتصادية للدعوى الجماعية، والتي تشمل الإنفاذ الخاص للتشريعات الاقتصادية وما لها من تأثير إيجابي على الكفاءة الاقتصادية وضبط السلوك الاقتصادي للكيانات الاقتصادية الفاعلة في السوق.

منهج البحث

يتبع هذا البحث المنهج التحليلي المقارن، حيث يعرض فكرة التقاضي الجماعي والدعاوى الجماعية في النظم القانونية المقارنة، وخصوصًا الجوانب الاقتصادية للدعاوى الجماعية في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها منشأ التقاضي الجماعي والدعاوى الجماعية. وهذا المنهج العلمي هو الأنسب لهذا البحث، لأن التقاضي الجماعي غير مُفعّل في كل النظم القانونية، وبالتالي من خلال القاء الضوء على تجارب الدول التي تبنت هذه الألية يمكن تعلم بعض الدروس التي تفيد في تطبيق تلك الألية في النظم القانونية الأخرى. وبتطبيق هذا المنهج العلمي فقد تم التعريف بالدعوى الجماعية وتاريخ نشأتها وتطورها، وتم عرض وتحليل القواعد القانونية التي تحكم عمل الدعاوى الجماعية في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض النظم القانونية الأخرى. ويعرض هذا البحث أيضًا تحليلًا لفكرة الإنفاذ الخاص للقوانين في النظم القانونية الأخري والجوانب الاقتصادية للتقاضي الجماعي عمومًا والدعاوى الجماعية على وجه الخصوص.

تنظيم البحث

ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة فصول كالتالي:

الفصل الأول: ماهية الدعوى الجماعية وتطورها التاريخي.

الفصل الثاني: الجوانب القانونية للدعوى الجماعية.

الفصل الثالث: اقتصاديات الدعوى الجماعية.

1 ماهية الدعوى الجماعية وتطورها التاريخي

مقدمة

على مدى عدة عقود ماضية، انتشرت الدعوى الجماعية في جميع أنحاء العالم، وهي عبارة عن إجراء قانوني تمثيلي يتقدم فيه شخص أو منظمة للتقاضي نيابة عن مجموعة من الأشخاص أو لتمثيل مصلحة هذه المجموعة. ويأخذ هذا الإجراء أسماء رسمية مختلفة في دول مختلفة من العالم. فعلى سبيل المثال، يسمى الدعوى التجميعية، أو التعويض الجماعي، أو الدعوى الشعبية. ولكن غالبًا ما يُشار إليه بشكل غير رسمي على أنه دعوى جماعية، وذلك لتشابهه مع نظام الدعوى الجماعية في النظام القانوني الأمريكي. وعلى الرغم من أنه كان يُعتبر إجراءً قانونيًا خاصًا بالنظام القانوني العام أو الأنجلوأمريكي، إلا أنه أصبح جزءاً من أنظمة القانون المدني في آسيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية. وفي الواقع، فقد تبنت أكثر من عشرون دولة من أكبر الاقتصاديات في العالم إجراءات الدعوى الجماعية، وكان معظمها في العشرين سنة الأخيرة. وبناءً على توصية الإتحاد الأوروبي بشأن الإنصاف أو العدالة الجماعية، من المُتوقع انضمام المزيد من الدول الأوروبية إلى هذه القائمة في المستقبل القريب.[18] وللدعوى الجماعية أنواع مُختلفة يمكن استخدامها في مجالات مختلفة من القانون الموضوعي.

وسنتناول في هذا الفصل التعريف بالدعوى الجماعية وتاريخ نشأتها وتطورها في النظام القانوني الأنجلوأمريكي، وكذلك سنتعرض لموقف التشريعات المقارنة من فكرة الدعوى الجماعية. ومن المهم أيضًا التطرق إلى أنواع أو تصنيفات الدعوى الجماعية. وسنعرض أيضًا لأهم مبرر من مبررات نشأة الدعوى الجماعية، وهو مبدأ الإنفاذ الخاص للقانون.

ينقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف بالدعوى الجماعية.

المبحث الثاني: نشأة الدعوى الجماعية وفكرة الإنفاذ الخاص في الولايات المتحدة.

المبحث الثالث: الدعوى الجماعية في النظم القانونية المقارنة.

المبحث الرابع: أنواع الدعاوى الجماعية وأهميتها.

المبحث الخامس: أهمية التقاضي الخاص والإنفاذ الخاص للقوانين.

[18] Hensler, Deborah R., (2016). *The global landscape of collective litigation*, ELECD 743, in Hensler, R. Deborah; Hodges, Christopher; Tzankova, Ianika (eds), *Class Actions in Context*, Edward Elgar Publishing, P. 3.

المبحث الأول: التعريف بالدعوى الجماعية

منذ أكثر من أربعة عقود، وتحديدًا بخصوص فكرة أو منطق التصرفات الجماعية، أثبت بعض العلماء أن التصرفات غير المُنسّقة أو غير الجماعية للأفراد في ظروف معينة يمكن أن تكون أقل كفاءة وأقل فاعلية من العمل الجماعي المُنسّق.[19] وكان هذا التحليل يستهدف بشكل أساسي الاستفادة من الخدمات العامة. ولكن لُوحظ أن هذا المنطق يمكن أن ينطبق على العديد من التصرفات المتعلقة بالسلع والخدمات، وخصوصًا عندما توجد مصالح مشتركة بين عدد كبير من الأفراد. وقد كان لهذا التفسير دور كبير في تبرير عملية تكوين مجموعات، وكذلك تكوين مؤسسات معينة تُكرس جهودها لتسهيل إمكانية عملية التنسيق بين الأفراد.

ولكن هذا التنسيق والتنظيم الجماعي لا يُقدم فقط أفضل طريقة لتحقيق المصالح الخاصة للأفراد، بل يمكن أن يكون من أفضل الأدوات التي يوظفها العقل البشري في التعبير عن الحرية البشرية في عدد كبير من المجالات، بداية من المجال الاقتصادي والأسواق والمجال السياسي والتنظيم الحكومي، وخاصة عند عدم توافر الوسائل الأخرى أو عدم فاعليتها.[20] ففي العديد من المجالات الأخري يوجد بديل أو مكمل للإجراء القانوني والذي يعمل إلى حد ما نيابة عن عدد كبير من الأفراد الذين يتم التنسيق بينهم، وهذا البديل يتمثل في بعض التشريعات القانونية التي تضمن أن نتائج هذه الإجراءات القانونية تتفق مع الأهداف الاجتماعية.[21]

وهنا يُثار التساؤل عن مدى إمكانية تطبيق هذا المنطق في مجال القضاء والإجراءات القضائية على وجه الخصوص. وهذا بالتأكيد موضوع مهم للبحث في مجال القانون والاقتصاد. وعمومًا، يمكن القول أنه في عدد من الحالات يمكن رفع الدعاوى القضائية بشكل جماعي، وبذلك تنطوي على نوع من التنسيق الجماعي بين الأفراد، مثل القضايا الجنائية التي تشمل عدد كبيرمن الضحايا، أو بعض القضايا التي تتحمل مسؤليتها بعض الشركات العامة، والتي تشمل بشكل غير مباشر كل المستثمرين الأفراد. ولكن هذه القضايا تتعلق فقط بحالات معينة،[22] بمعنى أنه في عدد كبير من الحالات عندما يكون هناك عدد كبير من الأفراد لديهم مصلحة مشتركة - تعرضوا لنفس الضرر- لا يمكن لأي من الأدوات السابقة أن تقدم حلًا عمليا، وتظهر المشكلة من جديد. وهذه المشكلة تنطوي بطبيعة الحال على عدم إنفاذ الحقوق الفردية، بمعنى أن جدية الدعوى أو الحق في الدعوى الموضوعية لا يمكن تنفيذه بسبب وجود خلل في النظم القانونية الإجرائية.[23]

وأخذًا في الاعتبار هذه المعطيات، وأيضًا قلة الحماية التنظيمية للأفراد المضرورين، ارتفعت بعض الأصوات التي تنادي بتبني أداة الدعوى الجماعية في العديد من الأنظمة القانونية. وهناك عدد من الدول التي نجحت في تطبيق فكرة الدعوى الجماعية، وبعض الدول حاليا تقوم بتجربة أدوات شبيهة بفكرة الدعوى الجماعية، وذلك على الرغم من افتقار هذه الأدوات إلى الملامح الأساسية للدعوى الجماعية.

---

[19] Olson, M., (1971). *The logic of collective action: Public goods and the theory of groups* (Revised edition ed.). Harvard University Press, P.27.

[20] Von Hayek, F., (1960). *The constitution of liberty*. Chicago: University of Chicago Press, P.36.

[21] Chiou, W. J. P., Lee, A. C., & Lee, C. F., (2010). *Stock return, risk, and legal environment around the world*. International Review of Law and Economics, 19(1), PP. 95–105.

[22] Juergen Backhaus. Alberto Cassone. Giovanni B. Ramello, (2011). *The law and economics of class actions*, Eur. J Law Econ, 32, PP.165–168.

[23] Porrini, D., & Ramello, G. B., (2011). *Class action and financial markets: Insights from law and economics*. Journal of Financial Economic Policy, 3(2), P.55.

وهناك بعض الدول التي مازالت تناقش تطبيقها، مثل دول الإتحاد الأوربي. وبالرغم من عدم وجود أصوات معارضة من المدعى عليهم المحتملين لهذا النظام، إلا أن قلة الحماية الممنهجة للضحايا (المدعين) تحث المُشرعين في العديد من الدول على إيجاد وسيلة لسد النقص في أنظمة المسؤولية القانونية، سواء كان ذلك في شكل دعوى جماعية أو في أي شكل أخر.[24]

وتعتبر الإمكانية الفنية لعملية الزرع القانوني[25] (Legal Transplant) من إحدى دعائم النقاش حول تبني الدعوى الجماعية،[26] حيث أن الدعوى الجماعية هي أداة قانونية نشأت في نظام القانون العام الأمريكي، وهذا بالطبع يعزز فكرة تفعيل النموذج الأمريكي للدعوى الجماعية في الأنظمة القانونية الأخرى. والإمكانية الفنية لعملية الزرع القانوني يمكن تحديدها بصورة أفضل عن طريق علماء القانون المقارن، والذين أظهروا بالفعل أن العديد من التغييرات في النظم القانونية كان سببها بشكل أساسي عمليات الزرع القانوني،[27] كما أظهروا مدى فعالية عملية الإخصاب المُتبادل والزرع القانوني في عملية التطور القانوني.[28] ويتوقف تبني فكرة الدعوى الجماعية على التوافق الأيدولوجي، وأيضًا على ما إذا كانت الدعوى الجماعية أداة ملائمة لتحقيق النتائج المرجوة منها أم لا، وتتوقف أيضًا على التصميم الصحيح للدعوى حتى يعمل نظامها بشكل صحيح.

في الواقع، تعد الدعوى الجماعية من أهم الأدوات أو الوسائل القانونية الموجودة في النظام القانوني الإجرائي في الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الأخرى.[29] فهذه الدعوى تسمح بتفعيل وإثبات دعاوى الحقوق التي لم يكن من الممكن رفع دعاوى قضائية بشأنها بالرغم من أهميتها الموضوعية. فالمبدأ السائد من الناحية العملية هو أنه لا يمكن اللجوء إلى المحاكم للحصول على حق معين إلا اذا كانت الفوائد أو المصالح المحتمل الحصول عليها من رفع الدعوى تتجاوز تكاليف الدعوى، وفي الواقع أصبحت تكاليف التقاضي تمثل عبء كبير على المتقاضين. وبغض النظر عن الحقوق التي يقرها القانون الموضوعي، إذا لم يكن هناك أي وسيلة إجرائية لوضع تلك الحق موضع التنفيذ فقد يكون القانون الموضوعي غير ذي مغزى أو غير موجود، لأنه يمكن انتهاكه والإفلات من العقاب.

وإذا نظرنا إلى بعض المعطيات، مثل عمليات الإنتاج الضخم وعمليات التسويق الشامل والاندماج والاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الشركات والدول، وكذلك نظام الاتصالات السريع في جميع أنحاء العالم، كل هذا يشير إلى أنه قد يكون من الشائع أن يتضرر مجموعة كبيرة من الأفراد بطريقة متماثلة،

---

[24] European Commission (among others referring to very recent public consultation on ''*Towards a Coherent European Approach to Collective Redress*'', SEC (2011)173 Final, February 4, 2011).

[25] Alan Watson, (1993). *Legal Transplants*, 2d ed. (University of Georgia Press), P. 21.

[26] يشيع استخدام مصطلح "الزرع القانوني" لوصف عملية نقل القانون الموضوعي أو الإجرائي أو الممارسات القانونية من دولة معينة الى النظام القانوني في دولة آخرى. ويحذر فقهاء القانون المقارن من أن المصطلح قد لا يصف بدقة عملية الإنتشار القانوني. فالدول التي تأخذ أو تستورد جوانب من النظام القانوني للدول الأخرى نادرًا ما تفعل ذلك بشكل سريع ومفاجئ. ولكن، يبدو أن القوانين والممارسات القانونية تتحول تدريجيًا من دولة إلى آخرى في عملية ليس لها شكل معين، وتتأثر بالعديد من العوامل. وعند حدوث الإنتشار القانوني، يتم إسقاط بعض ملامح القانون الأصلي، والبعض الآخر يتم تعديله بشكل كبير، ويتم إضافة ملامح جديدة أكثر توافقًا مع النظام القانوني للدولة الناقلة للقانون. وبالنسبة للمتبنين المتأخرين، قد لا يكون منشأ عملية الزرع القانونية مهمًا للغاية. أنظر;

Michele Graziadei, (2006). "*Comparative Law as the Study of Legal Transplants*," in Mathias Reimann and Reinhard Zimmermann, eds., the Oxford Handbook of Comparative, P.367.

[27] Ewald, W., (1995). *The logic of legal transplant*. American Journal of Comparative Law, 43(4), PP.489–510.

[28] Mattei, U., (1994). *Efficiency in legal transplants*: An essay in comparative law and economics. International Review of Law and Economics, 14, PP.3–19.

[29] Juergen Backhaus. Alberto Cassone. Giovanni B. Ramello, (2011). *The law and economics of class actions*, Eur. J Law Econ, 32, PP.165–168.

وهذا الضرر قد يكون بسبب الممارسات الموحدة للشركات أو بسبب بعض المنتجات التي تخرج من عمليات الإنتاج الضخم. وعادة ما تكون المطالبات الفردية (كل فرد على حدة) صغيرة من حيث القيمة الاقتصادية، ولكن مجموع هذه الأضرار الفردية الصغيرة يتحول إلى أرباح كبيرة وغير مشروعة بالنسبة للشركات. وبالرغم من ضالة القيمة الاقتصادية لهذه الأضرار الفردية إلا أنها ليست بقليلة الأهمية من الناحية الاجتماعية. ويمكن القول أن الدعوى الجماعية هي التي يمكن أن تقدم حلًا لهذه المُعضلة الاقتصادية، وذلك من خلال تجميع المطالبات الفردية في دعوى قضائية واحدة، والتي تكون مُجدية من حيث تكاليف وفوائد عملية التقاضي.

وبالتالي، يمكن للدعوى الجماعية أن تكون أداة لقلب الدفة لصالح الطرف (الأفراد) الأضعف من الناحية الاقتصادية. وعادةً ما يكون الشخص الفرد، وخاصة ذو الموارد الاقتصادية المحدودة، في وضع غير مساوي أو مميز في دعوى قضائية ضد أحد الخصوم كشركة لديها التمويل الكافي لتحمل نفقات المحاماة عالية التكلفة. ولكن عندما يتم تجميع المطالبات الفردية في دعوى جماعية قد يكون المبلغ الإجمالي كافي لتحمل نفقات خدمة المحاماة، التي تكون على قدم المساوة مع الخصم. وبالتالي تكمن علة الدعوى الجماعية في تمكين الأفراد ذوي الموارد الاقتصادية المحدودة من الطرف الأقوى اقتصاديا، وهذا هو السبب وراء تعرض هذه الفكرة للهجوم المستمرمن أصحاب الأعمال والسياسيين.

فالدعوى الجماعية هي أداة تُمّكن من رفع الدعاوى قليلة القيمة، وبالتالي فهي تخدم أهداف التعويض والردع، وذلك من خلال رفع هذه الدعاوى الفردية عن طريق الدعوى الجماعية. وبهذا يمكن تحفيز الشركات على التأكد من دفع التكاليف الحقيقية لسلوكهم تجاه المستهلكين، وذلك بدلًا من تمرير تكاليف هذه التصرفات للمستهلكين والاحتفاظ بمزاياها كأرباح. فالدعوى الجماعية هي طريقة أكثر فاعلية لإجراءات التقاضي، حيث أنها تمنع الحاجة لإعادة التقاضي في المسائل المشتركة في عدد كبير من الحالات الفردية.[30] وبالتالي، فالدعوى الجماعية ليست سوى وسيلة واحدة للتعامل مع كل هذه القضايا. فهي بديل للتنظيم الحكومي والتنظيم الذاتي للصناعة، فقد يكون التنظيم الذاتي غير فعّال، حيث أن صناعة معينة قد لا يكون لديها الدافع لتأديب أعضائها، أو قد لا تكون مُنظمة أو مُتماسكة لدرجة تجعلها تضمن إمتثال أعضائها للتنظيم الذاتي. وقد يكون التنظيم الحكومي غير عملي أو غير مرغوب فيه، لأنه يتطلب إنشاء وتمويل إدارة حكومية، وهذا التمويل يمثل عبء على جانب النفقات العامة بصفة مستمرة.[31] وعادةً لا تمتلك المؤسسات الحكومية، وخاصة مؤسسات حماية المستهلك، التمويل الكافي للكشف عن جميع الانتهاكات القانونية والتحقيق فيها. فعلى سبيل المثال، صرحت لجنة الأوراق المالية والبورصة في الولايات المتحدة الأمريكية بأن الدعوى الجماعية هي أداة ضرورية لإنفاذ قوانين البورصة والأوراق المالية، لأن الوكالة ليس لديها التمويل الكافي الذي يضمن الإنفاذ الفعّال لهذه القوانين من خلال الوكالة نفسها.[32] بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر الإنفاذ الحكومي مُتغير ويعتمد على أولويات المجموعات السياسية التي تقوم بتوظيف الوكالة وتمويلها وتحديد سياستها. وأخيرًا، قد يتم الضغط أو التأثير من جانب ممثلي

[30] Wouter P.J. Wils, (2003). *Should Private Antitrust Enforcement be Encouraged in Europe?* 26(3) W. Comp, PP. 473- 478.

[31] John T. Scholz, (1997). *Enforcement Policy and Corporate Misconduct: The Changing Perspective of Deterrence Theory*, 60 Law & Contemp. Proobs, PP. 253- 254.

[32] Clifford A. Jones, (1999). *Private Enforcement of Antitrust Law in the EU, UK and USA* (Oxford University Press), P.66.

الصناعة على الهيئات التنظيمية حتى تصبح هذه الهيئات أكثر ولاءً لممثلي الصناعة ضد المصلحة العامة.[33]

وتعمل الدعوى الجماعية على تحفيز المحامين على رفع دعاوى الإنفاذ الخاصة، فبالرغم من أن الأضرار الفردية صغيرة بالدرجة التي تجعلها غير مُجدية اقتصاديًا لرفع دعوى فردية، إلا أنه عن طريق الدعوى الجماعية يمكن تجميع العديد من الدعاوى الفردية في دعوى واحدة بحيث يكون هناك مبلغ كبير هو محور القضية، وهذا المبلغ يكون مجدي اقتصاديا لعملية التقاضي. بمعنى أن التعويض الجماعي المحتمل يكون كافيا لتغطية نفقات المحاماه. وبالتالي يكون من المُربح للمحامين التخصص في الدعاوى الجماعية، وبالتالي يمكن ظهور فئة من المحامين تضم ممثلين لرواد الأعمال. وتكون حصة المحامين والرسوم التي يحصلون عليها كبيرة لدرجة تجعلهم يبحثون عن الدعاوى الجماعية المحتملة ورفعها نيابة عن مجموع الأفراد. وبالتالي يمكن القول أن وجود فكرة الدعوى الجماعية يمكن أن تؤدي إلى إنشاء سوق لعملية الإنفاذ الخاص للقانون. والإنفاذ الخاص للقانون بدوره يزيد من توليد الحافز لدى الشركات للامتثال للقانون واتخاذ درجات أعلى من الحيطة والعناية تجاه الأفراد. بالإضافة إلى ذلك، تكون الدعاوى الجماعية أكثر فاعلية من الإجراءات الحكومية بالنسبة لتعويض الأضرار التي تلحق بالمستهلكين، كما أنها توفر ردعًا أكثر شمولا من دعاوى الضرر الفردية، حتى ولو كان رفع الدعاوى الفردية ممكنا من الناحية الاقتصادية.

ولكن إذا تم النظر إلى الدعوى الجماعية على أنها بديل للإنفاذ التنظيمي، فقد يتطلب تفعيلها وجود قانون إجرائي يسمح بتطبيق وممارسة الدعاوى الجماعية، بالإضافة إلى وجود محامين للمدعيين لديهم الخبرة في مجال الدعاوى الجماعية، وهذا التفعيل يتطلب أيضًا توافر منهج معين لتمويل عملية التقاضي، وكذلك وجود قانون موضوعي يعترف بوجود دعاوى المستهلكين الجماعية حتى يمكنهم رفع هذه الدعاوى. ومن خلال هذا التفعيل يمكن رفع الدعوى الجماعية ممثلة لمئات أو ألاف أو حتى ملايين من الدعاوى الفردية.

وبناءً على ما سبق يمكننا تعريف الدعوى الجماعية بأنها إجراء قانوني أو أداة قانونية يمكن من خلالها تجميع كل الدعاوى الفردية - أو جزء من هذه الدعاوى - والمرفوعة من عدد من الأشخاص ضد نفس المدعى عليه، وتركيزها في دعوى جماعية واحدة. وفي الدعوى الجماعية، يجوز لشخص واحد أو أكثر - المدعي التمثيلي- رفع الدعوى نيابة عن نفسه أو نيابة عن عدد من الأشخاص الآخرين (أعضاء الدعوى) أصحاب الحق في المطالبة بالتعويض عن نفس الخطأ أو الخطأ المشابه لذلك المدعى به من قبل المدعي التمثيلي. وفي الدعوى الجماعية يكون لدى المدعي التمثيلي وأعضاء الدعوى ادعاءات مشتركة في مسائل قانونية أو واقعية، وتسمى المسائل المشتركة، ولكن المدعي التمثيلي يكون مجرد طرف في الدعوى. ولا يتم تحديد أو تعريف أعضاء الدعوى عادةً كأطراف فردية، ولكن يتم وصفهم فقط. وبالتالي يلتزم أعضاء الدعوى بنتيجة التقاضي بشأن القضايا المشتركة، سواء كانت مواتية أو مناوئة لمصلحة أعضاء الدعوى، على الرغم من أنهم، في معظم الأحيان، لا يقوموا بأي دور فعّال في عملية التقاضي.[34]

[33] Daffer, T., (2006). *Class Action Litigation As a Means of Enacting Social Change in China*, UMKC Law Review, 75, P. 227.

[34] Rachel P Mulheron, (2004). *The Class Action in Common Law Legal Systems: A Comparative Perspective*, Hart Publishing, P.3.

المبحث الثاني: نشأة الدعوى الجماعية وفكرة الإنفاذ الخاص للقوانين في الولايات المتحدة

هناك العديد من العوامل التي شجعت فكرة التقاضي الخاص في الولايات المتحدة، بما في ذلك الخلفية الثقافية التي تميل إلى الإنفاذ الخاص للتشريعات، وقواعد الإثبات والاكتشاف الواسعة، ونظام محاكمات هيئة المحلفين، وقواعد الدعوى الجماعية نفسها. ففي وقت مبكر في الولايات المتحدة، أدرك الكونجرس بأن الحكومة وحدها لن يكون لديها الموارد اللازمة لتطبيق أو تنفيذ القوانين بشكل مناسب، لذلك لجأت إلى طلب الدعم من أفراد المجتمع لكي يشكل "محاميًا عامًا خاصًا"، وذلك من خلال تحفيز أفراد المجتمع على السير في طريق رفع الدعاوى القضائية الخاصة، والتي تصب في النهاية في جانب المصلحة العامة.[35] ولقد أدى هذا القبول المبكر للإنفاذ الخاص للقوانين إلى ظهور العديد من الجوانب الإجرائية والقانونية التي شجعت ثقافة التقاضي الخاص في الولايات المتحدة. ومن ناحية أخرى، تميل الدول الأوروبية إلى أن تكون أكثر حذرًا من تخفيف احتكار الدولة للتشريعات.[36] وقد أرجع أحد الباحثين عدم قبول الأوروبيين لنموذج المحامي ورجل الأعمال إلى أسباب ثقافية، موضحًا أنه وفقًا للتقاليد الأوروبية عادة ما يعهد الأوروبيين بالمصلحة العامة للمؤسسات العامة بدلًا من مُنفذي القانون الخاص.[37]

وعمومًا يمكن القول أن من أهم العوامل التي شجعت التقاضي الخاص في الولايات المتحدة هو وجود القواعد الإجرائية التي تسمح برفع قضايا الدعاوى الجماعية.[38] وقد كانت فكرة الدعاوى الجماعية في أمريكا أصلًا من اختراع العدالة، وهذه الفكرة تسمح لمجموعات معينة من الأفراد ذوي المصالح المشتركة بإنفاذ حقوقهم في دعوى واحدة.[39] وعندما تم تبني القانون الفيدرالي للإجراءات المدنية لأول مرة في عام 1938، امتدت فكرة الدعوى الجماعية لتشمل جميع الدعاوى في المحاكم الفيدرالية. ولكن في الأصل، نصت القواعد الفيدرالية للإجراءات المدنية على ثلاثة أنواع من الدعاوى الجماعية، وذلك اعتمادًا على طبيعة الحقوق المؤكدة أو المُطالب بها، ووفقا لهذه الفئات الثلاث، كان على الأفراد اختيار الدخول أو الاشتراك في عملية التقاضي. ويتم السماح فقط لأولئك الذين إشتركوا في عملية التقاضي أن يشتركوا في التعويض النهائي.[40]

وفي عام 1966، قام الكونجرس الأمريكي بتعديل القواعد الفيدرالية للإجراءات المدنية وقدم القاعدة 23 (ب) (3)، والتي كانت مختلفة بشكل ملحوظ عن نظيرتها في القانون السابق. ووفقًا لهذه القاعدة يجوز للمحكمة التصديق على الدعوى المقامة من المدعي المُمثل في الدعوى الجماعية دون موافقة كل المدعين. وأصبحت الدعوى الجماعية وفقا لهذه القاعدة قابلة للتطبيق، خصوصًا عندما تجد المحكمة أن

---

[35] *Cargill v. Monfort of Colorado*, 479 U.S. 104, 129 (1986); Hawaii v. Standard Oil Co., 405 U.S. 251, 262 (1972).

[36] تتيح قوانين مكافحة الاحتكار الفيدرالية حقًا خاصًا في الدعوي، وتتيح أيضًا منح تعويضات ثلاثية للمدعين الناجحين. و من خلال إنشاء هذا الإطار، تخلق هذه القوانين "مدع عام خاص"، وهذا يُوفر حوافز لمتابعة الدعاوى القضائية الخاصة للمصلحة العامة. وأحد الاختلافات الرئيسة بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوربي هي العقيدة الثقافية المختلفة تجاه التطبيق الخاص للقانون. ففكرة احتكار الدولة للتنظيم والعقاب ليست متجذرة بعمق في العقيدة الثقافية للولايات المتحدة. وعمومًا تبدو الولايات المتحدة أكثر قبولًا لفكرة التطبيق الخاص. وقد يكون هذا الاختلاف جزئيًا بسبب المفاهيم الثقافية داخل أوروبا، والتي مفادها أن التشريع والعقاب يجب أن يكونا حكرًا على الدولة، مقارنةً بموقف الولايات المتحدة الأكثر قبولًا للتطبيق الخاص للقوانين.

[37] Harald Koch, (2001). *Non-Class Group Litigation under EU and German Law*, 11 Duke J. Comp. & INT'L L. 355, PP.357-58.

[38] FED. R. CIV. P. 23(a).

[39] Edward F. Sherman, (2003). *American Class Actions: Significant Features and Developing Alternatives in Foreign Legal Systems*, 215 F.R.D. 130, P.132; see also Stephen Yeazell, (1987). *From medieval group litigation to the modern class action*, Yale University Press, P. 232.

[40] تتضمن المتطلبات الأساسية لرفع دعوى جماعية فدرالية، العددية والمصلحة المشتركة والتماثل والكفاية *See* FED. R. CIV. P. (a) (1)-(4).

مسائل القانون أو الوقائع المشتركة بين أعضاء الدعوى هي العنصر السائد على المسائل الأخرى التي يمكن أن تؤثر فقط على الأعضاء الأفراد في الدعوى، وأيضًا عندما تجد المحكمة أن الدعوى الجماعية هي الوسيلة الأفضل لحل النزاع بشكل عادل وفعال مقارنة بالوسائل الأخرى.[41] وبعد اعتماد نظام الدعوى الجماعية وفقا للقاعدة رقم 23 (ب) (3)، أصبح من الواجب إخطار أعضاء الدعوى بأفضل طريقة من الناحية العملية. ويتم إخطارهم بحقهم في اختيار الخروج من الدعوى.[42] ويكون الحكم النهائي مُلزم لأعضاء الدعوى الذين لم يتمكنوا من ممارسة حقهم في اختيار الخروج.

وتُعد قاعدة اختيار الخروج من الدعوى من أهم الملامح الفريدة لإجراءات الدعوى الجماعية الأمريكية، ولقد كان لها تأثير كبير على مشهد التقاضي الجماعي في الولايات المتحدة. فمنذ عام 1938 وحتى عام 1966، كانت أعداد الدعاوى الجماعية قليلة نسبيًا ومتباعدة.[43] ولكن منذ إدخال أداة اختيار الخروج، تزايدت أعداد الدعاوى الجماعية في الولايات المتحدة بشكل كبير، وذلك على عكس تطبيق قاعدة اختيار الاشتراك في الدعوى الجماعية، والتي تُوجب أن يتقدم جميع أعضاء الدعوى الذين لديهم الرغبة في المشاركة في التعويض لاختيار الاستمرار في الدعوى. وبالتالي، وفقا لقاعدة اختيار الخروج تشمل الدعوى الجماعية تلقائيًا جميع الأعضاء ما لم يطلبوا تأكيد الاستبعاد من الدعوى، أي "اختيار الخروج". ووفقًا لقاعدة اختيار الخروج كان من البديهي أن يكون عدد الدعاوى الجماعية أكبر، وبالتالي يكون مجموع التعويضات المحتملة أكبر بكثير من الدعوى الجماعية المقبولة بموجب قاعدة اختيار الاشتراك. وأصبح ذلك منطقيا بسبب ضعف أو عدم وجود الحافز لدى أي شخص لاستبعاد نفسه من الدعوى الجماعية. وبالتالي أصبح من المؤكد أن مجموع التعويضات المحتملة في الدعاوى المعتمدة وفقًا لآلية (اختيار الخروج) أكبر من الدعاوى المعتمدة بموجب القواعد السابقة والتي لا تشتمل على ألية الخروج. وقد أدى التوسع في نطاق تطبيق الدعوى الجماعية إلى زيادة كبيرة أيضًا في النطاق والقيمة المالية المتوقعة لعوائد هذه الدعاوى.

ولكن، هذا التوسع الهائل في نطاق الدعاوى الجماعية تعرض للعديد من الانتقادات. فبعد تعديل عام 1966، جادل بعض العلماء بأن نظام اختيار الخروج الجديد زاد من حدة المشاكل القائمة بالفعل بين الوكالات الرئيسة، وذلك بسبب السماح للمحامين بتمثيل عدد كبير من دعاوى لأشخاص لم يختاروا محاميهم، بل في الواقع قد يكون هؤلاء الأشخاص غير مدركين كليًا أنهم أطراف في دعوى قضائية جماعية.[44] وبالتالي، يسمح هذا السيناريو لمحامي الدعوى الجماعية، بدلًا من أعضاء الدعوى، بقيادة عملية التقاضي ويمنح المحامي تلقائيًا قدرة كبيرة على المساومة والتفاوض. ونظرًا لأن مصالح المحامين قد تختلف أو تتعارض مع مصالح الأطراف المُمثلة في الدعوى، فقد تؤدي مشكلة الوكيل الرئيسي إلى عدم كفاءة أو كفاية التمثيل. ويُركز الكثير من الجدل الحالي، سواء داخل الولايات المتحدة أو في جميع أنحاء العالم، على مدى فعالية الدعاوى الجماعية ذات ألية اختيار الخروج للحصول على تعويضات مالية، حيث أنه منذ استحداث هذه الألية في نظام الدعوى الجماعية نشأت العديد من الحالات القوية لجشع المحامين، والابتزاز القانوني، وكذلك ارتفعت تكاليف الوكالة القانونية بشكل كبير.[45]

---

[41] FED. R. CIV. P. 23(b) (3).

[42] FED. R. CIV. P. 23(c) (2) (B).

[43] Edward F. Sherman, (2003). *American Class Actions: Significant Features and Developing Alternatives in Foreign Legal Systems*, 215 F.R.D. 130, P.132.

[44] Myriam Gilles & Gary B. Friedman, (2006). *Exploding the Class Action Agency Costs Myth: The Social Utility of Entrepreneurial Lawyers*, 155 U. PA. L. REV. 103, PP.106-08.

[45] Deborah Hensler et al., (2000). *Class Action Dilemmas: Pursuing Public Goals for private gains*, 69 (RAND Institute for Civil Justice), P.99.

ووفقا لبعض استطلاعات الرأي، يعتقد غالبية الأمريكيين أن الدعاوى الجماعية ليست لها فائد كبيرة من الناحية الاجتماعية.[46] ولكن، يبدو أن الكونجرس لم يكن مدركًا تمامًا لآثار صدور القاعدة 23 (ب) (3) على المشهد القانوني. فقبل خمسة عقود، عندما وافق الكونجرس على الصيغة الحالية للقاعدة (23)، كانت فكرته عن هذه القاعدة أنها ستؤدي إلى رفع القضايا الفردية ذات المطالبات الصغيرة، وكان من غير المتوقع أن يبدأ المدعون الخاصون برفع هذه القضايا أو أن ينتج عنها أي تعويض كبير لأعضاء الدعوى. ومن ناحية أخرى، تتطلب قاعدة اعتماد الدعوى الجماعية الفيدرالية صراحةً من المحاكم أن تفحص مدى تحقق مصلحة أعضاء الدعوى من رفع الدعوى الجماعية مقارنةً برفع دعاوى فردية منفصلة.[47] والتأثير الواضح لهذا التحقيق هو أن هناك حالات يكون فيها مصلحة الأفراد ضئيلة كدافع للاهتمام ببدء الدعوى الجماعية أو التحكم فيها. وقد تكون مصلحة الأفراد في رفع دعاوى فردية منفصلة قوية لدرجة تجعلهم يرفضوا الاشتراك في دعوى جماعية. من ناحية أخرى، قد تكون هذه المصالح نظرية وليست عملية؛ قد تكون الدعوى على درجة عالية من التماسك ويكون رفع الدعوى والتحقيق فيها من خلال الممثلين أمرًا غير مقبول تمامًا، أو قد تكون مبالغ التعويض المتوقعة للأفراد صغيرة جدًا بحيث تكون الدعاوى المنفصلة غير ممكنة عمليًا.[48]

ولكن منذ عام 1966، أعاد الكونجرس صياغة القواعد الإجرائية لبعض الموضوعات الرئيسة في القانون الفيدرالي، وذلك في رد فعل واضح للمشاكل المرتبطة بالعلاقة بين المدعين الأفراد ومحامي الدعاوى الجماعية. ففي مجال الأوراق المالية، كان رد فعل الكونجرس على عدم وجود سيطرة للمدعي الفرد على الدعاوى الجماعية، كان من خلال اشتراط تعيين أكبر مستثمر متدخل كمدعي رئيسي.[49] وفي مجال مكافحة الاحتكار كان رد فعل الكونجرس على عدم وجود سيطرة للمدعي الفرد على التعويض من خلال إعطاء السلطة للمدعي العام في الولاية المعنية لمتابعة الإجراءات التعويضية نيابة عن المستهلكيين.[50] ولكن على الرغم من إدراك الكونجرس الأمريكي أن الدعاوى الجماعية الصغيرة لا يتم رفعها عمومًا من قِبل المدعين الأفراد، وأنها لا تؤدي في كثير من الأحيان إلى تعويضهم، لم يحاول الكونجرس منع تقديم مثل هذه القضايا. وقد سمح الكونجرس بقبول أسباب الدعاوى التي يتم رفعها بشأن الانتهاكات الخاصة بصغار المستهلكين والأوراق المالية ومكافحة الاحتكار، مع العلم التام بأنها كانت مطالبات صغيرة، وأجاز التمثيل في هذه الدعاوى، وأجاز أيضًا الأشكال الأخرى من الدعاوى القضائية للدفاع عن هذه الحقوق. وهذا يشير إلى أن قرارات السياسة التشريعية كانت مُتركزة بدرجة كبيرة على قيمة الردع لهذه الدعاوى.[51]

---

[46] Myriam Gilles & Gary B. Friedman, (2006). *Exploding the Class Action Agency Costs Myth: The Social Utility of Entrepreneurial Lawyers*, 155 U. PA. L. REV. 103, PP.106-08.

[47] William B. Rubenstein, (2004). *On What a "Private Attorney General" is – and Why it Matters*, 57 VAND. L. REV. PP.2129, 2150.

[48] FED. R. CIV. P. 23 advisory committee's note (discussing 1966 amendment).

[49] Private Securities Litigation Reform Act of 1995, Pub. L. No. 194-67, 109 Stat. 737 (1995).

[50] 15 U.S.C. §15(c) (2006).

[51] Tiana Leia Russell, *Exporting Class Action to the European Union*, Boston University International Law Journal, Vol. 28:141,P.12 et seq.

المبحث الثالث: الدعوى الجماعية في النظم القانونية المقارنة

لقد سادت الدعاوى الجماعية التمثيلية في الولايات المتحدة قبل خمسين عامًا، وهي دعاوى قضائية يُسمح فيها لشخص أو مجموعة من الأشخاص الطبيعيين، أو حتى الأشخاص الاعتبارية، بالقيام بعملية التقاضي نيابة عن أعداد كبيرة من المدعين الآخرين الذين لا يمثلون أمام المحكمة. وكان هذا النوع من الدعاوى فريد من نوعه بالنسبة للولايات المتحدة. وقد سمحت العديد من الأنظمة القضائية للأطراف التي لديها دعاوى متماثلة بتقديم التماس إلى المحكمة من أجل العمل بشكل مشترك فيما يتعلق ببعض أو جميع مكونات الدعوى، وكان يُطلق على هذا الإلتماس إسم الانضمام المقبول في قانون الولايات المتحدة. ولكن، الفكرة في الدعوى الجماعية هي أن يتقدم طرف واحد بإرادته المنفردة ويطلب التمثيل القانوني لمجموعة من الأفراد الأخرين، باعتبارهم متماثيلين من حيث الموقف القانوني ولكن دون أخذ موافقتهم الفعلية. وقد اعتبرت هذه الفكرة تغييرًا جذريًا أو انتهاكا للحق في التقاضي أو حتى لحقوق الإنسان. ففي رأي العديد من الباحثين القانونيين والمسؤولين الحكوميين، يُعتبر الحق في متابعة تعويض الضرر الشخصي أو الأضرار التي لحقت الممتلكات أو الأضرار التي نتجت عن خرق العقد أو انتهاك الحق الدستوري بمثابة حق ملكية يتعلق بالشخص المضرور. ومن هذا المنظور، فإن السماح لشخص آخر بالمطالبة بالتعويض القانوني نيابة عن الطرف المضرور يتعارض مع الاستقلالية الفردية.[52]

في الواقع، وبالرغم من ذلك النقد الموجه لفكرة الدعوى الجماعية، إلا أن هناك عددًا مُتزايدًا من الدول تنص بموجب القانون على نظام الدعاوى الجماعية التمثيلية. وقد بدأ الاتجاه بتبني نظام الدعاوى الجماعية في الدول الأنجلوأمريكية ذات أنظمة القانون العام (مثل أستراليا وكندا)، ثم إمتد إلى أنظمة القانون المدني (اللاتيني) في آسيا، وأوروبا، وأمريكا الجنوبية. وحتى الآن، اعتمد ما لا يقل عن عشرين دولة نوعًا من إجراءات الدعاوى الجماعية التمثيلية، وذلك على الرغم من أن هذه الدول ذات أنظمة سياسية مختلفة تتراوح من الديمقراطيات الاشتراكية إلى الأنظمة الإستبدادية ذات الحزب الواحد، والأنظمة الأيديولوجية التي تتراوح من الليبرالية الجديدة إلى الشيوعية. ونتيجة لتوصية الإتحاد الأوروبي لعام 2013 بشأن التقاضي الجماعي، يمكن توقع انضمام المزيد من الدول الأوروبية إلى هذه القائمة في المستقبل القريب.[53] وفيما يلي سبعة عشر من 25 دولة ذات أكبر الاقتصادات وفقا لقياس الناتج المحلي الإجمالي، تطبق نظام الدعاوى الجماعية لنوع أو أكثر من أنواع القضايا. وقد تم تبني معظم هذه الإجراءات الجماعية في العشرين سنة الماضية. ومن الدول التي تبنت نظام الدعاوى الجماعية لبعض أو جميع أنواع القضايا ما يلي:

[52] Hensler, Deborah R., (2016)."*The global landscape of collective litigation*", ELECD 743, in Hensler, R. Deborah; Hodges, Christopher; Tzankova, Ianika (eds), Class Actions in Context, Edward Elgar Publishing, P. 3.

[53] Commission Recommendation of 11 June (2013) on common principles for injunctive and compensatory collective redress mechanisms in the Member States concerning violations of rights granted under Union Law.

وسط وجنوب أمريكا	آسيا وأستراليا	أفريقيا	أوروبا الشمالية والوسطى والغربية	أمريكا الشمالية
فنزويلا أوروغواي بيرو بنما إكوادور كوستاريكا كولومبيا تشيلي البرازيل بوليفيا الأرجنتين	أستراليا الصين إندونيسيا اليابان كوريا تايوان تايلاند المملكة العربية السعودية	جنوب أفريقيا	بلجيكا بلغاريا الدنمارك الدنمارك فنلندا فرنسا إيطاليا هولندا النرويج بولندا البرتغال أسبانيا السويد ليتوانيا	كندا المكسيك الولايات المتحدة الأمريكية

أما الدول التي مازالت تناقش مقترحات تطبيق الدعوى الجماعية، فتشمل نيوزيلندا، والمملكة المتحدة، وسويسرا.

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الأنظمة القضائية تتبنى نظام الدعاوى الجماعية من خلال نصوص قانونية صريحة. ففي الولايات المتحدة، تنص القوانين الفيدرالية وقوانين الولايات الخاصة بالإجراءات المدنية على نظام الدعوى الجماعية. وأما بالنسبة للنظم القضائية التي ليس لديها مثل هذه النصوص القانونية ولكن لديها دساتير أو قوانين تمنح الحقوق الجماعية، فعادة ما يسمح القضاة بالتقاضي الجماعي التمثيلي للمطالبة ببعض الحقوق. ومن هذه الحقوق على سبيل المثال، حقوق حماية المستهلكين أو حماية البيئة، أو التراث الوطني.

إن الانتشار الواسع لفكرة الدعوى الجماعية على مستوى العالم هو تطبيق لما يسمى بعمليات الزرع القانونية.[54] ويشير هذا المصطلح إلى المدرسة القانونية أو المذهب القانوني أو القاعدة القانونية أو الممارسة القانونية التي تظهر في دولة معينة، ويتم تبنيها بعد ذلك في دولة أخرى أو أكثر.[55]

ولكن حتى الآن لم يظهر أي تحليل منهجي لمعرفة العوامل التي ساعدت على تحفيز انتشار الدعاوى الجماعية خارج الولايات المتحدة، ولكن يبدو أن أحد أهم هذه العوامل هو زيادة وتيرة الادعاءات الجماعية. إضافة إلى ذلك، أدى انتشار الشركات متعددة الجنسيات والشركات الوطنية التي يعتمد نجاحها

[54] Alan Watson, (1974). *Legal Transplants: An Approach to Comparative Law*, University Press of Virginia, P.77.

[55] Michele Graziadei, (2006). "*Comparative Law as the Study of Legal Transplants*," in: Mathias Reimann and Reinhard Zimmermann, eds., the Oxford Handbook of Comparative law, P.367.

على مدى قدرتها على تسويق السلع والخدمات لعدد كبير من المستهلكين إلى زيادة احتمالات حدوث أضرار أو إصابات جماعية. وهذه الأضرار تنجم عادة نتيجة الإهمال أو انتهاكات الشروط التعاقدية الخاصة أو انتهاك قواعد القانون العام. وقد كان استخراج الموارد المعدنية وتوزيعها وتوليد الطاقة الكهربائية من أهم مصادر الإصابات الجماعية والأضرار البيئية.

ويتوقع المحللون أنه مع زيادة تحديث أو تطور المجتمعات ستزداد التوقعات العامة للتعويض في مثل هذه الحالات. وذلك لأن الأحداث التي كان ينظر إليها على أنها حوادث عرضية، أصبحت تُنسب بشكل متزايد إلى السلوكيات البشرية. وتماشيًا مع هذه الملاحظة، فإن العقيدة القانونية السائدة الآن في العديد من الدول أصبحت تهتم بمحاسبة المؤسسات الخاصة والعامة على انتهاك القواعد القانونية. وهذا الانتهاك القانوني يمكن أن يكون مصدره تصنيع وبيع المنتجات المعيبة، أو عدم الكشف عن المعلومات المالية بدقة للمساهمين، أو التواطؤ على السعر مع الشركات المصنعة الأخرى ومقدمي الخدمات الآخرين، أو إلحاق الضرر بالبيئة. وغالبًا ما تكون المساءلة القانونية غير مُرتبطة دائمًا بمسؤولية تعويض الخسائر. ونتيجة لهذه التغييرات الاقتصادية والثقافية والقانونية، وخصوصًا عندما يعاني العديد من الأفراد أو المنظمات من إصابة شخصية أو أضرار في الممتلكات أو ضرر مالي نتيجة لسلوك خاطئ لطرف آخر، فقد أصبح المناخ القانوني ملائم لظهور عدد وأنواع كثيرة من الدعاوى الجماعية.[56]

بالإضافة إلى ذلك، تعتبر المؤسسات الخاصة لتسوية المنازعات أو المحاكم العامة، والتي عادةً ما يتم إعدادها للتعامل مع الادعاءات الفردية على أساس كل حالة على حدة، ليست مجهزة تجهيزًا جيدًا للتعامل مع العدد الكبير والمفاجئ من الادعاءات الناشئة عن حدث ضار أو الكشف عن المعلومات المتعلقة بهذا الحدث. ويعتبر الكثيرين أن تشابه المراكز القانونية والوقائع، والذي يميز الادعاءات الجماعية، فرصة لتفضيل التقاضي الجماعي على التقاضي الفردي. ويعتبر نظام الدعوى الجماعية هو أحد طرق التقاضي الجماعي.

وهناك طرق أخرى لفض المنازعات، وتشمل الوسائل الإدارية الخاصة والعامة، والتي تتيح التعامل السريع للادعاءات الفردية وفقًا لإجراءات محددة تحديدًا جيدًا، ويطلق عليها إجراءات التقاضي الجماعي. ولكن ما يميز جميع هذه الإجراءات الأخيرة عن الدعوى الجماعية هو أنها تحافظ، على الأقل كمسألة رسمية، على قدرة المدعين على متابعة التعويض على أساس فردي، وقدرة المدينين المحتملين على الطعن في مسؤوليتهم عن هذا التعويض على أساس فردي أيضًا. وترتكز الطرق الإدارية المعتمدة لحل الادعاءات الجماعية عادةً على فكرة تصنيف هذه الادعاءات إلى مجموعات، على سبيل المثال، حسب نوع الضرر أو مقدار الخسارة المالية، وتطبيق نفس المعاملة على جميع الادعاءات داخل كل مجموعة، متجاهلة بذلك الاختلافات الفردية الممكنة. ويطلق على هذا الأسلوب أحيانًا "قالب التعويض". وقد اعتمدت بعض الحكومات هذه الأنواع من مناهج فض المنازعات لإحباط أو للتقليل من عمليات التقاضي، التي تتم سواء على أساس طوعي أو نتيجة لتسوية تفاوضية للدعاوى القضائية.[57]

وتسمح إجراءات التقاضي الجماعي للقاضي أو غيره من المسؤولين بتسوية المنازعات، وذلك بتطبيق القرارات المتعلقة بالمسائل المشتركة، والتي تشمل على سبيل المثال، الإختصاص القضائي أو مقبولية

---

[56] Deborah Hensler, (2013). *The Socio-Economics of Mass Torts: What We Know, Don't Know and Should Know*, in: Jennifer Arlen (ed.), Research Handbook on the Economics of Torts, Edward Elgar, P.250.

[57] Kenneth Feinberg, (2012). *Who Gets What? Fair Compensation After Tragedy and Financial Upheaval* (Perseus Books), P.67.

الأدلة، على جميع الادعاءات في التقاضي الجماعي، ولكن مع الحفاظ على القرارات النهائية بشأن الأسس الموضوعية لتسوية الادعاءات الفردية. ففي بعض الأحيان يؤدي حل المسائل المشتركة إلى تسوية جماعية طوعية من قبل الأطراف. ومن الدول التي اعتمدت رسميًا مثل هذه الإجراءات المملكة المتحدة والمانيا والولايات المتحدة.[58]

وعلى عكس الطرق الإدارية للتقاضي وإجراءات التقاضي الجماعي، في الدعوى الجماعية يتم تمثيل مصالح أعضاء الدعوى من قبل فرد أو عدد قليل من الأفراد أو المنظمات، علمًا بأن أعضاء الدعوى الجماعية ربما لم يكن لهم دور في اختيار هذا التمثيل. وعادة لا تكون مطالبات أعضاء الدعوى رسمية أمام المحكمة (ومن هنا جاء مصطلح "الأطراف الغائبة"، والذي ينطبق على أعضاء الدعوى)، بالرغم من أن قرار المحكمة يؤثر بشكل كبير على مطالباتهم. ونظرًا لأن هذا يعد خروجًا جذريًا عن القواعد القانونية الحديثة، فإن معظم النظم القضائية التي تطبق نظام الدعوى الجماعية تحدد الظروف التي يجب أن تتم فيها هذه الدعوى، وتتطلب من القاضي أن يعتمد مدى ملاءمة النزاع لظروف هذه الدعوى، ويتطلب أيضًا إخطار أعضاء الدعوى المحتملين بأنه بإمكانهم إما الانضمام إلى عملية التقاضي إذا رغبوا في ذلك، أو رفض المشاركة في عملية التقاضي. وعمومًا تتضمن قوانين أو قواعد الإجراءات الجماعية في العديد من النظم القضائية أيضًا أحكامًا أخرى تهدف إلى حماية مصالح أعضاء الدعوى الجماعية، بما في ذلك حقهم في إجراءات قضائية عادلة.

وتختلف قوانين وقواعد الدعوى الجماعية المطبقة في جميع أنحاء العالم في العديد من الملامح. ففي بعض الأنظمة القضائية، يكون رفع الدعوى الجماعية غير مرتبط بموضوعها، بمعنى أنه يمكن رفع ومتابعة الدعاوى الجماعية تقريبًا في كل الظروف التي يمكن فيها رفع الدعوى الفردية. فعلى سبيل المثال، في أستراليا وكندا وهولندا والولايات المتحدة، يمكن للمستثمرين رفع دعاوى جماعية بسبب انتهاك قانون الأوراق المالية، ويمكن للشركات والمستهلكين رفع دعاوى جماعية بسبب انتهاك قوانين مكافحة الاحتكار (المنافسة المشروعة)، وأيضًا للمستهلكين الحق في رفع دعوى جماعية بسبب انتهاك قوانين حماية المستهلك، وللمواطنين الحق في رفع هذه الدعاوى بسبب انتهاك حقوقهم الدستورية.

وفي النظم القضائية الأخرى، يمكن استخدام الدعاوى الجماعية حصريًا لحماية المستهلك (على سبيل المثال، كما في بلجيكا وفرنسا واليابان)، أو لتفعيل ادعاءات المساهمين (على سبيل المثال، كوريا الجنوبية)، أو ادعاءات مكافحة الاحتكار (على سبيل المثال، كما في المملكة المتحدة)، أو في النزاع الخاص بالأوراق المالية كما هو مطبق في المملكة العربية السعودية، أو في أي ظروف محددة أكثر واقعية. وقد تبنت بعض النظم القضائية أولًا إجراءات الدعوى الجماعية للتعامل مع ادعاءات معينة، ثم وسعت نطاقها ليشمل حالات الادعاءات الجماعية الأخرى.

وهناك معيار مهم أخر للتمييز بين إجراءات وأنظمة الدعاوى الجماعية المختلفة، وهذا المعيار هو مدى صلاحية أو قدرة تمثيل أعضاء الدعوى الجماعية، بمعنى أن وجود نظام الدعوى الجماعية يتوقف على وجود من لديه الصلاحية أو القدرة على التمثيل القانوني. ففي الدول ذات النظام القانوني الأنجلوأمريكي، وفقا لإجراءات الدعوى الجماعية، يجوز لأي عضو في الدعوى التقدم لتمثيل أعضاء الدعوى، شريطة أن يفي هذا الطرف بمتطلبات معينة تهدف إلى التأكد من أنه سيرعى مصالح جميع أعضاء الدعوى بشكل مناسب. وعلى الجانب الأخر، في العديد من الأنظمة القضائية ذات الأصل اللاتينى، يقتصر التمثيل على جمعية أو عدد محدد من الجمعيات التي تم الإعلان عن أهليتها لتمثيل أعضاء الدعوى الجماعية، أو

[58] Christopher Hodges, (2001). *Multi-Party Actions* (Oxford University Press), P.204.

لمؤسسات ذات أغراض خاصة تم إنشاؤها لرفع هذا النوع من الدعاوى. وفي عدد قليل من النظم القضائية، يجوز للمسؤول الحكومي فقط رفع أنواع معينة من الدعاوى الجماعية. وتجدر الإشارة إلى أنه في جميع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، سواء بناءً على القانون المدني أو القانون العام، يُسمح بالتمثيل القانوني في الدعوى الجماعية لكيانات عامة وخاصة محددة.[59]

وهناك اختلافات أخرى لأنظمة الدعاوى الجماعية، ففي بعض الأنظمة القضائية، يجب على كل من ينطبق علية وصف عضوية الدعوى أن يتقدم و يؤكد بشكل إيجابي أنه يرغب في أن يكون جزءاً من عملية التقاضي أو الدعوى الجماعية (اختيار الاشتراك)، وذلك من أجل تحقيق مصلحته في الدعوى. وفي بعض الأنظمة القضائية الأخرى، يُعتبر كل شخص ينطبق عليه وصف عضوية الدعوى، طرفا في الدعوى الجماعية ما لم يصرح رسميًا بأنه لا يريد أن يكون حزءً من الدعوى الجماعية (اختيار الانسحاب). ولكن في عدد قليل من الأنظمة القضائية، يترك القرار للمحكمة لتقرر ما إذا كان يجب قبول الدعوى الجماعية على أساس اختيار الانسحاب أو اختيار الاشتراك في هذه الدعوى. وفي كلتا الحالتين يكون الحكم الصادر من المحكمة مُلزم لكل الأطراف، ولا يحق لهم التقاضي مرة أخرى من خلال رفع قضايا فردية في القضايا التي تم البت فيها، أو تمت تسويتها من خلال الدعوى الجماعية. أما في الأنظمة القضائية التي تقتصر أهلية رفع الدعوى الجماعية فيها على جمعيات معينه، فيجوز أن يكون القرار ملزمًا بصفة رسمية فقط لتلك الجمعيات أو أعضاء تلك الجمعيات.

وأخيرًا، في بعض الأنظمة القضائية، قد لا ينتج عن الدعاوى الجماعية إلا تعويضًا أو حكمًا تقريريًا أو أمر قضائي تقويمي، حتى عندما يطلب أعضاء الدعوى الجماعية تعويضًا نقديًا. بينما في حالات أخرى، قد ينتج عن الدعاوى الجماعية حكما بتعويض أو حكم تقريري أو أمر قضائي تقويمي أو تعويض مالي أو الثلاثة معًا. ولكن في الأنظمة القضائية التي لا يمكن لأعضاء الدعوى الحصول على تعويضات نقدية إذا أصدرت المحكمة حكمًا تقريريا يقضي بأن المدعى عليه قد انتهك القانون، فيجب على أعضاء الدعوى الذين يسعون إلى الحصول على تعويض نقدي رفع دعاوى فردية لاحقة لمتابعة تلك المطالبات المالية.

وعمومًا، تنظم القواعد الخاصة بإجراءات الدعوى الجماعية عدد المرات التي سيتم فيها رفع الدعوى الجماعية، وتُحدد أيضًا من لديه الحق في رفعها والظروف التي سيتم رفع الدعوى فيها. ولكن، لا تعمل الدعاوى الجماعية بشكل مستقل عن الأطار العام أو الملامح الأخرى لأنظمة التقاضي المدني. فالقواعد المتعلقة بكيفية توزيع تكاليف التقاضي بين المدعين والمدعى عليهم، وكذلك كيفية دفع أتعاب المحامين يكون لها تأثير كبير على استعداد الأفراد والمنظمات للعمل كممثلين لأعضاء الدعوى الجماعية. في الواقع، تفرض معظم الأنظمة القضائية بخلاف الولايات المتحدة قاعدة (الخاسر يدفع) على جميع الدعاوى المدنية بما في ذلك الدعاوى الجماعية. وهذا يعني أنه في الدعاوى العادية إذا خسر المدعون، فعليهم دفع تكاليف التقاضي الخاصة بالمدعى عليهم (والعكس صحيح)، وهذا يزيد بشكل كبير من مخاطر عملية التقاضي. وبالتطبيق على الدعوى الجماعية نجد أن المدعي التمثيلي هو الذي يتحمل مخاطر التكاليف العكسية. وبالتالي، وفقًا للنظام القضائي الذي يسمح لبعض أعضاء الدعوى الجماعية بالعمل كممثلين لأعضاء هذه الدعوى، قد لا يكون هناك أي عضو في الدعوى على استعداد لتحمل هذه المخاطر. أما في النظام القضائي الذي يقصر التمثيل في الدعوى الجماعية على الجمعيات والمنظمات غير الربحية الأخرى، فقد يكون هناك القليل من المؤسسات التي لديها الموارد الكافية والقدرة على تحمل هذه المخاطر. وحتى المسؤولين العموميين الذين لديهم أهلية رفع دعاوى جماعية سيكون عليهم حساب

[59] Coffee, John C. Jr., (2000). '*Class Action Accountability: Reconciling Exit, Voice, and Loyalty in Representative Litigation*', Columbia Law Review, 100, P.370.

مخاطر السير في هذه الدعاوى على أساس حدود الميزانية. ولكن في بعض الأنظمة القضائية، ظهرت آليات تمويل خاصة أو عامة للتخفيف من مخاطر التكلفة العكسية لممثلين أعضاء الدعوى الجماعية.[60]

ونظرًا لأن معظم الدعاوى الجماعية تكون أكثر تعقيدًا من الدعاوى المدنية العادية، وبالتالي تكون أكثر تكلفة من حيث عملية التحقيق والدفاع. وإذا كانت القواعد المهنية تحظر على المحامين تقاضي الرسوم الجزافية أو الرسوم المشروطة (أي لا ربح لا أجر)، أو مبلغ الرسوم المرتبط بالمبلغ الذي حصل عليه المدعون، فقد يكون هناك عدد قليل من أعضاء الدعوى على استعداد لتحمل مخاطر توظيف محامي الدعوى. وحتى عندما تسمح القواعد المهنية بالرسوم الجزافية، فقد يكون هناك عدد قليل من المحامين الذين يمكنهم تحمل مخاطر خسارة نفقاتهم الخاصة إذا ربح المدعى عليهم القضية. ولكن في بعض الأنظمة القضائية، تكون المساعدة القانونية أو التأمين الخاص بالنفقات القانونية من الوسائل الهامة لأطراف الدعوى للتغلب على مثل هذه العقبات المالية. وفي حالات أخرى، يساعد ممولي التقاضي كطرف ثالث في دفع تكاليف التقاضي مقابل حصة من أي تعويضات نقدية يحصل عليها أعضاء الدعوى الجماعية.

الدعوى الجماعية في المملكة العربية السعودية

تعتبر المملكة العربية السعودية أولى الدول العربية التي طبقت نظام الدعوى الجماعية، ولكنها حصرت مجال تطبيقها في منازعات الأوراق المالية. وفيما يلي توضيح مختصر لأهم ملامح الدعوى الجماعية في المملكة العربية السعودية.

شروط رفع الدعوى الجماعية

لقد جاء في نصوص لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية، أنه يحق لأي شخص أن يُقدم الدعوى من خلال تقديم طلب تقييد الدعوى الجماعية إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، بحيث يشتمل هذا الطلب على جميع الحقائق والمعلومات والظروف التي تبرر تأسيس الدعوى الجماعية، وبما يُوضح تطابق دعوى مقدم الطلب مع نزاعات أخرى قائمة أو محتملة من حيث الأسس القانونية والوقائع المدعى بها وموضوع الطلبات. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتضمن الطلب ما يُوضح بأن قرار اللجنة في موضوع الدعوى قد يكون له تأثير على نزاعات أخرى مشابهة قائمة أو محتملة. وتخضع الموافقة على طلب تقييد الدعوى الجماعية للسلطة التقديرية للجنة اذا توافرت الشروط الأتية:

- أن يكون رفع دعاوى منفردة من أعضاء مجموعة المدعين من شأنه أن يتسبب في صدور قرارات متعارضة أو متناقضة من لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية، أو قد يؤدي إلى عدم معاملة أفراد المجموعة الواحدة بعدالة.
- أن تقتنع اللجنة بأن المسائل القانونية والوقائع المشتركة في الدعوى أكثر من المسائل القانونية والوقائع الخاصة بكل فرد من أعضاء مجموعة المدعين، وأن الدعوى الجماعية سوف تكون فاعلة ومنتجة بشكل أكبر من غيرها من أساليب رفع الدعاوى من الناحية العملية، وتضمن تعويض عدد أكبر من المتضررين من المخالفات الصادرة عن المدعى عليه.

[60] Christopher Hodges, (2010). Stefan Vogenauer & Magdalena Tulibacka (eds.), *The Costs and Funding of Civil Litigation: A Comparative Approach* (CH Beck. Hart), P.102.

وتُعلن اللجنة قرار قبول طلب تقييد الدعوى الجماعية في سجل الدعاوى الجماعية، متضمنًا المعلومات الكافية المتعلقة بالدعوى. وتُصدر اللجنة قرارها باعتماد الدعوى الجماعية عند وصول عدد الطلبات التي تشترك في الأسس القانونية والوقائع المدعى بها وموضوع الطلبات إلى عشر طلبات كحد أدنى خلال التسعين يومًا التالية لإعلان أول طلب. وذلك على أن تُعلن اللجنة قرار اعتماد الدعوى الجماعية في سجل الدعاوى الجماعية.

ويجوز تقديم طلب انضمام إلى الدعوى الجماعية خلال خلال التسعين يومًا التالية لإعلان أول طلب، يجوز للمدعي الرئيسي ولأي عضو من أعضاء مجموعة المدعين طلب الانسحاب من الدعوى الجماعية، وذلك من خلال إرسال إشعار كتابي للجنة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثون يومًا من تاريخ إعلان قرار اعتماد الدعوى الجماعية مع عدم الإخلال بحقه في استكمال دعواه بشكل فردي.

وبالنسبة لإدارة الدعوى الجماعية يكون للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية كامل الصلاحيات في إدارة الدعاوى الجماعية، وإصدار أي أمر أو قرار فيها، بما يسهم في تحقيق العدالة في هذه الدعاوى وسرعة البت فيها.[61] وهنا نجد أن المشرع السعودي قد تبنى الدعوى الجماعية ذات الموضوع المحدد، وهو منازعات الأوراق المالية، وتبنى شروط رفع الدعوى السائدة في معظم النظم القانونية المقارنة كما في الولايات المتحدة.

المبحث الرابع: أنواع الدعاوى الجماعية وأهدافها

بالرغم من أن كل دعوى جماعية لها ملامحها الفريدة والخاصة بها من حيث المسائل القانونية ومسائل الواقع، إلا أنه يمكن تصنيف العديد من الدعاوى الجماعية إلى أنواع محددة على حسب القانون الموضوعي الذي يحكمها أو الوقائع المحددة المرتبطة بها، وهذا التصنيف يمكن أن يقدم فرصًا مميزة وأيضًا يطرح تحديات لكل جانب من أطراف الدعوى. وبالرغم من أن كل نوع من أنواع الدعاوى الجماعية له هدف محدد، نجد أن نظام الدعاوى الجماعية له أهداف عامة يجب تحقيقها، وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

أولًا: أنواع الدعاوى الجماعية

سنعرض فيما يلي بعض الفروع الرئيسة للقانون الموضوعي التي تكون محلًا لرفع الدعاوى الجماعية. وهذه الأنواع ليست جامدة، بمعنى أنه قد تشتمل بعض الدعاوى الجماعية على أكثر من جانب لأنواع أخرى من الدعاوى الجماعية. وغالبًا ما يكون هذا التوصيف عبارة عن تبسيط لأفكار قانونية معقدة. ولكن هذه التبسيطات يجب أن توفر دليلًا لأنواع الدعاوى الجماعية الأكثر شيوعًا، والمسائل التي يثيرها كل نوع منها.[62]

من الناحية العملية، يركز بعض محامو المدّعيين في المقام الأول على الدعاوى الجماعية الخاصة بفرع موضوعي واحد من فروع القانون، مثل الأوراق المالية أو العمل أو مكافحة الاحتكار، بينما يجد الآخرون أنه من الأفضل، من حيث استراتيجية العمل، تقديم خدماتهم في عدد من أنواع مختلفة من المطالبات وإدارة مجموعة متنوعة من حالات الدعاوى الجماعية.

---

[61] لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (١-٤ – ٢٠١١) وتاريخ ١٩/ ٢ / ١٤٣٢ ه الموافق ٢٣ / ١ / ٢٠١١م بناء على نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ٣٠ وتاريخ ٢ / ٦ / ١٤٢٤ ه المعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية (١-١٠٤- ٢٠١٧) وتاريخ ٢ / ٣ / ١٤٣٩ ه الموافق ٢٠١٧/١١/٢٠ م.

[62] Day M, P Baker and G McCool, (1995). *Multi-Party Actions: a Practitioners' Guide to Pursuing Group Claims* (London, Legal Action Group), P.151.

1. دعاوى الأضرار الجماعية

يعتبر هذا النوع من الدعاوى هو الأكثر انتشارا في الوقت الحالي وأكثرها إثارة للجدل في أنواع الدعاوى الجماعية. وهذه الدعوى تشبه الدعاوى الجماعية التي تخص المستهلك، وتشمل هذه الدعاوى مطالبات الأفراد ضد الشركات بسبب الأضرار التي تنتج عن منتجات المدعى عليهم أو تصرفاتهم التجارية. ولكن ما يُميز هذه المطالبات هو أنها تكون كبيرة بالنسبة للإصابات الشخصية وليست مطالبات صغيرة عن خسائر اقتصادية بحتة. فهذه الادعاءات كبيرة بما يكفي لتبرير التقاضي الفردي، ولكنها قد تكون أكثر فاعلية في التقاضي الجماعي، لأنها تنطوي على عنصر التماثل بين الدعاوى الفردية، وكذلك بسبب احتمالية أن المدعى عليه قد لا يكون لدية أصول كافية لدفع جميع التعويضات المُحتملة، وبالتالي قد تقتضي فكرة المساوة بين المدعين تفضيل نظام التقاضي الجماعي على نظام الدعاوى الفردية. وغالبًا ما يتم السعي إلى تحقيق المعاملة الجماعية وذلك لتسهيل تسوية جميع الدعاوى المرفوعة ضد المدعى عليه.

2. الدعاوى الجماعية للأوراق المالية

تتضمن الدعاوى الجماعية للأوراق المالية قيام أحد المساهمين بمقاضاة شركة معينة نيابة عن مجموعة من المساهمين، لأن السلوك أو التصرف غير النزيه أو غير الرشيد لإدارة هذه الشركة قد تسبب في إنخفاض سعر أسهمها، مما أضر بمختلف المساهمين. وعادة ما ينطوي هذا السلوك غير النزيه أو غير الرشيد على إنحراف متعمد لتمثيل المساهمين، أو أخفاء معلومات حول الأحداث التي تؤثر فعليا على قيمة أسهم الشركة. وعادة ما تنطوي الدعوى الجماعية للأوراق المالية على ادعاءات بأن إدارة الشركة تتخذ أو تشارك في أساليب محاسبية غير ملائمة لإخفاء الأداء الضعيف للشركة، وذلك من أجل الحفاظ على سعر السهم مرتفعًا بشكل مصطنع أو غير حقيقي. ويحدث الضرر عندما يتم الكشف عن القيم الحقيقية للأسهم، مما يدفع سعر السهم إلى الإنخفاض من السعر الأعلى غير الحقيقي.[63]

وقد لوحظ في عدد من المحاكم أن التقاضي الجماعي هو الحل الأفضل لادعاءات التزوير في الأوراق المالية. وذلك لأنه يقدم بعض المزايا الواضحة لمحامي المدعين المؤهلين للتعامل مع مثل هذا النوع من الدعاوى، حيث أن الكثير من الأدلة تكون متاحة للجمهور، خصوصًا في شكل أسعار الأسهم والإفصاح العام، ويفترض أن تنطبق هذه الأدلة على أعضاء الدعوى الجماعية ككل. ونتيجة لذلك، فإن التصور الشائع هو أن الدعوى الجماعية للأوراق المالية يمكن التصديق عليها من قبل المحكمة بسهولة، مقارنة بالأنواع الأخرى من الدعاوى الجماعية.[64]

وغالبًا ما تُعتبر الدعاوى الجماعية الخاصة بالأوراق المالية من القضايا قليلة القيمة، ولكن في الحقيقة فإن عددًا صغيرًا من الدعاوى الكبيرة جدًا يمثل عادة معظم التعويض. وفي هذا الشأن يكون القانون الموضوعي وممارسة المحاكم متخصصتان، وكذلك إختصاص المدعين والدفاع.[65]

3. الدعاوى الجماعية للعمل والتوظيف

---

[63] Coffee, J.C., (2006). "*Reforming the securities class action: an essay on deterrence and its implementation*", Columbia Law Review, Vol. 106 No. 7, PP. 1534-86.

[64] P. Spender, (2002). *Securities Class Actions: A View from the Land of the Great White Shareholder*, 31 *Common Law World Rev*. PP.123, 127.

[65] Bajaj, Mukesh, Sumon C. Mazumdar, and Atulya Sarin, (2003). "*Empirical Analysis: Securities Class Action Settlements,*" Santa Clara Law Review, Vol. 43, No. 3, P. 1001.

في الدعاوى الجماعية للعمل والتوظيف يتم مقاضاة سياسة أو نمط سلوك في شركة توظيف أو عمل، باعتبار أن هذا السلوك قد أضر بمجموعة معينة من موظفيها.[66] وقد ينطوي هذا السلوك على التمييز أو عدم دفع الأجور أو المزايا المادية المطلوبة. وفي بعض الحالات، يمكن للمدعين أيضًا رفع دعوى (وربما تنظر المحاكم هذه الدعوى) جماعية تتضمن ادعاءات أكثر فردية، مثل سلوك التحرش الجنسي، وقد كانت أكثر الادعاءات شيوعًا في الآونة الأخيرة هي الدعاوى الخاصة بالأجور وساعات العمل، والتي تدعي أن المدعي لم يحصل على الأجر طوال الوقت الذي عمل فيه بالفعل، وقد تم الإستناد إما إلى قانون معايير العمل العادلة أو قوانين الحد الأدنى للأجور أو كليهما. وقد ثبت أن دعاوى العمل الجماعية شهدت نمو من حيث عدد الادعاءات في السنوات الأخيرة.[67]

وبشكل عام، تتمحور دعاوى العمل الجماعية حول نطاق أو مدى جماعية السلوك المتهم للمدعى علية. سيحاول المدعي إثبات أن السلوك هو جزء من نمط أو ممارسة أثرت على عدد كبير من الموظفين بطريقة مماثلة. على الجانب الأخر، سيحاول المدعى عليه أن يثبت أنه عامل الموظفين الأفراد بشكل مختلف[68].

4. الدعاوى الجماعية للمسؤولية عن المنتجات

تتضمن الدعوى الجماعية للمسؤولية عن المنتجات قيام المستهلك بمقاضاة شركة مصنعة بسبب طرحها منتج معيب في السوق. ويمكن أن يكون هذا العيب المزعوم إما في التصميم أو في التصنيع. ويدور المعيار الأساسي لمدي إمكانية التصديق على الدعوى الجماعية للمسؤولية عن المنتجات من قبل المحكمة حول مسائل السببية والضرر. فمن ناحية، سوف يجادل المدعي بأن العيب المزعوم تسبب في نفس الضرر لجميع أعضاء الدعوى. ومن ناحية أخرى، سيجادل المدعى عليه بأن الاختلافات في التصميم أو التصنيع أو الاستخدام تعني أنه لا يمكن إثبات السببية والضرر على مستوى أعضاء الدعوى.

وعلى الرغم من أن الدعوى الجماعية لمسؤولية المنتج كانت شائعة خلال التسعينات وبداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلا أنه أصبح يُنظر إليها الآن، وعلى نطاق واسع، أنها صعب التصديق عليها من قبل المحكمة. والسبب الرئيسي لهذا التغيير هو أن العديد من المحاكم قد رأت أن سبب الإصابة التي يمكن التعرف عليها قانونًا أمر صعب إثباته على مستوى أعضاء الدعوى. فالمدعون الذين لا يزالون يتابعون دعاوى المسؤولية عن المنتجات يقدمون الآن دعاوى إخفاء احتيالية أو خرق الضمان أو خرق العقد، ويطلبوا تعويضات لا تتطلب إثبات إصابة محددة وملموسة[69].

5. الدعوى الجماعية لإحتيال المستهلك

هذا النوع من الدعاوى أو الادعاءات يتعلق بالأضرار أو الخسائر الاقتصادية الفردية، فهي دعاوى ليست مخصصة للإصابات الشخصية، وهذه الدعاوى ذات قيمة صغيرة للغاية، بحيث أنها لا ترقى أن تكون مبرر، خصوصًا من الناحية الاقتصادية، لرفع دعوى فردية. وتتضمن معظم هذه الدعاوى ادعاءات بشأن الرسوم الزائدة أو الممارسات التجارية الاحتيالية، وعيوب المنتجات، ودعاوى مكافحة الاحتكار. ويمكن

---

[66] Selmi, Michael, (2003). "*The Price of Discrimination: The Nature of Class Action Employment Discrimination Litigation and Its Effects*," Texas Law Review, Vol. 81, No. 5, P. 1249.

[67] Clara Bingham & Laura Leedy Gansler, (2002). *Class Action: The Story of Lois Jenson and the Landmark Case that Changed Sexual Harassment* Law (Anchor) P.241.

[68] Klonoff RH, *(*1999). *Class Actions and Other Multi-Party Litigation* (St Paul, Minn, West Publishing), P.171.

[69] M Mildred, (2001). "*Group Actions*" in GG Howells, *The Law of Product Liability* (London, Butterworths), PP. 375, 379.

تعريف حالات حقوق المستهلك على نطاق أوسع لتشمل دعاوى الأوراق المالية أو دعاوى الإصابة الشخصية التي ترتبط بعيوب المنتج، ولكن هذا الاستخدام من شأنه أن يؤدي إلى عدم وضوح الخصائص الهامة لجميع أنواع الحالات الثلاثة.

في الدعوى الجماعية للاحتيال على المستهلكين، يدعي المدعي أنه تم تضليله، إما عن طريق الإنحراف المُتعمد من قبل المنتج أو إخفاء معلومات مهمة، وذلك لكي يدفع مبالغ زائدة مقابل بعض السلع أو الخدمات. والاحتيال على المستهلكين ليس خاصًا بمجال الصناعة، فيمكن أن يوجد في أي مجال تقريبًا. وتتميز حالات الاحتيال على المستهلكين بأن الوقائع الخاصة بها تكون مُقنعة، فشركة معينة لا تلتزم بالمعايير الأخلاقية ولديها موارد اقتصادية هائلة تستغل المُستهلكين الذين ليس لديهم العلم الكافي بظروف السوق. علاوة على ذلك، غالبًا ما لا يضحي الأفراد بالمال الكافي لتبرير عملية التقاضي من خلال الدعاوى الفردية، وقد تفتقر وكالات حماية المستهلك إلى الموارد اللازمة للتحقيق في جميع عمليات الاحتيال المزعومة.[70]
ويتركز الخلاف الأساسي في عمل دعوى إحتيال المستهلك على اعتماد الدعوى من قبل المحكمة. فقد رأت معظم المحاكم أن الدعوى الجماعية الاحتيالية لا يمكن التصديق عليها عندما يكون الاعتماد على الحالة الفردية هو المشكلة. ونتيجة لذلك، سيسعى المدعي إلى إزالة مسألة الاعتماد الفردي من القضية، إما عن طريق التذرع بقانون إحتيال المستهلك الذي يمكن القول أنه لا يتطلبه، أو بإعادة صياغة مطالبته كسبب آخر لاتخاذ إجراء، مثل خرق العقد أو إختراق الضمان. ومن ناحية أخرى، سيسعى المدعى عليه إلى جعل الاعتماد الفردي أهم مسألة في القضية.[71]

6. الدعوى الجماعية لمكافحة الاحتكار

في الدعوى الجماعية لمكافحة الاحتكار، يقاضي المدعي شركة معينة بسبب تآمرها لتثبيت الأسعار أو الانخراط في سلوك آخر مانع للمنافسة، والذي يؤدى إلى تضخم أسعار المنتج بشكل مصطنع أو مبالغ فية. إن رفع الدعاوى الجماعية لمكافحة الاحتكار عادة ما يكون جذاب لأن المحاكم غالبًا ما تحكم بأن المسؤولية يمكن إثباتها على مستوى مجموع أعضاء الدعوى، حتى إذا كانت الأضرار فردية. وقد ذهبت بعض محاكم الموضوع إلى حد القول بأن الطبيعة المتأصلة في الدعاوى الجماعية لمكافحة الاحتكار تبرر عملية التصديق عليها.
فمن المسلم به أن التطبيق الخاص لقوانين مكافحة الاحتكار هو مكمل ضروري للعمل الحكومي. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، عندما يكون هناك قضية خاصة بتواطؤ أفقي لتحديد الأسعار، وعندما تكون المحكمة في شك حول ما إذا كانت ستصدق عليها كدعوى جماعية أم لا، فيجب أن تخطئ المحكمة أو تفسر الشك لصالح أعضاء الدعوى الجماعية. وهذه العقيدة لا تزال شائعًة بين بعض محاكم الموضوع. وتتضمن الدعوى الجماعية لمكافحة الاحتكار الخطاب الشعبوي الجذاب، بالإضافة إلى الأساليب الثابتة لإثبات المسؤولية على مستوى أعضاء الدعوى باستخدام المعادلات أو الصيغ والإحصاءات الاقتصادية. ومع ذلك، فقد شهدت حالات مكافحة الاحتكار بعض ردود الفعل العكسية في السنوات الأخيرة. فقد توفر بعض الدعاوى الجماعية لمكافحة الاحتكار فرصًا رئيسة للمدعين لممارسة الضغط على المدعى عليهم لتسوية

[70] Williams NJ., (1974). *Consumer Class Actions in Canada* (Toronto, Consumers' Association of Canada).
[71] Leslie CR., (2002). '*A Market-Based Approach to Coupon Settlements in Antitrust and Consumer Class Action Litigatio*n', 49 UCLA L Rev, P. 991.

المطالبات الضعيفة. بالإضافة إلى أنه قد لا يفترض وجود أدلة على مستوى أعضاء الدعوى لجميع دعاوى مكافحة الاحتكار.[72]
ويمكن القول أن هناك خلافين أساسين حول الدعوى الجماعية لمكافحة الاحتكار. ويتعلق الخلاف الأول بما إذا كان بإمكان المدعي إثبات تأثير التصرف المناهض للمنافسة أو التصرف الاحتكاري على مستوى أعضاء الدعوى، بمعنى إثبات وجود الضرر الجماعي الناتج عن تصرفات المدعى عليه. ويتعلق الخلاف الآخر بتعريف السوق ذات الصلة بالاحتكار، وما اذا كان سوقا دوليا أو محليا. وبالتالي سيحاول المدعي تعريف كل من أضرار التصرف الاحتكاري والسوق ذات الصلة بعملية الاحتكار بطريقة تمكنه من إثبات عناصر دعوى مكافحة الاحتكار، وذلك باستخدام أدلة أثبات على مستوى أعضاء الدعوى ككل. من ناحية أخرى، سيؤكد المدعى عليه على تنوع تصرفات أو سلوكيات العملاء في السوق المتعلق بالاحتكار، والتي تجعل إثبات أضرار عملية الاحتكار مجرد مشكلة فردية وليست جماعية.[73]

7. الدعوى الجماعية البيئية

يمكن اعتبار هذه الدعوى شكلًا من أشكال الدعاوى الجماعية للمستهلك، ولكن من النادر نسبيًا تطبيق القوانين البيئية من خلال دعاوى جماعية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن التعويض المطلوب هو أمر زجري بطبيعته ولا يشمل التعويضات النقدية. في الدعوى الجماعية البيئية، يقاضي المدعي، المدعى عليه بتهمة تلويث البيئة المحلية بطريقة ما. فعلى سبيل المثال، قد تكون الشركة التي تتخلص من النفايات في المياه الجوفية، أو تطلق الملوثات في الهواء محور عمل الدعوى الجماعية البيئية. وعلى عكس عدد من الدعاوى الجماعية الأخرى، يتم تعريف الدعاوى الجماعية البيئية عادة بالرجوع إلى المناطق الجغرافية.

وغالبًا ما تؤكد الدعاوى الجماعية البيئية أسبابًا للدعوى، مثل الإهمال والتعدي والإزعاج وانتهاك القوانين البيئية. وعادة ما تركز التعويضات التي يتم طلبها على الضرر أو الإنخفاض في قيمة الممتلكات. ونتيجة لذلك، من المرجح أن تركز الدعاوى الجماعية البيئية على قضايا الإثبات والسببية. وهنا سيحاول المدعي إثبات أن حادثة واحدة أو نمط سلوك واحد تسبب في إلحاق ضرر بمجموعة من المدعين. ومن ناحية أخرى، سيجادل المدعى عليه بأن سبب الضرر يرتبط بالكثير من الحالات الفردية، وذلك لإثبات أن سبب الضرر جماعيًا وليس فرديًا.[74]

8. الدعوى الجماعية للحقوق المدنية

في الدعوى الجماعية للحقوق المدنية، يقاضي المدعي، المدعى عليه لانتهاكه بعض الحقوق التي يكفلها دستور الدولة. وتكون الدعوى الجماعية للحقوق المدنية أكثر فعالية عند تحدي نمط أو ممارسة للسلوك التمييزي، على عكس السلوك الذي قد يكون الاستثناء من القاعدة. ولأن هذه الدعاوى عادة ما تتحدى بعض الممارسات المستمرة، فإنها غالبًا ما تتضمن طلبات التعويض الزجري، مثل حقوق السجناء وحقوق التصويت وحقوق التوظيف للموظفين العموميين.و هذه الدعاوى القضائية تختلف عن الدعاوى الأخرى من حيث أنها عادة ما تسعى إلى فرض تعويض زجري وليس نقدي. ولقد تم تحجيم استخدام

---

[72] Leslie CR., (2002). '*A Market-Based Approach to Coupon Settlements in Antitrust and Consumer Class Action Litigatio*n', 49 UCLA L Rev, P. 991.
[73] Brian Anderson and Andrew Trask, (2010). *The Class Action Playbook*, (Oxford University Press, Inc), P. 60.
[74] Rivlin KS and JD Potts, (2003). '*Proposed Rule Changes to Federal Civil Procedure May Introduce New Challenges in Environmental Class Action Litigation'*, 27 Harvard Environmental L Rev 519.

الدعاوى الجماعية في بعض هذه الحالات عن طريق عدد من القوانين الفيدرالية الحديثة في الولايات المتحدة.

ثانيًا:أهداف الدعوى الجماعي

على الرغم من وجود طرق عديدة لتشجيع التقاضي الخاص، إلا أن أحد أهم الطرق التي يمكن إتاحتها للأفراد هي الدعاوى الجماعية. وهذا يعني أن الطرق الأخرى في التقاضي الخاص غالبًا ما تكون محفوفة بالمخاطر وعالية التكلفة. بالإضافة إلى أنها لا تقدم سوى القليل جدًا من العائد الذي يمكن أن يكون حافزًا للمدعي الخاص على رفع دعوى فردية وخصوصًا في مجالات مثل قانون مكافحة الاحتكار والأوراق المالية. ويمكن القول أن الفقه النظري السائد قد أجمع على أن الفوائد المتوقعة للتقاضي عن طريق الدعوى الجماعية تشتمل على الردع والتعويض.[75]

وبشكل عام، يُركز المؤيدون لهذا النظام على ميزتين أساسيتين للتقاضي الجماعي في تحقيق هذه الفوائد. أولًا، قدرة التقاضي الجماعي على خفض التكاليف، وذلك يشمل كلًا من تكاليف نظام المحاكم والتكاليف القانونية الخاصة. ثانيًا، قدرة نظام التقاضي الجماعي على التغلب على مشكلة عدم وجود الدافع للتقاضي، والذي يكون له ما يبرره في أغلب الأحيان.[76] وكما أشارت المحكمة العليا في الولايات المتحدة، نادرًا ما يكون لدى المستهلك الفرد مصلحة أو دافع كافي لرفع دعوى تعويض مكافحة الاحتكار، لأن الضرر الذي يصيب الفرد قد يكون قليل نسبيًا. وبالتالي من خلال خفض التكاليف الفردية، يكون من الأسهل تشجيع المضرورين على السعي للدفاع عن حقوقهم وتقديم تعويض لهؤلاء المدعين.[77]

1. القيمة الاقتصادية للردع في الدعاوى الجماعية

يدور المنطق الخاص بفكرة الردع حول فرضية أن أي محاولة لانتهاك القانون سوف يسبقها تحليل قائم على أساس مبدأ التكلفة مقابل المنفعة، وبناءً على نتيجة هذا التحليل سيُتخذ القرار بشأن انتهاك القانون من عدمه. بمعنى أنه إذا تجاوزت قيمة تكاليف الانتهاك، الفوائد التي سيتم الحصول عليها، عندها سيمتنع المخالف المحتمل عن إتيان أي نشاط غير قانوني. وقد تشتمل هذه التكاليف على احتمال مواجهة عقوبة جنائية أو نقدية، في حين أن الفوائد تشمل عادة الأرباح النقدية.[78]

وتاريخيًا ترجع جذور فكرة أو نموذج الردع الأمثل إلى العمل الذي قدمه الفائز بجائزة نوبل، غاري بيكر (Gary Becker) ، الذي بحث في العقوبات المُثلى واحتمالات القبض والإدانة في جرائم جنائية.[79] وفقا لهذه النموذج، يفترض أن المجرمين يتصرفون لتحقيق مصالحهم بناءً على ما لديهم من معرفة حول احتمال التخويف والإدانة وشدة العقوبة. ولكن لتحقيق الردع الأمثل فلابد من دفع التكلفة، والتي تتطلب موارد عامة وخاصة. لذلك، من أجل فرض عقوبات مثالية تعزز الكفاءة الاقتصادية، يجب إدانة وفرض

---

[75] Stephen Yeazell, (1989). *Collective Litigation as Collective Action*, U. ILL. L. REV. 43; Hans-Bernd Schaefer, (2000). *The Bundling of Similar Interests in Litigation: The Incentives for Class Action and Legal Actions Taken by Associations*, 9 EUR. J. L. & ECON., P. 183.

[76] Hans. W. Micklitz & Astrid Stadler, (2006). *The Development of Collective Legal Actions in Europe, Especially in German Civil Procedure*, 17 EUR. BUS. L. REV., P. 1473.

[77] Tiana Leia Russell, *Exporting the Class Action into the European Union*, Boston University International Law Journal, Vol. 28, P.141.

[78] Wouter P.J. Wils, (2003). *Should Private Antitrust Enforcement be Encouraged in Europe?*, 26(3) W. COMP, PP. 473- 478.

[79] Gary S. Becker, (1968). *Crime and Punishment: An Economic Approach*, 76 J. POL. ECON. 169, P.170.

عقوبات فقط على السلوك أو التصرف الذي يكون تكلفة منعه أقل من تكلفة السماح لهذا السلوك بالاستمرار.

ولكن من المهم أن لا يتم إجبار الشركات على استيعاب التكاليف التي تتجاوز تلك التي يتكبدها المجتمع، أو يسمح لها بعدم تحمل التكاليف الكاملة لتصرفاتها غير القانونية.[80] وبالتالي، فإن المستوى الأمثل للردع، ليس بالضرورة أن يتم تنفيذه بالكامل، حيث إن التطبيق الكامل للردع قد يؤدي إلى عدم كفاءة في تخصيص الموارد، إذا كانت الموارد المخصصة للتنفيذ لا ينتج عنها فائدة اجتماعية مساوية لهذه التكلفة. ولكن في المقابل، يجب أن يسعى التطبيق الكامل للردع إلى تحقيق التوازن بين التكاليف الحدية والفوائد الحدية الناتجة عن تنفيذ القوانين.[81]

وحيث يفترض أن الشركات تعتبر جهات فاعلة ذات تصرفات رشيدة، ينبغي أن تهدف العقوبات القانونية إلى تحقيق الردع الأمثل. إن تطبيق نموذج الردع الأمثل على التصرفات غير السوية لشركة معينة يعتمد على أربع افتراضات لازمة لتحديد المشكلة الجوهرية للتنفيذ. الفرضية الأولى، هي أن الشركات لديها المعلومات الكافية وتسعى لتحقيق أكبر قدر من المنفعة. والفرضية الثانية، أن القوانين التشريعية تحدد بوضوح التصرفات غير القانونية. ويفترض أيضًا أن توفر العقوبة القانونية الحافز الأساسي لإذعان الشركات. ويفترض كذلك أن تقوم مؤسسات التنفيذ باكتشاف والتعامل مع التصرفات المخالفة على النحو الأمثل، وفي ضوء الموارد الاقتصادية المتاحة.[82]

من الناحية النظرية، يجب أن يتمكن المستهلكون الأفراد والشركات الصغيرة من الاعتماد على المؤسسات العامة المُكلفة بإنفاذ القانون التشريعي، مثل لجان الأوراق المالية والبورصة واللجان الخاصة بالتجارة والمحامين العامين، وذلك لاتخاذ الإجراءات الضرورية ضد الشركات التي تنتهك القواعد القانونية، وبالتالي تحقيق المستوى الأمثل للردع. لكن في الواقع، غالبًا ما تفتقر الهيئات أو المؤسسات العامة إلى الموارد المالية الكافية لمراقبة جميع المخالفات والكشف عنها على النحو الأمثل، وتفتقر أيضًا إلى الموارد المالية لمقاضاة جميع الانتهاكات القانونية. بالإضافة إلى هذه القيود الخاصة بالميزانية، يوجد لدى الجهات الحكومية الخوف الذي لا مبرر له من خسارة القضايا، وكذلك الإفتقار إلى الوعي بظروف الصناعة.[83] وغالبًا ما تمنع هذه القيود الهيئات العامة من تحقيق المستوى الأمثل من الردع.[84]

وفي ضوء ذلك، تم الإشادة بألية الدعوى الجماعية كوسيلة لمعالجة أوجه القصور في التطبيق العام للقانون وتحقيق الردع الأمثل، وذلك عن طريق السماح للمدعين في الدعوى الجماعية بتولي دور(المدعي العام (الخاص)). ولقد تم تقديم هذه الفكرة حول الدعوى الجماعية أولًا من قِبل بعض القانونيين،[85] الذين اعتبروا التقاضي الجماعي مكملًا للتنظيم الحكومي للأسواق الكبيرة الممتدة، مما يعكس توافق في الآراء

---

[80] Myriam Gilles & Gary B. Friedman, *Exploding the Class Action Agency Costs Myth: The Social Utility of Entrepreneurial Lawyers*, 155 U. PA. L. REV. 103, PP.106-08.

[81] Amanda Kay Esquibel, (1989). *Protecting Competition*: *The Role of Compensation and Deterrence for Improved Antitrust Enforcement*, 41 FLA. L. REV, P. 153.

[82] John T. Scholz, (1997). *Enforcement Policy and Corporate Misconduct: The Changing Perspective of Deterrence Theory*, 60 LAW & CONTEMP. PROBS, PP. 253, 254.

[83] Tiana Leia Russell, *Exporting the Class Action to the European Union*, Boston University International Law Journal, Vol. 28, P.141.

[84] Porrini, D. and Ramello, G.B., (2005). "*Class action for financial losses: deterrence effects from ex post regulation*", LIUC working paper, Universita` del Piemonte Orientale, Alessandria.

[85] Harry Kalven & Maurice Rosenfeld, (1941). *The Contemporary Function of the Class Suit*, 8 U. CHI. L. REV. 684, P.721.

على أن الأشكال التقليدية العادية للمسؤولية ليس لديها القدرة الكاملة للسيطرة على عمليات التنفيذ، وبالتالي فإن الدعوى التمثيلية الجماعية ستعمل على استكمال وظيفة المؤسسات التنظيمية من خلال مطالبة المخالفين بالتخلي عن مكاسبهم غير المشروعة، وعن طريق اكتشاف حالات الخطأ، التي ربما تكون قد مرت دون ملاحظة من المنظمين.[86]

وهناك بعض البيانات التطبيقة التي تدعم نظرية قيمة الردع الناتج من الدعاوى الجماعية في الولايات المتحدة. فقد وجدت بعض الدراسات الخاصة بتحليل التأثير الرادع لأربعين حالة من قضايا مكافحة الاحتكار الناجحة في الولايات المتحدة أن الدعاوى الجماعية لها قوة ردع كبيرة. ووجدت هذه الدراسة أن المبلغ المُسترد كتعويض في الدعاوى الجماعية الخاصة أعلى بكثير من إجمالي غرامات مكافحة الاحتكار الجنائية التي فُرضت خلال نفس الفترة. بالإضافة إلى ذلك، تم الكشف عما يقرب من نصف المخالفات القانونية الأساسية من قبل المحامين الخاصين.[87] وهذه النتائج يمكن أن تدحض الانتقاد القائل بأن الدعاوى الجماعية الخاصة لها قيمة ردع محدودة، لأنها في الغالب الأعم تتبع الإنفاذ العام. على الرغم من أن الردع يمكن أن يكون صعب القياس، إلا أن هذه النتائج تشير إلى أن آثار الردع الناتج من الدعاوى الجماعية الخاصة كانت إيجابية. وخلصت الدراسة إلى أنه من المرجح أن يحقق التقاضي الخاص نتائج أفضل في ردع انتهاكات مكافحة الاحتكار، وذلك مقارنةً بجميع الغرامات والحبس المفروض نتيجة للتطبيق الجنائي من قبل وزارة العدل الأمريكية.[88]

2. قيمة التعويض في الدعاوى الجماعية

الهدف الثاني للدعاوى الجماعية هو التعويض أو فكرة العدالة التصحيحة، والذي يُستشهد بفاعليته عادة في إنفاذ قوانين مكافحة الاحتكار. فمن خلال تجميع الادعاءات المحتملة التي ربما لم يتم تقديمها بطريقة أخرى، تسمح ألية الدعوى الجماعية بالحصول على تعويض للادعاءات القانونية الصحيحة. وفي غياب نظام الدعوى الجماعية، لايمكن مقاضاة الشركات المدعى عليها بشكل فعّال، والتي انتهكت القانون بوضوح، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف المعاملات الخاصة بسير الدعوى والتحقيق فيها.[89]

المبحث الخامس: أهمية التقاضي الخاص والإنفاذ الخاص للقوانين

بدايةً، يجب الإشارة إلى أن مميزات وعيوب التقاضي الخاص قد تمت مناقشتها وتحليلها على نطاق واسع في الفقه الاقتصادي النظري. فمن خلال الإنفاذ الخاص للقوانين يمكن الحصول على تعويض للمُتضررين من عدم الالتزام بالقوانين، كما أنه يضيف مزيدًا من الردع ضد انتهاكات القواعد القانونية. ويجادل المؤيدون لنظام التقاضي الخاص بأنه يُعتبر وسيلة للتخلص من القيود السياسية والقيود المالية

---

[86] Good, Matthew, (2009). *Access to Justice, Judicial Economy, and Behaviour Modification: Exploring the Goals of Canadian Class Actions*. Alberta Law Review. 47, P.185.

[87] Robert H. Lande & Joshua P. Davis, (2008). *Benefits from Private Antitrust Enforcement: An Analysis of Forty Cases*, 42 U.S.F. L. REV, P.879.

[88] Rachel P Mulheron, (2004). *The Class Action in Common Law Legal Systems: A Comparative Perspective*, Hart Publishing, P.47.

[89] Edward Brunet, *(*2000). *Two Phases of Class Action Thinking: The Dam Period is Replaced by the Present Coffee Improving Class Action Efficiency by Expanded Use of Parens Patriae Suits and Intervention*, 74 TUL. L. REV., PP. 1919, 1926.

على المؤسسات العامة لإنفاذ القانون.[90] وعن طريق حصر تلك الحالات الأقرب إلى الانتهاكات القانونية في عملية الإنفاذ، فإنه يمكن التخفيف من الضغط على وكالات التنفيذ العامة، والسماح لها بالتركيز على القضايا الأكثر تعقيدًا، أو الانتهاك الصارخ للقانون. ويعتقد الكثيرون أن الإنفاذ الخاص للقانون له أهمية خاصة لنجاح قانون مكافحة الاحتكار والأوراق المالية والعديد من القوانين الاقتصادية عمومًا.

بالإضافة إلى ذلك، يعتقد البعض أنه لن يكون هناك أي نظام فعّال لمكافحة الاحتكار بدون اللجوء إلى الإنفاذ الخاص للقوانين. وذلك لأن سلطات مكافحة الاحتكار الحكومية ليس لديها الموارد الكافية للتحقيق في جميع المخالفات التي يجب متابعتها، والتي يجب ألا تكون في مجال منح التعويضات. فالمجتمع يحقق عدة فوائد من القيود المفروضة على السلوك القائم، ويُعتقد أن هذه القيود تنبع عادةً من وجود نظام الإنفاذ الخاص الذي يكون قابلًا للتطبيق. ويعتقد البعض أن تطبيق القطاع الخاص للقانون قد لا يحقق الكفاءة من حيث الوقت والتمويل. وبالرغم من أن هذا الأمر قد يكون صحيحًا في بعض الأحيان، إلا أن الإنفاذ الخاص سيكون أفضل من الإنفاذ العام غير الملائم. وإذا كان هناك قوانين خاصة لمكافحة الاحتكار، فينبغي أن تكون فعّالة ويتم تطبيقها.[91]

ولكن، لا يزال التقاضي الخاص يشوبه العديد من العيوب، فيمكن أن يكون نوعًا من الإفراط أو المبالغة في التنفيذ، وقد يؤدي إلى إضعاف الإنفاذ العام للقوانين. ويجادل النقّاد بأن الإنفاذ الخاص ليس ضروريًا كآلية إضافية لفرض القواعد القانونية، وأيضًا كآلية لتحقيق العدالة التصحيحية. وفي هذا السياق، غالبًا ما يتم الاستشهاد بالولايات المتحدة- التي تتبنى ثقافة التقاضي الخاص الفعّال للغاية- من قبل أولئك الذين يعتقدون بأن هناك مُبالغة في الإنفاذ الخاص للقوانين، وبالتالي يجب تقليص هذا النوع من الإنفاذ.

أولًا: الدعوى الجماعية كبديل لتنظيم الدولة المباشر.

يمكن تصميم واستخدام أداة الدعوى الجماعية كشكل من أشكال السلطة التنظيمية، وبطريقة مستقلة نسبيًا عن إدارة الدولة الرسمية، ولكنها ستكون في أبعد نقطة عن فكرة السلطة التنظيمية الحصرية للدولة.[92] ففي الواقع، لا يمكن لأي عمل إجرائي أو دعوى خاصة أن تعمل بشكل مستقل عن سلطة الدولة، لأن مكان التقاضي سيكون هو المحاكم، والتطبيق الخاص سيكون للقواعد القانونية التي تصدرها السلطة التشريعية بالمعنى الواسع. ولكن المختلف في مجال الدعوى الجماعية هو أن المحرك الأساسي فيما يتعلق بأي ادعاء معين بالضرر هو التمثيل الخاص وليس التمثيل الذي تقوم به منظمة حكومية أو مدعي عام. وهذا الإنفاذ الخاص مُلائم بشكل خاص لأنظمة القانون العام التي تعتمد على المسؤولية اللاحقة على نشاط السوق، وذلك على عكس أنظمة القانون التي تعتمد على المراجعة التنظيمية الصارمة كشرط لدخول السوق.[93]
وبمجرد أن تتحقق المسؤولية المدنية وتصبح مصدرًا رئيسيًا للرقابة التنظيمية، فلا يوجد سبب ضروري لجعل الدولة هي الوكيل التنفيذي الرئيسي. ففي سبيل تعويض الأضرار المحددة، يمكن أن يكون الوكيل الفعلي جهة فاعلة خاصة تمثل المدعين المضرورين من الأخطاء، وهذه الجهة قد تظهر كقوة دافعة في

[90] Georg Berrisch, Eve Jordan & Rocio Salvador Roldan, (2004). *E.U. Competition and Private Actions for Damages*, 24 NW. J. INT'L L. & BUS, P. 585.
[91] Clifford A. Jones, (1999). *Private Enforcement of Antitrust law in The EU, UK and USA*, (Oxford University Press), P.140.
[92] Issacharoff, Sam, (2017). *Collective Action and Class Action*, New York University Public Law and Legal Theory, Working Papers, No. 17-35, P.6.
[93] Samuel Issacharoff, (2007). *Regulating after the Fact*, Vol.56, DePaul L. Rev., P.375.

تحديد المسؤولية والحصول على التعويض.[94] في الواقع، يمكن وصف الاتجاه السائد في أوروبا بأنه يتقدم بخطى واسعة نحو سُبل التقاضي الجماعي. ويمكن القول أن دور التقاضي الجماعي قد يكون مُرتبط باستراتيجيات تنظيمية مختلفة، فقد تسمح عملية تحويل الإنفاذ القانوني من الإنفاذ السابق للتصرف إلى الإنفاذ اللاحق لهذا التصرف بتحرير الدخول إلى السوق.

وبالتالي، يمكن القول أن الدعوى الجماعية في العديد من مجالات القانون هي البديل الخاص للإنفاذ الحكومي، أي أنها هي الآلية التي توفر المرونة اللازمة لعمل نظام القانون العام، وذلك بدلًا من التحكم التنظيمي والأوامر الرسمية. وتلعب آليات الإنفاذ الخاصة دورًا في تفعيل ما يمكن تسميته بتنظيم أو تشريع ما بعد الوقائع، ويقصد به نظام المساءلة اللاحقة، والذي يُعتبر من السمات المُميزة لنظام القانون العام. إن الدور الواسع للتقاضي المدني في الولايات المتحدة، وعلى عكس التنظيم الرسمي في معظم العالم الاقتصادي المتقدم، هو جزء لا يتجزأ من مسؤولية الإنفاذ القانوني الخاص.[95] ففي العديد من المجالات الهامة في قانون المستهلك والأضرار الاقتصادية، مثل دعاوى الاحتيال في الأوراق المالية، تتغلب الدعوى الجماعية الخاصة على العوائق أو المشاكل الظاهرة للإنفاذ العام للقانون. وهذه العوائق تشمل مثلًا، مشكلة عدم كفاية الموارد، وخطر السيطرة التنظيمية أو الروتينية، والميل نحو جمود التنظيم الرسمي، خاصة في الأسواق التي تتطلب الإبتكار وسرعة التغيير.[96]

ويكون نظام الدعوى الجماعية ملائم بشكل كبير لأن يُطبق في النظام القانوني الأمريكي على وجه التحديد، وذلك بسبب فصل هذه الدعوى عن سيطرة الدولة الرسمية. ويعكس تركز الدعاوى الجماعية في مجالات، مثل حماية المستهلك نهجًا عامًا للقانون العام في التنظيم التدريجي من خلال تطوير معايير الحماية على غرار تطور قانون مسؤولية المنتج في القرن العشرين. فالدعوى الجماعية هي أداة إجرائية يمكن لها أن تتغلب على بعض العوائق التي قد تؤثر على الأداء الفعّال لنظام المسؤولية في القانون العام. فالتحقيق الجماعي يُعد بمثابة وسيلة مُحفزة للتقاضي من خلال تجميع الدعاوى ذات القيمة الصغيرة، فالدعوى الجماعية لا تجعل التحقيق الجماعي ممكن فحسب، بل تسمح أيضًا بالحل الكامل المُحتمل لجميع الادعاءات، وبالتالي توفير تكاليف المعاملات الخاصة بعمليات التقاضي الفردية المُتكررة.[97] وقد أثبتت الدعاوى الجماعية أنها مناسبة بشكل خاص لمطالبات التعويض الاقتصادي الناشئة عن الأسواق غير الشخصية للسلع والخدمات التي يتم إنتاجها بكميات كبيرة. وبذلك، تخلصت الدعاوى الجماعية من الفجوة بين التعويضات التعاقدية المحدودة لمجموع المستهلكين المتضررين، وبين التعويض المتاح لمجموعة فرعية من المدعين الذين يخضعون لقانون المسؤولية التقصيرية بحكم الأضرار المادية التي تعرضوا لها، كما هو الحال في القضايا المتعلقة بمجال الصيدلة.[98]

ولكن التركيز فقط على خصائص التقاضي في الدعوى الجماعية سيقلل من الخاصية الرئيسة للتقاضي الخاص في الأسواق الجماعية. ولكن المميز في هذا الشكل من الدعاوى الخاصة، هو إدخال جهات فاعلة متعددة في الإنفاذ القانوني، وهو شكل من أشكال التعددية التنظيمية. وهذا الدور يمكن إدراكه جزئيًا من

---

[94] Samuel Issacharoff & Ian Samuel, (2009). *The Institutional Dimension of Consumer Protection, in new frontiers of consumer protection: the interplay between private and public enforcement* 47, 50–53 (Fabrizio Cafaggi & Hans-W. Micklitz eds.).

[95] Richard L. Marcus, (2002). *Reform Through Rulemaking*?, Vol. 80, Washington University Law Review, P. 901.

[96] Samuel Issacharoff, (1999). *Group Litigation of Consumer Claims: Lessons from the U.S. Experience*, 34 TEX. INT'L L.J. 135, P.137.

[97] D. Theodore Rave, (2013). *Governing the Anticommons in Aggregate Litigation*, 66 VAND. L. REV, P. 1183.

[98] Issacharoff, Sam, (2017). *Collective Action and Class Action*, New York University Public Law and Legal Theory Working Papers, P. 586.

خلال اعتبار المدعين في الدعوى الجماعية كمدعون عامون خاصون. ولكن مفهوم المدعي العام الخاص قد يقلل من الدور الهام للإنفاذ الخاص، وذلك أن الغرض من الدعوى الجماعية ليس مجرد سد فجوة الإنفاذ القانوني الناتجة عن نقص الموارد العامة. بمعنى أن تقديم ممثل مُنافس في الإنفاذ القانوني، والذي يمكنه تحدي الفشل التنظيمي ليس مجرد استجابة لحقيقة محدودية االموارد التمويلية، ولكنه يمثل اهتمام أكبر بشأن سوء تخصيص الموارد العامة.

وبالتالي، يمكن القول أن الدعاوى الجماعية تلعب دورًا تنظيميًا مركزيًا بسبب استقلاليتها عن القنوات الرسمية للدولة. ومن هذا المنظور، يمكن النظر إلى الغرض من الدعوى الجماعية على أنه منافسة لسلطات الجهات الحكومية في إنفاذ القوانين، وذلك حتى تكون أداة للمراقبة على إساءة استخدام السلطة العامة. فعادة ما تتسم الأسواق الكبيرة بتركز المصالح الخاصة بالفاعل الرئيس في السوق، الذي يسيطر على المصالح المنتشرة للفاعلين الصغار. ولا يقتصر التأثير على الحوافز المختلفة للتقاضي فحسب، بل على الضغط السياسي غير المتناسب الذي يمكن أن تمارسه الأقليات المُتركزة. وبالتالي، فإن إنفاذ الدعوى الخاصة من خلال دعوى جماعية ليست مجرد مسألة تعادل موارد التقاضي، ولكن القضية الحاسمة هي وجود مصادر متنوعة للإشراف على الأسواق التي تشتمل على حصص غير متكافئة بين الجهات الفاعلة الرئيسة وبين المستهلكين. فكلما زاد عدد وكلاء الإنفاذ التنظيمي المحتملين، كلما قل احتمال استيلاء المنظم على الموارد والحوافز المتفوقة للتنظيم.[99]

[99] Croley, (2010). *Interest Groups and Public Choice*, in: Daniel A. Farber & Anne Joseph O'Connell (eds.). Research handbook on public choice and public law, Edward Elgar Publishing Limited, P. 49.

2 الجوانب القانونية للدعوى الجماعية

مقدمة

تتمثل الجوانب القانونية للدعاوى الجماعية في الشروط الواجب توافرها لرفع هذا النوع من الدعاوى، والضوابط الموضوعية والإجرائية لقبول الدعوى واعتمادها والاعتراف بها، وكذلك أيضًا طُرق الإخطار الخاص بهذه الدعوى، وتنظيم المدعين من حيث الاعتراف بصفتهم، وكيفية تعيين مُمثل المُدعين والمحامي الوكيل لأعضاء الدعوى. وأيضًا تتعلق الجوانب القانونية للدعوى الجماعية بكيفية إدارة الدعوى وإنهائها، سواء في حالة إنهاء الدعوى بالتسوية أو التفاهم الودي، وكذلك استئناف الحكم الصادر في الدعوى، وتنظيم الأمور الخاصة بالمحامي الوكيل عن المدعين في الدعوى، بما في ذلك طرق تحديد أتعاب المُحاماة.[100]

ولتوضيح الجوانب القانونية للدعوى الجماعية، فقد قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: إجراءات الدعاوى الجماعية في الولايات المتحدة.

المبحث الثاني: عيوب الدعاوى الجماعية.

المبحث الثالث: التقاضي الجماعي في النظام القانوني المصري.

[100] Eisenberg, Theodore and Geoffrey P. Miller, (2004). "*Attorney Fees in Class Action Settlements: An Empirical Study*," Journal of Empirical Legal Studies, Vol. 1, No. 1, P. 27.

المبحث الأول: إجراءات الدعاوى الجماعية في الولايات المتحدة

من المعروف أن النظام القانوني للولايات المتحدة هو جزء مُعقّد من نظام الحكم الفيدرالي. فكل ولاية من الولايات لديها نظام المحاكم الخاص بها. وفي الوقت نفسه، تحتفظ الحكومة الفيدرالية بنظام المحاكم الوطنية عن طريق محاكمها في كل ولاية، فضلًا عن وجود درجتين من محاكم الاستئناف. وبالتالي عند اختيار طريق التقاضي، غالبًا ما يكون لأطراف الدعوى الحق في الاختيار بين محاكم الولايات أو المحاكم الفيدرالية. والنظام القانوني في كل ولاية له القانون الإجرائي الخاص به، بالإضافة إلى القانون الإجرائي الخاص بالنظام القانوني الفيدرالي، وتصدر الولايات قانونًا موضوعيًا في جميع المجالات التي لا ينظمها القانون الفيدرالي. وتعتبر الولايات هي المشرع الأساسي، على سبيل المثال، في المجالات الموضوعية للمسؤولية التقصيرية والعقود والملكية. ونظرًا لأن كل ولاية تتمتع بالحكم الذاتي في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وبالتالي يكون هناك تباين كبير في القانون الموضوعي والإجرائي في جميع أنحاء الولايات المُتحدة. وبالتالي، قد تختلف كلًا من إجراءات الدعوى الجماعية والقانون الموضوعي الساري من ولاية إلى أخرى، وقد تكون مسألة القانون (أو القوانين) الواجب تطبيقه على الدعوى الجماعية على مستوى الدولة أمرًا مُحيرًا. ولذلك، قد يكون من الأفضل التركيز فقط على الممارسة العملية الفيدرالية، والتي تُعتبر من أكثر القوانين تطورًا، والمعروفة على نطاق واسع بالنسبة لقانون الدعاوى الجماعية في الولايات المتحدة.

ومن حيث المبدأ، تخضع جميع أنواع الدعاوى الجماعية في الولايات المتحدة لنفس القاعدة الإجرائية التي تنظم عملية التقاضي الجماعي. ولكن، خلال ثلاثون عامًا من الممارسة في ظل هذه القاعدة، ظهر العديد من أنواع القضايا الجماعية، وكل مجموعة من هذه القضايا تدخل تحت طائفة معينة، ولكل منها خصائصها المميزة التي تُثير موضوعات خاصة، وبذلك تتطلب معاملة إجرائية مختلفة. وتتمثل الأنواع العديدة من الدعاوى الجماعية في دعاوى الأضرار الجماعية والدعاوى الجماعية للمسؤولية عن المنتجات والدعوى الجماعية البيئية والدعوى الجماعية للحقوق المدنية، وأيضًا الدعوى الجماعية لمكافحة الاحتكار، والدعوى الجماعية لإحتيال المستهلك، وكذلك الدعاوى الجماعية للعمل والتوظيف، والدعاوى الجماعية للأوراق المالية.

وتخضع الدعاوى الجماعية للقاعدة (23) من القانون الفيدرالي للإجراءات المدنية، ويتناول القسم الاول منها شروط رفع الدعوى، ويحدد القسم الثاني كيفية قبول الدعوى. وينظم القسم الثالث اعتماد الدعوى والاعتراف بها والإخطار، وتنظيم المدعين من حيث الاعتراف بكونهم مدّعين، وتعيين ممثل المدعين والمحامي الموكل. ويتناول القسم الرابع كيفية إدارة الدعوى. وينظم القسم الخامس كيفية إنهاء الدعوى سواء بالتسوية أو بالتفاهم الودي، والقسم السادس ينظم طُرق استئناف الحكم الصادر في الدعوى الجماعية، ثم ينظم القسم السابع كل ما يخص أمور المحامي الموكل عن المدعين في الدعوى، أما مسألة أتعاب المحاماة فينظمها القسم الثامن. ووفقًا للقاعدة 23 (أ) هناك أربعة شروط ضرورية لرفع أي دعوى جماعية:

أولًا: يجب أن يكون مجموع عدد المدعيين في الدعوى كبيرًا، بحيث يكون من غير الواقعي رفع دعاوى فردية لكل عضو من أعضاء الدعوى. وقد تم التصديق على الدعاوى التي يصل أعضائها إلى خمسة وثلاثون عضوًا، ولكن عادة ما يكون هناك المئات أو الآلاف أو حتى ملايين الأشخاص في الدعوى.

ثانيًا: يجب أن يكون هناك مسائل قانونية أو واقعية مشتركة بين أعضاء الدعوى الجماعية.

ثالثًا: يمكن لشخص أو أكثر من المدعيين رفع الدعوى كممثل (أو كممثلين) لكل فرد من أفراد الدعوى، وذلك إذا كانت مطالباتهم مُتماثلة مع مطالبات أو دفوع أعضاء الدعوى.

رابعًا: يجب أن يكون لدي ممثلى الدعوى الجماعية القدرة على حماية مصالح أعضاء الدعوى بشكل عادل وكافي وفعّال.[101]

وغالبًا ما يشار إلى هذه المتطلبات الأساسية الأربعة على أنها تتعلق بمسألة العددية، والقاسم المشترك، والتماثل، وكفاية التمثيل. ويجب الإشارة إلى أن هذه القاعدة تسمح برفع الدعوى الجماعية سواء من جانب المدعي أو المدعى عليه. ولكن تعتبر الدعوى الجماعية التى يرفعها المدعي أكثر شيوعًا. وبعد استيفاء هذه المتطلبات، هناك شرط أخر، وهو أن الدعوى الجماعية يجب أن تندرج في واحدة من ثلاث فئات في القاعدة 23 (ب). وتندرج معظم الدعاوى الجماعية التي تهدف إلى الحصول على تعويضات مالية ضمن الفئة الثالثة، القاعدة 23 (ب) (3). ووفقًا لهذه القاعدة، يجب أن تفي الدعاوى الجماعية باثنين من المتطلبات الإضافية، وذلك بجانب المعايير التي حددتها القاعدة 23 (أ).

أولًا: يجب أن تسود المسائل (القانونية أو الواقعية) المشتركة بين أعضاء الدعوى على المسائل الأخرى التي ترتبط أو تؤثر فقط على أحد أعضاء الدعوى. ويؤكد هذا المطلب على أن الدعوى ستكون جماعية ومتماسكة إلى الحد الذي يضمن إصدار الحكم من خلال التمثيل القانوني. ويتم الحكم على مدى سيادة المسائل المشتركة من خلال كيفية قضاء وقت المحاكمة ومدى التركيز فيها.

ثانيًا: يجب أن تكون المعاملة الجماعية لها الأولوية أو الأفضلية على الطرق الأخرى المتاحة للحكم العادل والفعال في النزاع. وعند تحديد ما إذا كان قد تم الوفاء بمتطلبات الأولوية من عدمه، يجب على المحكمة أن تأخذ في الاعتبار عدة عوامل أهمها، الصعوبات التي من المحتمل أن تتم مواجهتها في إدارة الدعوى الجماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن نموذج الدعوى الجماعية المنصوص عليه في البند (ب) (3) من القاعدة 23 هو عبارة عن حالة تنطوي على العديد من الادعاءات الصغيرة الخاصة بمستهلكي المنتجات الخاصة بالشركات ذات الإنتاج الضخم. فعلى سبيل المثال، تشمل هذه الحالة شريحة كمبيوتر لا تؤدي عملية معينة بدقة، أو برنامجًا لا يعمل كما هو مُعلن عنه، أو أحزمة أمان السيارة التي لا تنطلق عند الصدمات. وأيضًا من الحالات المشهورة التي يمكن ذكرها هنا هو قيام بعض شركات سيارات الأجرة بالمبالغة في أجرة ركابها عن طريق التلاعب في عدادات المسافات في سيارات الأجرة الخاصة بهم، وذلك حتى يتم تسجيل عدد أكبر من الأميال مقارنة بالأميال الفعلية التي تم قطعتها. وقد تنطوي مثل هذه الحالات على العديد من المستهلكين الذين وقعوا تحت ضرر مماثل ناشئ عن المنتجات الخاصة بالشركات ذات الإنتاج الضخم أو ناتج عن الممارسات النمطية للشركات. وهناك العديد من الأسئلة الشائعة حول مسائل القانون والواقع في مثل هذه الحالات، ولكن هذا لا يمنع من أن يتم تخصيص (كلما تطلب الأمر) حزءً صغيرًا فقط من المحاكمة للتعامل مع الأسئلة الفردية، مثل عدد المنتجات التي إشتراها عضو معين في الدعوى.

---

[101] Rule 23. Class Actions, this rule states as follows; *(a) PREREQUISITES TO A CLASS ACTION. One or more members of a class may sue or be sued as representative parties on behalf of all only if (1) the class is so numerous that joinder of all members is impracticable, (2) there are questions of law or fact common to the class, (3) the claims or defenses of the representative parties are typical of the claims or defenses of the class, and (4) the representative parties will fairly and adequately protect the interests of the class.*

وتكون الدعوى الجماعية أفضل من الطرق الأخرى للتعامل مع مثل هذه المطالبات، لأن التعويضات الفردية في معظم الحالات تكون أصغر من أن تكون الدعاوى الفردية مجدية اقتصاديًا، ولا توجد مشكلات كبيرة في إدارة الدعوى.[102]

ولكن، هناك العديد من الحالات التي تنطوي على حوادث جماعية التي لم تكن في الأصل ملاءمة للتقاضي الجماعي. فعلى سبيل المثال، تشمل هذه الحالات التسمم الغذائي الجماعي على متن سفينة سياحية، أو حريق الذي يشب في قاعة مُزدحمة، أو الأضرار الجماعية، مثل الإصابات الناجمة عن الإنفجار، وخزانات الغاز المُصممة بشكل معيب، والعيوب الخُلقية الناجمة عن الأدوية التي تُصرف بوصفة طبية، أو الأمراض الناتجة عن تدخين التبغ.

أما بالنسبة لتمثيل الدعوى، فيجوز لأي عضو في الدعوى، الذي استوفي شرطي التماثل والكفاية، أن يكون ممثل الدعوى. ويأتي ممثل الدعوى عن طريق ترشيح نفسه. ويتعين على كل شخص لكي يبدأ تحريك الدعوى الجماعية أن يقدم شكوى تفيد بأن الدعوى مرفوعة كدعوى جماعية، وأن يقدم ادعاءات كافية لتلبية متطلبات القاعدة 23 (أ)، وحالة واحدة أو أكثر من الحالات المنصوص عليها في المادة 23 (ب). بالإضافة إلى ذلك، يجب أن توضح الشكوى أن المدعي هو عضو في الدعوى، أي أن ادعاؤه هو نفس الادعاء (أو مماثل للادعاء) الذي يؤكده نيابة عن باقي الأعضاء في الدعوى. ونظرًا لأن الادعاءات الفردية الصغيرة الموجودة في الدعاوى الجماعية هي أصغر من أن تكون مبررا للوقت والمصروفات اللازمين لرفع الدعاوى القضائية والإشراف عليها، فإن المحامين المتخصصين في الدعاوى الجماعية هم عادة القوة المحركة في تقديم الشكوى. فهؤلاء المحامين قد يبحثون عن مدعين للعمل كممثلين في الدعوى، أو يكون لديهم علاقات مستمرة مع أفراد مستعدين للعمل كمدعين ممثلين للدعوى. ومع ذلك، لا يلعب ممثل الدعوى دورًا مهمًا في التقاضي.[103]

أولًا: التصديق على الدعوى الجماعية

تنص المادة 23 (ج) على أنه بعد رفع القضية يجب على المحكمة أن تقرر في أقرب وقت ممكن، من الناحية العملية، ما إذا كان يمكن الاستمرار فيها كدعوى جماعية أم لا. وإذا قررت المحكمة الاستمرار في الدعوى، يتم اعتماد الدعوى والتصديق عليها، وقرار التصديق هو أحد أهم مراحل الدعوى الجماعية. وعلى الرغم من أن قرار التصديق على الدعوى ليس من المفترض أن ينطوي على تحديد مدى موضوعية الدعوى، ولكن في الواقع يُعتبر هذا القرار قبولًا للدعوى، بمعنى أنه يحدد ما إذا كان سيتم السير في الدعوى من عدمه. فإذا تم التصديق على الدعوى، يمكن متابعة فحصها وتحديد جوانبها الموضوعية. وإذا لم يتم التصديق على الدعوى، فيمكن للمدعي السير في الدعوى لتحديد مطالبته الفردية، ولكن لا يجوز له أن يكون ممثل الدعوى الجماعية. ونظرًا لأن المطالبات الفردية عادة ما تكون صغيرة جدًا بحيث أنها لا تُبرر تكاليف التقاضي، فإذا تم رفض التصديق على الدعوى الجماعية، فإن ذلك يعني عادةً أنها قد إنتهت. ولهذا السبب، يُطلق على رفض إصدار قرار التصديق على الدعوى (نقطة الموت) في هذه الدعوى.

---

[102] Bronsteen, J. and O.M. Fiss, (2003). '*The Class Action Rule'*, Notre Dame Law Review, 78(5), P.1419.

[103] Janet Cooper Alexander, (2000). *An Introduction to Class Action Procedure in the United States,* Presented Conference: Debates over Group Litigation in Comparative Perspective, Geneva, Switzerland, July 21-22.

والقرار الذي يصدر من القاضي بشأن التصديق على الدعوى يكون على أساس ملخص القضية والحجج الشفهية المقدمة من الطرفين. ويحدث هذا عادةً بعد التحليل المُكثف والمعقول لبعض الأمور، مثل مدى وجود المسائل المشتركة بين أعضاء الدعوى، وكذلك حول ما إذا كان المدعين المعينون يتوافر لديهم شروط التماثل والكفاية، بالإضافة إلى التحقق من المشكلات التي ستؤثر على إدارة الدعوى. وعلى الرغم من أن المادة (23) تنص على أن المدعين المعينين يجب أن يكونوا قادرين على تمثيل الدعوى بشكل كافي وملائم، إلا أن المدعين غالبًا ما ينقصهم الدراية الكافية بالادعاءات الموجودة في الدعوى أو بمسؤولياتهم في تمثيل مصالح أعضاء الدعوى الآخرين. وعادة ما يرفض القضاة دفوع المدعى عليهم بعدم صلاحية المدعيين للتمثيل بسبب عدم فهمهم للدعوى. ولكن غالبا ما يقرر القضاة أن مسألة الكفاية أو الصلاحية في تمثيل الدعوى ينبغي أن تنطبق في المقام الأول على محاميّ الدعوى. وذلك لأن المحامي من الناحية العملية هو الذي سيدير الدعوى ويتخذ القرارات القانونية المهمة. وطالما أن المحامي يتمتع بالخبرة والكفاءة ولديه التمويل الكافي، وأيضًا طالما أن مطالبات المدعين متماثلة، فإن معظم القضاة يعتبرون أن شروط إصدار التصديق على الدعوى قد استوفيت. ولقد جادل بعض النقاد أن مُمثلي الدعوى غير المُطّلعين يكونوا غير قادرين على الإشراف على محاميّ الدعوى بشكل صحيح، وذلك للتأكد من أنهم يمثلون مصالح أعضاء الدعوى الجماعية بشكل حقيقي.[104]

ويتم تعريف ووصف أعضاء الدعوى في الشكوى، وذلك رغم أنه قد يتم تغييره لاحقًا بأمر من المحكمة. ويجب أن يكون المدعي الذي يمثل الدعوى عضوًا فيها، ويجب أن يكون له ادعاء مماثل لادعاءات أعضاء الدعوى. فعلى سبيل المثال، إذا زعمت أحد الدعاوى الجماعية أن بنك معين فرض رسوم خدمة زائدة على عملاء الحساب الجاري في وقت معين، فيجب أن يكون لدى المدعي الذي يمثل الدعوى حساب جاري خلال ذلك الوقت، ويجب أن يكون قد تحمل هذه الرسوم. وإذا إشتلمت الدعوى أيضًاعلى شكوى من رسوم الشيكات المُرتجعة، فيجب أن يكون ممثل الدعوى قد تحمل مثل هذه الرسوم أيضًا. وإذا كانت مصالح بعض أعضاء الدعوى تختلف عن الآخرين، فيمكن تقسيم أعضاء الدعوى إلى مجموعات فرعية بموجب المادة 23 (ج) (3)، ويكون لكل مجموعة فرعية المُمثل القانوني الخاص بها.

وغالبًا ما يجتمع العديد من المدعين وكل مدعي يتقدم لرفع دعوى جماعية، ويجوز للمحكمة دمج العديد من الدعاوى الجماعية التي تحمل نفس الادعاء في عملية تقاضي واحدة. ويمكن أن يؤدي هذا الدمج إلى زيادة عدد المحامين المتواجدين للعمل في القضية، ويمكن لهذا الدمج أن يضمن وجود مدعي تمثيلي واحد على الأقل لرفع كل ادعاء في الدعوى بشكل صحيح. وعادة ما تسمح المحكمة لجميع المدعين المعينين الذين رفعوا دعاوى جماعية متنافسة بالاستمرار في العمل كممثلين في الدعوى، وذلك بدلًا من محاولة اختيار أفضل ممثل قانوني. ولكن في حالات دمج الدعاوى الجماعية، عادةً ما تُعيّن المحكمة (محاميًا رئيسيًا) للدعوى، وذلك عندما تكون الدعوى مُصدّق عليها. ويتولى المحامي الرئيسي مسؤولية التخطيط وتوزيع الأدوار في الدعوى، على الرغم من أنه يمكنه إستدعاء محامين آخرين تقدموا بطلبات لتقديم المساعدة.[105]

ثانيًا:التزامات الممثل القانوني في الدعوى الجماعية

---

[104] Rachel P Mulheron, (2004). *The Class Action in Common Law Legal Systems: A Comparative Perspective*, Hart Publishing, P.35.

[105] Janet Cooper Alexander, (2000). *An Introduction to Class Action Procedure in the United States*, Presented Conference: Debates over Group Litigation in Comparative Perspective, Geneva, Switzerland, July 21-22, P.6.

بعد اقتراح التمثيل القانوني للدعوى، يتحمل المدعي الذي يمثل الدعوى بعض الالتزامات الجادّة تجاه أعضاء الدعوى الغائبين. وتوصف هذه الالتزامات في بعض الأحيان بأنها التزامات إئتمانية أو شبه إئتمانية. ويقوم المحامي الرئيسي أيضًا بالتزامات إئتمانية تجاه أعضاء الدعوى. ونظرًا لأن حقوق أعضاء الدعوى الغائبين يمكن أن تتأثر أو حتى تنقضي من خلال الدعوى المرفوعة، وذلك دون منحهم أي فرصة حقيقية لاتخاذ أي إجراء حيال ذلك، فيجب على ممثلي الدعوى ومحاميّ الدعوى وضع مصالح أعضاء الدعوى الجماعية في مقدمة اهتماماتهم. وأيضًا يجب توفير الحماية الهيكلية لأعضاء الدعوى، ويعتبر الإخطار من أهم صور هذه الحماية.

1. الإخطار

وفقًا لإجراءات الدعوى الجماعية، يجب إرسال إخطار إلى أعضاء الدعوى يفيد بأنه تم التصديق على دعوى جماعية نيابة عنهم. ولقد قررت المحكمة العليا في الولايات المتحدة بأن بعض أشكال الإخطار يكون مطلوب من الناحية الدستورية، لأن اتخاذ أي إجراء قضائي بشأن حقوق أعضاء الدعوى الجماعية الغائبين دون إخبارهم بوجود الدعوى يعتبر انتهاكا للحق في التقاضي. ونظرًا لأن الإخطار يكون ضروري من الناحية الإجرائية السليمة والعادلة، فيجب أن يكون عنصرًا أساسيًا في أي نظام من أنظمة الدعوى الجماعية. بالإضافة إلى ذلك، تشترط القاعدة 23 (ج) (2) أن يتلقى أعضاء الدعوى أفضل إخطار ممكن من الناحية العملية وفقا للظروف السائدة. وفي حالة إمكانية التعرف على أعضاء الدعوى من خلال بذل الجهد المعقول، فيجب أن يتلقى كل عضو في الدعوى إخطارًا فرديًا (ويكون عادةً عن طريق البريد). أما خلاف ذلك، فأفضل إخطار يمكن أن يكون من خلال الإعلانات في الصحف والتلفزيون والإذاعة، والإعلان المُدرج في المنتجات، وإعلان الفواتير، والإشعارات التي يتم إرسالها بالبريد إلى مكاتب الأطباء لنشرها، ومواقع الإنترنت، والطرق الأخرى التي من المحتمل أن تصل إلى أعضاء الدعوى. وأيضًا تتطلب هذه القاعدة أن يشمل الإخطار إبلاغ أعضاء الدعوى بأن الدعوى مازالت إجراء مُعلّق، وأن لهم الحق في اختيار عدم المشاركة في الدعوى (الانسحاب من الدعوى)، وإذا لم يختاروا الانسحاب فلهم حق الظهور من خلال المحامي إذا رغبوا في ذلك. ويجب أن يتم إخبارهم أيضًا بأنه إذا لم يتم اختيار الخروج أو الانسحاب فسيتم تضمينهم في الدعوى. وهذا يعني أن أي حكم صادر سيُلزم أعضاء الدعوى، سواء كان مواتيًا أو غير مواتٍ لهم، وبذلك لن يكون لهم الحق في رفع دعوى فردية لاحقًا.[106]

ومن الجدير بالذكر أن المحكمة العليا قد أصدرت قرارًا يقضي بأن المدعي يجب أن يدفع تكلفة الإخطار، ولكن هذا القرار تعرّض للكثير من النقد. وكان المبرر المنطقي الذي ساقته المحكمة هو أنه قد لا يمكن إلزام المدعى عليه بدفع هذه التكاليف ولم يتم اتخاذ قرار بعد بشأن مدى مسؤوليته عن الادعاءات الواردة في الدعوى. وكانت المحكمة العليا قد ألغت أمرًا أصدرته محكمة إبتدائية يُلزم المدعى عليه بدفع تسعون بالمائة من تكلفة الإخطار بعد أن قررت المحكمة الإبتدائية أن المدعي كان من المرجح أن يكسب الدعوى بناءً على الأسس الموضوعية لهذه الدعوى. ولكن القول بأن المدعي هو الذي يجب أن يتحمل تكلفة إخطار الدعوى حتى يتم إثبات مسؤولية المدعى عليه ربما يخلق عقبة خطيرة أمام الحفاظ على الدعوى الجماعية للمستهلك. فقد يكون إرسال الإخطارات في الدعاوى الجماعية كبيرة الحجم مكلف للغاية، خاصة في الحالات التي يمكن فيها تحديد عدد كبير من أعضاء الدعوى، وبالتالي يجب أن يتلقوا إشعارًا

---

[106] Eisenberg, Theodore and Geoffrey P. Miller, (2004). "*The Role of Opt-Outs and Objectors in Class Action Litigation: Theoretical and Empirical Issues*," Vanderbilt Law Review, Vol. 57, No. 5, P.1529.

بالبريد. وقد قيل إن مطالبة المدعين بدفع تكاليف الإخطار قد يتسبب في عدم رفع بعض الدعاوى الموضوعية، وذلك إذا لم يكن لدى المدعين القدرة المالية على تحمل تكاليف الإخطار. ولكن يبدو أن هذا التحفظ ليس له داعي في الوقت الحالي، حيث من الواضح أن شركات القانون الخاصة بالمدعين يكون لديها التمويل الكافي، وتكون أكثر قدرة على دفع هذه التكاليف. وتجدر الإشارة إلى أن تحديد الطرف الذي يجب أن يتحمل تكلفة الإخطار عند التوصل إلى تسوية للنزاع لا تُمثل مشكلة كبيرة، حيث يمكن للأطراف الاتفاق على التسوية على شرط أن يتحمل المدعى عليه تكلفة الإخطار. ولكن يجب على الدول الذي تُفكر في تبني نظام الدعوى الجماعية أن تنظر في مسألة وقت وكيفية تقديم الإخطار، وكذلك تحديد الطرف الذي يجب عليه تحمل تكلفة هذا الإخطار.

2. حق اختيار الخروج من الدعوى الجماعية.

يجب أن يُبلّغ الإخطار الخاص بالدعوى الجماعية أعضاء الدعوى بحقهم في الانسحاب من الدعوى، وهذا الإبلاغ يعتبر نوعًا من الحماية المهمة لأعضاء الدعوى الغائبين. بمعنى أنه إذا كان هؤلاء الأعضاء ليس لديهم الرغبة في أن يكونوا حزءً من الدعوى، أو أنهم يفضلون رفع دعاوى قضائية فردية خاصة بهم، أو إذا كان الإخطار قد تم إرساله بعد مرور وقت طويل من رفع القضية، أو أنهم غير راضين على شروط التسوية، فيمكنهم رفض عضوية الدعوى. وإذا تم رفض الاشتراك في الدعوى، فلن يكون لهم الحق في الحصول على الفوائد التي تنتج عن أي حكم لصالح أعضاء الدعوى، وكذلك لن يكونوا مُلزمين بنتائج الحكم الصادر ضد أعضاء الدعوى. وغالبًا ما تنص إتفاقيات التسوية على أنه في حالة انسحاب عدد كبير من أعضاء الدعوى، فيمكن للمدعى عليه إلغاء عملية التسوية. وبطبيعة الحال، في الدعوى الجماعية التي تشتمل على مطالبات فردية قليلة القيمة، مثل معظم دعاوى حماية المستهلك، يكون الحق في رفع دعوى فردية غير ممكن من الناحية العملية، لأن هذه الدعاوى القضائية تكون مُجدية اقتصاديًا فقط إذا تم تجميع العديد من الدعاوى الفردية. وبالتالي، نادرًا ما يكون هناك عدد كبير من حالات الانسحاب في هذا النوع من الدعاوى الجماعية. ومع ذلك، في حالة عدم الانسحاب من الدعوى يجب على أعضاء الدعوى تقديم نموذج معين للحصول على جزء من التعويض. ولكن في معظم الدعاوى الجماعية، لا يختار عدد كبير من الأشخاص الانسحاب من الدعوى ولا يقدمون النموذج المطلوب، وهذا قد يكون بسبب عدم رغبتهم في أن يكونوا حزءً من الدعوى أو لأن مبلغ التعويض المتوقع يكون أقل من تكلفة تقديم النموذج، أو لأنهم لم يتم إخطارهم بالقضية. ولكن لا يزال هؤلاء الأعضاء حزءً من الدعوى، وبالتالي لا يجوز لهم تقديم دعاوى فردية خاصة بهم، وذلك رغم أنهم لم يتلقوا أي منفعة شخصية من عملية التسوية.[107]

3. موافقة المحكمة على التسوية.

ومن أهم أنواع الحماية الهيكلية في الدعوى الجماعية، هو الشرط المنصوص عليه في المادة 23 (هـ)، والذي ينص على أنه لا يجوز رفض الدعوى الجماعية أو تسويتها دون إخطار أعضاء الدعوى وموافقة المحكمة. فبعد أن يتفق الطرفان على التسوية المُقترحة، يجب أن يتقدموا بعرضها على المحكمة لاتخاذ قرار مبدئي بأنها عادلة وكافية. وبعد ذلك يقدم الطرفان ملخصات مكثفة حول مدى عدالة التسوية، وتعقد المحكمة جلسة إستماع حول هذه القضية. فإذا وافقت المحكمة مؤقتًا على التسوية في جلسة الاستماع المشار اليها، يجب أن يتلقى أعضاء الدعوى إخطارًا بالتسوية المقترحة. ويجب أن يُعلم هذا الإخطار

[107] Eisenberg, Theodore and Geoffrey P. Miller, (2004). *The Role of Opt-Outs and Objectors in Class Action Litigation: Theoretical and Empirical Issues*, Vanderbilt Law Review, 57, P.1529.

أعضاء الدعوى بأن هناك جلسة إستماع حول عدالة التسوية ستُعقد قبل الموافقة النهائية على التسوية، وأن لأعضاء الدعوى الحق في حضور تلك الجلسة، وأن لهم الحق في أن يُسمعوا مؤيدي أو معارضي التسوية. وتكون الموافقة على التسوية قد تمت فقط بعد (جلسة الإنصاف) المُشار اليها.

وبينما تتم الموافقة على معظم التسويات، إلا أنه من الشائع إصرار القضاة على إجراء تعديلات على الاقتراح الخاص بالتسوية قبل إعطاء الموافقة الأولية أو النهائية. بالإضافة إلى ذلك، في معظم الدعاوى الجماعية الكبيرة يشارك قاضي المحاكمة أو قاضي التسوية في مفاوضات التسوية، وبالتالي يكون له دور في تشكيل شروط التسوية المقترحة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن معظم القضاة يأخذون على محمل الجد مسؤوليتهم في حماية مصالح أعضاء الدعوى الجماعية الغائبين. في الواقع، وفي بعض الحالات يظهر أعضاء الدعوى في جلسة الإنصاف للإعتراض على شروط التسوية، ولكن من النادر أن يخرج المعترضون على التسوية تمامًا، لكن في بعض الأحيان يفرضون بعض التغييرات على شروط التسوية أو في الرسوم الممنوحة لمحامي الدعوى.

ثالثًا: تمويل الدعوى الجماعية.

يمكن القول أن التمويل القانوني لا يعتبر مشكلة كبيرة في الولايات المتحدة، حيث يتم استخدام نظام الرسوم المشروطة (Contingent Fees) كوسيلة لتمويل التقاضي الفردي، وهذا النظام سائد هناك منذ زمن الإستعمار. والرسوم المشروطة هو عقد يوافق المحامي بموجبه على الدفع المُقدم لنفقات التقاضي، بما في ذلك تكاليف الخدمات التي يقدمها هذا المحامي، وفي نهاية القضية يحصل المحامي على نسبة متفق عليها من التعويض الذي يتم منحه للمدعي، وإذا لم يتم الحكم بأي تعويض فلن يحصل المحامي على أي مقابل. والرسوم المشروطة هي في جوهرها وسيلة لتمويل التقاضي، كما أنها تجسد عنصر تأمين ضد تكاليف التقاضي. والنظام السائد في الوقت الحالي، هو تمويل جميع المدعين الأفراد تقريبًا لقضاياهم من خلال نظام الرسوم المشروطة.[108]

ولا يمكن عقد إتفاقات الرسوم المشروطة في ظل نظام الدعاوى الجماعية، لأن أعضاء الدعوى لا يمكنهم التعاقد مع المحامي قبل رفع الدعوى، وذلك بسبب عددهم الكبير وعدم تحديد هويتهم. ولكن يمكن التوصل إلى نتيجة مماثلة في دعاوى التعويضات النقدية من خلال بعض الفقه القضائي الذي يسمى قاعدة الصندوق المشترك.

وتستند قاعدة الصندوق المشترك إلى فكرة العدالة البسيطة. بمعنى أنه إذا قام شخص ما (المدعي التمثيلي) من خلال جهوده بالحصول على تعويض إستفاد منه مجموعة كبيرة من الأفراد، فمن الإنصاف أن يشارك جميع المستفيدين في تكلفة الحصول على هذا التعويض، ويتم ذلك عن طريق دفع هذه التكلفة من الصندوق المشترك الذي تم إنشاؤه خلال عملية التقاضي. وبالتالي تعتبر قاعدة الصندوق المشترك هي الطريقة الأكثر شيوعًا لتمويل الدعاوى الجماعية. وفقًا لقاعدة الصندوق المشترك، يدفع محاميّ الدعوى جميع نفقات التقاضي من أموالهم الخاصة حتى يتم الفصل في الدعوى عادةً عن طريق التسوية. وإذا خسر المدعون الدعوى، لن يحصل المحامون على أي رسوم من موكليهم أو من المدعى عليهم، وبالطبع لا يكون هناك وجود للصندوق المُشترك. أما إذا تم الفصل في الدعوى، سواء عن طريق التسوية أو عن طريق المحاكمة، مع الحصول على تعويض نقدي للمدعيين، يقدم محاميّ أعضاء الدعوى طلبًا

[108] Eisenberg, Theodore and Geoffrey P. Miller, (2010). '*Attorneys' Fees and Expenses in Class Action Settlements: 1993–2008*', Journal of Empirical Legal Studies, 7, P.248.

إلى المحكمة لمنحهم أتعاب محاماه معقولة، والتي يتم دفعها من التعويض الذي حصل عليه أعضاء الدعوى.[109]

ويمكن أن تستند عملية منح رسوم المُحاماه إلى نسبة مئوية من التعويض، أو أن تُحتسب هذه الرسوم وفقا لسعر ساعة عمل المحامي، ويمكن تعديل هذا السعر بناءً على عوامل معينة، مثل نتائج عملية التقاضي التى تحققت ومدى صعوبة الدعوى، ومخاطر عدم الحصول على أي رسوم إذا لم يتم كسب الدعوى. وتعقد المحكمة جلسة إستماع حول منح الرسوم، وغالبًا لا يُعارض المدعى عليهم طلب الرسوم، لأنه يتم تحصيلها من التعويضات المستحقة لأعضاء الدعوى الجماعية، وبالتالي لا تُمثل مصاريف إضافية على المدعى عليهم. وفي بعض الأحيان يظهر أعضاء الدعوى الجماعية في الجلسة للإعتراض على الرسوم المُقترحة، ولكن هذا الأمر يكون نادر الحدوث، ونادرًا ما تقوم المحاكم بإجراء أكثر من تعديل بسيط على الرسوم المطلوبة. ويتم دفع الرسوم والنفقات التي تمنحها المحكمة - والتي تتراوح عادة بين 25 إلى 35 في المائة من إجمالي التسوية - للمحامين من صندوق التسوية، ثم يتم توزيع الباقي على أعضاء الدعوى الجماعية وفقًا لما أقره القاضي.

والطريقة الأساسية الأخرى لتمويل الدعاوى الجماعية هي قاعدة أتعاب المحاماة القانونية. فعندما يهدف المشرع إلى تشجيع عملية التقاضي بشأن أنواع معينة من الدعاوى القضائية، لا سيما الدعاوى القضائية التي قد لا تنطوي على استرداد مبالغ نقدية كبيرة، فإنه يدرج في القانون التشريعي الذي ينشىء هذا الحق مادة تنص على أنه يحق للمدعي الذي يكسب الدعوى استرداد أتعاب المحاماة من المدعي عليه. وفي الواقع تتبنى هذه القوانين قاعدة تمويل التقاضي من خلال الطرف الذي يخسر الدعوى، وهذه القاعدة تُطبق على مجموعة من القضايا الخاصة ببعض الحقوق القانونية الموضوعية. بالإضافة إلى ذلك، تسمح معظم هذه القوانين للمدعين فقط، وليس المدعى عليهم، باسترداد أتعاب المحاماة من الطرف الآخر. ويجب على المحكمة أيضًا الموافقة على أتعاب المحاماة القانونية والتي يتم دفعها بشكل منفصل من قِبل المدعى عليه، ولا تُدفع من التعويضات التي حصل عليها أعضاء الدعوى الجماعية. وغالبًا ما يُطبق نظام أتعاب المحاماة القانونية في قوانين الحقوق المدنية وقوانين حماية البيئة وحماية المستهلك. ولكن، تظل الطريقة الأساسية لتمويل الدعاوى الجماعية لحماية المستهلك هي مبدأ الصندوق المُشترك.[110]

وتجدر الإشارة إلى أن هناك طريقة آخرى لتمويل الدعاوى الجماعية، ألا وهي القاعدة الأمريكية التي تنص على أن يتحمل كل طرف في الدعوى التكاليف الخاصة به وبغض النظر عمن سيكسب الدعوى. وتختلف هذه القاعدة عن قاعدة (الخاسر يدفع)، والتي بموجبها يدفع الطرف الذي خسر الدعوى كلًا من التكاليف الخاصة به وتكاليف الطرف الذي صدر الحكم لصالحه، وهذا النظام مُطبق في معظم أنحاء العالم. ولكن إذا تم تطبيق قاعدة (الخاسر يدفع)، فسيكون من الصعب رفع دعاوى جماعية، لأنه لا يمكن للمدعين أنفسهم أن يصبحوا مدعين ممثلين إذا إضطروا إلى مواجهة احتمال أن يكونوا مسؤولين بشكل فردي عن دفع تكاليف المحامين الباهظة للمدعى عليه، والذي يكون عادة من الشركات الكبيرة. ولذلك سيضطر محاميّ الدعوى أن يكونوا هم الأطراف المسؤولة عن هذه التكاليف. وهذه الطريقة لتمويل الدعاوى الجماعية تمثل خطرًا إضافيًا، خصوصًا إذا تم الأخذ في الاعتبار أن الطرف الآخر(المدعى عليه) سيكون لديه القدرة على زيادة هذه المخاطر من خلال زيادة الإنفاق على الدفاع، وهذا من شأنه أن يقلل من عدد الشركات التي يمكنها تحمل نفقات المدعين في دعوى جماعية، وبالتالي يقلل من عدد

[109] Cafaggi, Fabrizio and Hans-W. Micklitz, (2008). '*Collective Enforcement of Consumer Law: A Framework for Comparative Assessment*', European Review of Private Law, 16, P.391.

[110] Emons, Winand, (2007). '*Conditional Versus Contingent Fees'*, Oxford Economic Papers, 59, P.89.

المحامين في الدعاوى الجماعية وكذلك المنافسة بينهم. فأولئك الذين لديهم القدرة الاقتصادية على تحمل هذه المخاطر سيشترطون الحصول على عائد أعلى، وبالتالي تقليل التعويض الذي سيحصل عليه أعضاء الدعوى.[111]

وبذلك تُعتبر الدعاوى الجماعية ألية قانونية لتجميع العديد من الدعاوى الصغيرة واستخدام قاعدة الصندوق المشترك لتحفيز المحامين في أن يتخصصوا في تقاضي الدعاوى الجماعية، لأن الفرصة ستكون مُتاحة لهؤلاء المحامين للحصول على مبالغ كبيرة من رسوم المحاماه الخاصة بهذه الدعاوى. وقد شجعت هذه الحوافز بدورها على إيجاد وتطوير مجموعات من الخبراء ورجال الأعمال المُتخصصين في الدعاوى الجماعية. وفي هذا السياق، يقوم محاميّ الدعاوى الجماعية بالبحث عن القضايا المحتملة، ثم إيجاد الأفراد للعمل كمدعين تمثيليين في الدعاوى الجماعية الخاصة بهذه القضايا. وفي المقابل، ظهرت مجموعة من الشركات المتميزة التي تمثل المدعى عليهم في الدعاوى الجماعية، وذلك بسبب المخاطر الكبيرة التي تنطوي عليها هذه الدعاوى بالنسبة للمدعى عليهم، وكذلك بسبب وجود مجموعة من المدعين النشطين.

وبناءً على ماسبق، يجب على الدول التي تعتزم تبني نظام الدعوى الجماعية أن تنظر بعناية في كيفية تمويل هذه الدعاوى وفي الحوافز التي سيتم تقديمها لتسهيل عملية التمويل. في الواقع، يعتبر نظام الرسوم المشروطة فريد من نوعه بالنسبة للولايات المتحدة، بمعنى أن الدول الأخرى لم تستطيع الاستفادة من هذا التقليد التاريخي أو من أي تطور عملى له، مثل مبدأ الصندوق المشترك. وبالتالي، سيتعين على هذه الدول توفير الآلية المناسبة لدفع أتعاب المحامين في الدعوى الجماعية. ومن الواضح أن مطالبة المدعين لممثلى الدعوى بدفع أتعاب المحامين بالساعة ليست خيارًا عمليًا. وقد يُقترح أيضًا إنشاء آلية تمويل لا يكون لها تأثيرات كبيرة خارج سياق الدعاوى الجماعية.[112]

وتتمثل إحدى طرق التمويل اللازمة لرفع الدعاوى الجماعية في الاعتماد على المحامين الذين يمثلون المصلحة العامة والممولين من القطاع العام أو القطاع الخاص. فإذا كان المحامون حزءً من وكالة أو هيئة حكومية، مثل وكالة شئون المستهلكين، فقد يكون هذا في جوهره بمثابة اختيار أو تفضيل لعملية التنظيم بدلًا من التقاضي. ومن ناحية أخرى، سيكون من الممكن إنشاء وكالة مستقلة ممولة من القطاع العام لرفع الدعاوى الجماعية التي تتعلق بالمصلحة العامة. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه في الولايات المتحدة إعتادت مؤسسة الخدمات القانونية على رفع العديد من الدعاوى الجماعية، وهذه الوكالة كانت ممولة إتحاديًا وتم إنشاؤها لتوفير الخدمات القانونية لغير القادرين، وقد كانت تقوم بهذه الوظيفة بفاعلية، ولكن في الواقع منعها الكونجرس مؤخرًا من رفع الدعاوى الجماعية وقصر وظيفتهاعلى تمثيل الدعاوى الفردية. وهنا بطبيعة الحال، سيعتمد عدد الدعاوى القضائية التي تمولها الحكومة على المدى الذي قررت الحكومة تمويله سنويًا.

رابعًا: إدارة الدعوى الجماعية.

في الواقع، تتسم عملية التقاضي الخاصة بالدعاوى الجماعية بالتعقيد وارتفاع التكلفة. وتتطلب قواعد تطبيق نظام الدعاوى الجماعية عددًا من الإجراءات الخاصة، مثل التصديق على الدعوى وموافقة

---

[111] Resnik, Judith, (2000). '*Money Matters: Judicial Market Interventions Creating Subsidies and Awarding Fees and Costs in Individual and Aggregate Litigation*', University of Pennsylvania Law Review, 148, P.2119.

[112] Good, Matthew, (2009). *Access to Justice, Judicial Economy, and Behaviour Modification: Exploring the Goals of Canadian Class Actions*. Alberta Law Review. 47, P. 185.

المحكمة على التسوية، والتي تتطلب نفقات إضافية كبيرة. ونظرًا لأن العديد من الدعاوى الفردية يتم تجميعها في دعوى واحدة، فإن الوقائع المرتبطة بهذه القضايا تكون أكثر تعقيدًا من أي دعوى فردية. وعندما يتعلق الأمر بأدلة الإثبات، فيجب جمع الأدلة المرتبطة بمجموعة كبيرة من الأحداث، وعلى مدى فترة زمنية أطول ونطاق جغرافي أكبر من الدعاوى الفردية. وأيضًا يتطلب الأمر إثبات سياسات عامة بدلًا من إثبات حدث واحد، ويتطلب جمع أدلة من عدد كبير من الأشخاص في الشركات التابعة للمدعى عليه، وذلك بدلًا من إثبات وجود معاملة واحدة. ونظرًا لأن مخاطر هذه الدعاوى تكون كبيرة، فقد يشعر طرفي الدعوى أن لهما مبرر في قضاء المزيد من الوقت وإنفاق المزيد من المال على العمل القانوني. بالإضافة إلى ذلك، عادة ما يكون المحامون في كلا الجانبين متخصصين في الدعاوى الجماعية، ولديهم العديد من المستندات الخاصة والجهد المكثف بمرحلة ما قبل المحاكمة، ولديهم القدرة على تقديم العديد من الاقتراحات السابقة للمحاكمة. وترتبط هذه الممارسة المُكثفة قبل المحاكمة بحقيقة أنه حتى وقت قريب كانت رسوم محامي المدعين تستند عادةً إلى عدد ساعات العمل، وبالتالي فإن المراحل الأولى للاكتشاف والمراحل التمهيدية تكون أطول وأكثر تكلفة مما قد يكون بالنسبة للدعوى الفردية. والنتيجة المترتبة على ذلك هي أن الوقت اللازم لحصول أعضاء الدعوى الجماعية على أي تعويضات قد يستغرق غالبًاعددًا من السنوات.[113]

بالإضافة إلى ذلك، مقارنة بالدعاوى الفردية، تتطلب الدعاوى الجماعية إشرافًا أكثر نشاطًا من قاضي المحاكمة. فهناك بالطبع المزيد من الاقتراحات قبل المحاكمة، لكن هذا ليس كل شيء، حيث يعتقد معظم قضاة الدعوى الجماعية أن دورهم الأكثر إيجابية سيكون مناسبًا لهذه الدعاوى مما هو معتاد في المحاكم الأمريكية. ومن المعروف أنه على عكس الأنظمة القضائية اللاتينية تتبع الولايات المتحدة نظام المخاصمة، حيث يسيطر أطراف الدعوى ومحاموهم على بداية الإجراءات وتسييرها، فهم الذين يقررون مقدار الإستجوابات التي يتعين عليهم القيام بها، وماهية القضايا التي يجب متابعتها، وما إذا كان عليهم تقديم دفوع مختلفة، وكذلك عدد الشهود الذين يجب إستدعائهم. أما بالنسبة للقاضي فهو يلعب دورًا سلبيًا مثل دور الحكم، فهو يتخذ القرارات الخاصة بالقضايا المنظورة أمامه عندما تطلبها الأطراف، وأيضًا يترأس المحاكمة، ولكنه لا يلعب دورًا إيجابيا في تشكيل عملية التقاضي أو هيكلها. ولكن، يمكن القول أن النظام القضائي في الولايات المتحدة قد تطور خلال العشرين عامًا الماضية نحو دور أكثر إيجابية للقضاة. وقد ظهر هذا التطور بشكل خاص في الدعاوى الجماعية وغيرها من الدعاوى المُعقدة، حيث يلعب القضاة دورًا أكبر في المراحل التمهيدية للقضية. ومن المُتوقع أن يكون للقضاة دورًا أكثر إيجابية في مفاوضات التسوية. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب إجراءات الدعوى الجماعية من القضاة قضاء وقت أطول في التفاصيل الإدارية، مثل المحتوى وطريقة توزيع الإخطار، ومراجعة سجلات وقت المحامي من أجل تحديد الرسوم المناسبة، وتفاصيل التعامل مع الادعاءات وتوزيعات التعويض على أعضاء الدعوى[114].

فإذا تم رفع الدعوى الجماعية لعملية المحاكمة، يتم عرض وقائع وظروف الدعاوى الخاصة بالمدعين الممثلين. وبالتالي إذا كانت هذه الادعاءات مماثلة لادعاءات أعضاء الدعوى، فيمكنهم الوقوف كدليل تمثيلي لكل أعضاء الدعوى. وعادة ما يتم تقديم الأدلة على مستوى أعضاء الدعوى ككل، وتكون المحاكمات أطول وأكثر تعقيدًا من القضايا الفردية المماثلة. ولكن معظم الدعاوى الجماعية لا تصل

[113] Rachel P Mulheron, (2004). *The Class Action in Common Law Legal Systems: A Comparative Perspective*, Hart Publishing, P.24.

[114] Bronsteen, J. and O.M. Fiss (2003). '*The Class Action Rule'*, Notre Dame Law Review, 78(5), P.1419.

لمرحلة المحاكمة بسبب المخاطر الكبيرة لكلا الطرفين، فمن ناحية يحجم محامي المدعين عن المخاطرة بخسارة استثماراتهم الكبيرة من الوقت والمال في إعداد القضية إذا أسفرت المحاكمة عن حكم للمدعى عليهم. وبناءً على ذلك، تتم تسوية معظم الدعاوى بدلًا من المحاكمة.[115]

خامسًا: توزيع التعويضات على أعضاء الدعوى الجماعية.

تحدد اتفاقية التسوية التعويض الذي سيحصل عليه أعضاء الدعوى، وطريقة تخصيص هذا التعويض بين أعضاء الدعوى، وشروط الحصول على حصة التعويض، ومحتوى إخطار أعضاء الدعوى، ووسائل إرسال الإخطار. وفي كثير من الأحيان تشمل اتفاقية التسوية الاتفاق على أن المدعى عليهم لن يعترضوا على طلب الرسوم المقدم من قبل محامي الدعوى، طالما أنه في حدود المبلغ المُتفق عليه. وبعد الموافقة على التسوية، يتم تعيين شخص معين لإدارة عملية المطالبات، وتشمل هذه المهمة التعامل مع إخطار أعضاء الدعوى وإرسال إستمارات المطالبة وتلقي المطالبات والتحقق منها ومعالجتها، وحساب مبلغ التعويض لكل مدعي، وإعداد وإرسال الشيكات، والتعامل مع العديد من التفاصيل الإدارية. وتكون موافقة المحكمة وجوبية لصرف أي أموال.

وفي معظم التسويات في الدعاوى الجماعية يتم تحديد التعويضات الإجمالية لأعضاء الدعوى. ويتم تقسيم مبلغ التعويض بالتناسب، أو حسب أي طريقة أخرى، بين من تقدموا بدعوى. ولكن في هذه التسويات، لا يتم تحديد المبلغ الذي يحصل عليه كل مدعي مُقدمًا، ولكنه يعتمد على عدد المدعين الذين رفعوا الدعوى. وفي بعض إتفاقات التسوية الأخرى، يتم تحديد ما سيحصل عليه كل مدع، بمعنى أن المبلغ التي يتعين على كل مدعي الحصول عليه يكون معروف مُقدما، ولكن المبلغ الإجمالي الذي يتعين على المدعى عليه دفعه يعتمد على عدد الدعاوى الفردية المُقدمة. وهناك طريقة أخرى لتوزيع التعويضات، وتتمثل في أن يقسم أعضاء الدعوى إجمالي التعويض بالتناسب مع قيمة الخسارة الفردية، وأي أموال متبقية بعد حصول كل مدعي على التعويض كامل، تعود إلى المدعى عليه. وفي هذه الحالات، يمكن أن تنتهي التسوية إلى أن يتحمل المدعى عليه تكلفة أقل من المبلغ المتفق عليه لو تم تقديم عدد قليل من الدعاوى.

وهنا يمكن القول أن أكثر أنواع التعويضات وضوحًا هو بالطبع التعويض النقدي، ولكن التسويات غير النقدية تكون شائعة أيضًا، خاصة في الدعاوى الجماعية التي يرفعها المستهلكون، فقد يوافق المدعى عليه على وقف أو تعديل ممارسات تجارية معينة أو اعتماد إجراءات وقائية خاصة بالمستهلكين. وكانت تسويات القسيمة مشهورة في بعض أنواع قضايا المستهلكين، وفي هذه الحالات يحق لأعضاء الدعوى الحصول على كوبونات سلعية للبضائع المجانية، أو على نحو أكثر شيوعًا خصومات على المشتريات المستقبلية. وإحدى التسويات الشهيرة للكوبونات (والتي لم توافق عليها المحكمة) كانت ستعطي مشتري شاحنات البيك آب من جنرال موتورز، التي تباع بخزانات الوقود المعيبة (القابلة للانفجار) قسيمة بقيمة 500 دولار لشراء شاحنة أخرى جديدة من جنرال موتورز. ولقد استخدمت القسائم أيضًا في تسوية قضايا مكافحة الاحتكار ضد شركات الطيران الكبرى، وفي العديد من الدعاوى الجماعية الأخرى.

ويفضل المدعى عليهم تسوية الكوبونات، لأنهم لا يضطرون إلى دفع مبالغ نقدية، ولأنه يجب على أعضاء الدعوى الجماعية شراء المزيد من منتجات المدعى عليه من أجل الحصول على حصتهم من التعويض، وبذلك قد تنتهي التسوية لصالح المدعي عليه في صورة تحقيق ربح من بيع منتجاته. ويفضل

---

[115] Miller, Geoffrey P. and Jonathan R. Macey, (1991). *'The Plaintiffs' Attorney's Role in Class Action and Derivative Litigation: Economic Analysis and Recommendations for Reform'*, The University of Chicago Law Review, 58, PP.1–44.

بعض محامي المدعين تسويات الكوبونات، لأنه غالبًا ما ينتج عنها أتعاب محاماه مرتفعة نسبيًا. وعادة ما تنص اتفاقية التسوية على أن رسوم المحامين سيتم دفعها نقدًا. ويقدم الخبراء الذين عينهم محاميّ المدعين الأدلة للمحكمة بشأن قيمة التسوية غير النقدية. وغالبًا ما يقوم هؤلاء الخبراء بعمل تقديرات متفائلة جدًا لعدد أعضاء الدعوى الذين سيستردون الكوبونات وقيمة الكوبونات في الدعوى. وبالتالي، يمكن لمحامي المدعين الحصول على قيمة الرسوم بناءً على قيمة التسوية المُبالغ فيها، ولا يتعين على المدعى عليه أن يدفع مبالغ نقدية إلى أعضاء الدعوى. وتنطوي هذه التسويات على احتمالات واضحة لسوء المعاملة والتواطؤ بين محامي المدعين والمدعى عليهم ضد أعضاء الدعوى. وقد تم انتقاد هذا النظام بشدة من قبل العديد من المدافعين عن مصالح المستهلكين.[116]

ومن الشائع أن يقوم عدد صغير نسبيا من الأشخاص الذين يحق لهم تقديم دعاوى جماعية بتقديم هذه الدعاوى، حتى في حالات دعاوى الأوراق المالية، فقد تصل النسبة إلى 40 في المائة من أعضاء الدعوى الذين لا يقدمون الدعاوى الخاصة بهم. أما بالنسبة لدعاوى المستهلكين قليلة القيمة، فإن عددًا قليلًا جدًا من المستهلكين يتجهون إلى رفع دعوى حتى لو علموا بالإخطار في الصحف، وعادة ما تكون هذه الإخطارات مطبوعة بخط صغير، وغالبًا ما تظهر في الصفحات الخلفية، وقد تكون مكتوبة بلغة يصعب على غير المحامين فهمها. بالإضافة إلى ذلك، عندما تكون الدعاوى قليلة القيمة، فقد يتم إهدار جزء كبير من الأموال التي سيتم استردادها عن طريق التكاليف الإدارية لإخطار أعضاء الدعوى، وتوزيع التعويض عن طريق البريد. وبالتالي قد يكون من غير العملي محاولة توزيع تسوية قليلة القيمة على عدد كبير من أعضاء الدعوى.

وبناءً عليه، عندما تكون تكاليف إدارة التسوية في الدعوى الجماعية كبيرة مقارنة بالفوائد التي يحصل عليها أعضاء الدعوى بالفعل، فقد يُنظر إلى التنظيم التشريعي على أنه أكثر فعالية من التقاضي عبر الدعاوى الجماعية. في الواقع، إذا كان كل عضو في الدعوى لا يحصل إلا على مبلغ قليل، فإن القيمة الاجتماعية الأساسية للدعوى الجماعية ستكون لردع المدعى عليهم عن انتهاك القانون، بدلًا من تعويض أعضاء الدعوى الجماعية عن خسائرهم. وعندما يكون الهدف الأساسي للردع هو المدعى عليه المحتمل، فسيتحقق الهدف الرئيسي للتنظيم التشريعي. ولكن التنظيم التشريعي قد لا يكون البديل الأفضل، وذلك لأنه يتطلب إنشاء بيروقراطية حكومية وإنفاق أموال الحكومة على الموظفين والمباني ونفقات أخرى كثيرة، وأيضًا قد يكون من الصعب إجراء تغييرات سريعة في حجم البيروقراطية كرد فعل للظروف المتغيرة. كما يعتمد مقدار التنظيم والتطبيق على أولويات وسياسات كل من يتولى مسؤولية ذلك الجزء من الحكومة في ذلك الوقت. وفي المقابل، يكون التطبيق الخاص للقانون من خلال الدعوى الجماعية أكثر استقلالية عن نخب رجال الأعمال والسياسيين.

وبالتالي، فقد بحث القضاة والمحامون عن الطرق الملائمة التي تُخفّض من تكاليف إيصال التعويضات إلى أعضاء الدعوى، والتي تُحافظ في نفس الوقت على جوانب الردع وإنفاذ القانون في الدعاوى الجماعية، وتسمى إحدى هذه الطرق التعويض المُتغير. ووفقا لهذه الطريقة لا يتم تحديد وتعويض أفراد معنيين، وخصوصًا الذين وقع عليهم الضرر في الماضي، ولكن تفترض هذه الطريقة أن مجموعة الأفراد المستهلكين تكون متغيرة باستمرار، وتشتري باستمرار منتجات أو خدمات المدعى عليه. فعلى سبيل المثال في حالة شركة سيارات الأجرة التي تلاعبت بوحدة قياس المسافات حتى تحمل العملاء أجرة زائدة، لم تؤيد المحكمة الأسلوب القائل بالعثور على جميع العملاء الأفراد المتضررين في الماضي

[116] Eisenberg, Theodore and Geoffrey P. Miller, (2004). '*Attorney Fees in Class Action Settlements: An Empirical Study*', Journal of Empirical Legal Studies, 1, P.78.

وإرسال شيكات بقيمة دولار أو أقل لكل مضرور. فبجانب أن هذه المهمة كانت مستحيلة، فقد كانت ستهدر تعويضات أعضاء الدعوى بسبب ارتفاع التكاليف الإدارية. وبدلًا من ذلك، قام المدعى عليه بتخفيض أسعار خدماته بمقدار معين لفترة محددة. ويمكن القول أن التكاليف الإدارية لمثل هذه التسوية هي صفر تقريبًا، وفي نفس الوقت يحصل عملاء سيارات الأجرة على الفائدة الكاملة للتسوية. ولكن بعض المحاكم رفضت السماح بالتعويض المُتغير، لأنه لا توجد بالضرورة علاقة بين الأشخاص الذين وقعوا ضحية لسلوك المدعى عليه في الماضي وبين الأشخاص الذين حصلوا على تعويض عن أخطاء الماضي. ورأت هذه المحاكم أنه ليس لديها أي سلطة لإصدار أوامر إلى المدعى عليهم بدفع أموال للأشخاص الذين لم يلحق بهم أي ضرر، أو لتسوية مصالح أولئك الذين تعرضوا للضرر بالفعل بالمبالغ المدفوعة للعملاء في المستقبل.[117]

المبحث الثاني: عيوب الدعاوى الجماعية

أولًا: التعارض المُحتمل بين المصالح

تنبع أهم نقاط الضعف في الدعاوى الجماعية للمستهلك من الأساس المنطقي لهذه الدعوى، بمعنى أنه لا يوجد لدى أحد أعضاء الدعوى الجماعية ادعاء ذو قيمة كبيرة بما يكفي لتغطية تكاليف رفع الدعوى. وأيضًا، لا يتوقع أحد أعضاء الدعوى الجماعية الحصول على حصة كبيرة في التعويض، بحيث تكون هذه الحصه كافية لتغطية تكاليف الوقت والمال اللازم لإبلاغهم بالقضية، وكذلك ليس لديهم المال اللازم لمراقبة سلوك المحامي واتخاذ القرارات المهمة بشأن استراتيجية التقاضي، وذلك كله مقارنة بالمتقاضين في القضايا العادية. في الواقع، تعترف المحاكم بأن ممثلي الدعوى الجماعية لا يُتوقع منهم أن يكونوا على دراية بالقضية أو أن يقوموا بدور نشط في إدارة عملية التقاضي. وبالرغم من ذلك، غالبًا ما تتجاهل المحاكم إعتراض المدعى عليهم بأن المدعين المعينين لا يتوافر فيهم شرط الكفاية، لأنهم ليسوا على دراية بالنظريات القانونية للقضية أو بالتزاماتهم كممثلين للدعوى الجماعية. ولكن يبدو أن هذه العيوب لا صلة لها بالموضوع، لأن محامي الدعوى هو الذي يدير عملية التقاضي فعليًا، وهو الذي يمثل مصالح أعضاء الدعوى. فاذا إذا كان المحامون مؤهلين وذوي خبرة فسيتم تمثيل أعضاء الدعوى بشكل مناسب.[118]

ولكن، يكون للمحامين في الدعوى الجماعية مصالح اقتصادية خاصة بهم في القضية، وقد لا تتطابق تلك المصالح مع مصالح أعضاء الدعوى. وتتمثل مصلحة أعضاء الدعوى في زيادة صافي التعويض إلى الحد الأقصى (التسوية النهائية أو الأحكام)، منقوصا منها تكاليف التقاضي ورسوم المحاماة، وكذلك مخصوما منها قيمة الوقت المتمثل في الفترة التي تنقضي قبل توزيع مبلغ التعويض على أعضاء الدعوى. ومن ناحية أخرى، تكمن الفائدة الاقتصادية لمحامي الدعوى الجماعية في تعظيم الرسوم المحسوبة بالساعة الفعلية، أي مبلغ الرسوم التي يتم الحصول عليه في نهاية الأمر مقسومًا على عدد

---

[117] Rachel P Mulheron, (2004). *The Class Action in Common Law Legal Systems: A Comparative Perspective*, Hart Publishing, P.65.

[118] Edward Brunet, (2000). *Two Phases of Class Action Thinking: The Dam Period is Replaced by the Present Coffee Improving Class Action Efficiency by Expanded Use of Parens Patriae Suits and Intervention*, 74 TUL. L. REV., PP. 1919- 1926.

الساعات التي تم قضائها في العمل على القضية، وكذلك يتم تخفيضها بشكل مناسب مقابل الوقت المنقضي قبل تحصيل الرسوم.[119]

وفي أغلب الحالات يكون من السهل رؤية التعارض بين هذه المصالح. فعلى سبيل المثال، نفترض أن أحد المحامين قام برفع دعوى جماعية، ولكن بعد رفع الدعوى مباشرة عرض المدعى عليه على هذا المحامي تسوية القضية مقابل 100000 جنيه. ونفترض أنه في هذه الحالة، يتوقع أن يحصل المحامي على رسم يساوي 20 بالمائة من إجمالي التعويض، أو 20.000 جنيه على إفتراض أن هذا المحامي قد قضى 10 ساعات في إعداد الشكوى، وبالتالي سيحصل المحامي على 2000 جنيه عن كل ساعة عمل. ونفترض أن المحامي يعتقد أنه من خلال التقاضي في القضية لمدة 3 سنوات وقضاء 5000 ساعة من وقته في القضية وإنفاق 100000 جنيه في تكاليف التقاضي، يمكنه الفوز بحكم قدره مليون جنيه لأعضاء الدعوى. ومن الواضح أن هذا سيكون نتيجتة أفضل لأعضاء الدعوى، حيث سيتم توزيع مبلغ 800000 جنيه على أعضاء الدعوى بدلًا من 80.000 جنيه، وذلك بعد أن يتم خصم رسوم المحامي بنسبة 20 ٪ من التعويض. لكن في هذه الحالة لن يحصل المحامي سوى علي 36 جنيهًا في الساعة. وبالتالي إذا لم يكن هناك أحد من أعضاء الدعوى يراقب سير القضية بعناية ويتخذ قرارات التقاضي، فإن هذا المحامي سيكون لديه الحافز للتفاوض على تسوية مبكرة وغير مُجدية لأعضاء الدعوى، وذلك بدلًا من وضع ساعات إضافية كثيرة لتحقيق نتيجة أفضل لأعضاء الدعوى ولكن غير مجدية بالنسبة للمحامي، حيث أنه سيحصل على أقل رسوم في الساعة. ويمكن القول أن متطلبات الإخطار بالنسبة لأعضاء الدعوى وجلسة الإنصاف والموافقة القضائية على التسوية ليست ضمانات فعّالة ضد هذا الخطر، لأنه لا يمكن لأعضاء الدعوى أو القاضي أن يكونا في وضع يسمح لهما بمعرفة القيمة الحقيقية للدعوى، وليس من المتوقع أن يقوم محامي المدعين أو محامي المدعى عليه بإخبار أعضاء الدعوى والقاضي.[120]

وبالتالي يمكن القول أن محامي أعضاء الدعوى الجماعية سيكون لديه الحافز القوي لتسوية القضية، وذلك بدلًا من المُثول أمام المحكمة، وذلك لأن عملية المحاكمة ستضيف قدرا كبيرا من العمل إلى القضية. وقد يتوقع المحامي أنه إذا تم تحويل القضية إلى مرحلة المحاكمة فقد يخسر المدعون القضية. وتعني الخسارة هنا أن محامي المدعين لن يتقاضوا أي رسوم على الإطلاق مقابل الوقت الذي بذلوه طوال فترة متابعتهم للقضية، ولن يتم تعويضهم عن المصروفات الخاصة، وسوف تتأثر سمعتهم بسبب شيوع خسارتهم لقضايا كبيرة. ولكن، في المقابل عن طريق عملية التسوية يمكن تجنب هذه المخاطر وضمان الحصول على رسوم، صحيح أنه من خلال مرحلة المحاكمة قد يفوز المحامي بحكم أكبر وبالتالي رسم أعلى، لكن المحامي لا يتلقى سوى جزء بسيط من المكافأة المتزايدة، ويزاد خطر عدم الحصول على أي رسوم على الإطلاق. إضافة إلى ذلك، يكون عمل المحامي أثناء مرحلة المحاكمة أكثر كثافة وأكثر إرهاقًا، وعمومًا هو أصعب من العمل في مرحلة ما قبل المحاكمة.

وإذا كان للمحامين تفضيل قوي لإجراء عملية التسوية، فقد تكون المبالغ المُستردة لأعضاء الدعوى أقل، حيث لا يتعين على المدعى عليهم الاهتمام بشأن خطر صدور حكم كبير بعد مرحلة المحاكمة. وإذا كانت

---

[119] Myriam Gilles & Gary B. Friedman, *Exploding the Class Action Agency Costs Myth: The Social Utility of Entrepreneurial Lawyers*, 155 U. PA. L. REV. 103, PP. 106-08.

[120] Haymond, J. and West, J.E., (2003). "*Class action extraction*?", Public Choice, Vol. 116 Nos 1/2, PP. 91-108.

جميع الأطراف تفضل عدم الوصول إلى مرحلة المحاكمة، فمن الناحية العملية قد لا يكون لمعدلات التسوية علاقة بمزايا القضية، وهذا من شأنه القضاء على القيمة العامة الأولية للدعاوى الجماعية.[121]

ومن المحتمل أن يكون هناك تضارب في المصالح بين أعضاء الدعوى ومحاميهم، لكن هذا التضارب ينبغي أن يكون كافيًا لتوضيح المشكلات المحتملة. بالطبع، محامي المدعى عليهم أيضًا لديهم تضارب محتمل في المصالح مع موكليهم. ومع ذلك، لا تمثل حماية مصالح المدعى عليهم أي مشكلة، لأنهم شركات، وعادة ما تكون لديهم إداراتهم القانونية الخاصة، وهم مستهلكون متطورون للخدمات القانونية ويقومون بمراقبة سير الدعوى بعناية. بالإضافة إلى ذلك، قد تقوم شركات التأمين أيضًا بمراقبة محامي المدعى عليه لأنه قد يتم تمويل الدفاع عن طريق التأمين. ولكن لا يوجد أحد على الجانب الخاص بالمدعي للقيام بهذا الدور. وبالتالي يجب أن يعتمد أعضاء الدعوى على نزاهة المحامين ومحاولات القضاة لحماية مصالحهم. ولكن حتى تصورات الشخص وحكمه الأمين والمخلص قد تشوهها تضارب المصالح، بل وحتى قاضي الضمير في نظام المخاصمة في الولايات المتحدة ليس لديه المعلومات الكافية التي تمكنه من اكتشاف المشاكل المحتملة.[122]

وقد يكون تعارض المصالح بين أعضاء الدعوى ومحاميهم أكثر حدة عندما يقدم محاميّ أعضاء الدعوى طلبهم للحصول على أتعاب المحاماة. ففي حالة الصندوق المشترك، يتم الحصول على أتعاب المحاماة مباشرة من التعويض الذي يحصل عليه أعضاء الدعوى. وفي هذه المرحلة تتعارض مصالح المحامي مع مصالح أعضاء الدعوى، بمعنى أن كل جنيه يحصل عليه المحامي يكون على حساب أعضاء الدعوى. وفي ذلك الوقت الذي يحتدم فيه النزاع بين المحامي وأعضاء الدعوى، ولا يوجد محام مستقل لتقديم التمثيل لمصلحة أعضاء الدعوى، يتحد محاميّ المدعى عليهم ومحاميّ المدعين في طلب الموافقة على التسوية. علمًا بأن المدعى عليه ليس لديه سبب يدعو إلى القول بأن الرسوم مرتفعة للغاية، لأن الخلاف على الرسوم لن يقلل من المبلغ الذي يجب على المدعى عليه دفعه، وقد يخرج عن التسوية بالكامل.[123]

ولكن كيف يمكن التأكد من أن مصلحة المحامي تتوافق مع مصلحة أعضاء الدعوى، بحيث يرفع المحامي القضايا التي ينبغي عليه رفعها ويترك القضايا التي ليست لها أهمية من الناحية العملية، وأيضًا يعمل بما فيه الكفاية على القضية وبدون مبالغة، ويحصل على الرسوم التي تتناسب مع الفائدة التي حصل عليها أعضاء الدعوى. وهذا هو التحدي الذي لم يتم حسمه في الولايات المتحدة حتى الآن، وهو إيجاد آلية المحاكمة التي تضمن وجود الممثل القانوني الذي يهتم بمصالح أعضاء الدعوى.

وأحد الحلول المقترحة هو الاهتمام بهوية الأطراف، فعلى سبيل المثال استهدف الإصلاح التشريعي الأخير للأوراق المالية في الولايات المتحدة تشجيع كبار المستثمرين من المؤسسات على العمل كممثلين لأعضاء الدعوى الجماعية، اعتقادا منه بأنهم سوف يكونوا قادرين على مراقبة محامي الدعوى الجماعية، واتخاذ قرارات التقاضي لصالح أعضاء الدعوى.[124] ولكن تشير الدراسات العملية الأولية إلى

---

[121] Jonathan R. Macey & Geoffrey P. Miller, (1991). *The Plaintiffs' Attorney's Role in Class Action and Derivative Litigation: Economic Analysis and Recommendations for Reform*, 58 U. CHI. L. REV. 1, PP.7-8.

[122] Lahav, Alexandra D., (2004). *Fundamental Principles for Class Action Governance*, Indiana Law Review, Vol. 37, P.66.

[123] Epstein, R.A., (2003). "*Class action: aggregation, amplification and distorsion*", John M. Olin Law & Economics Working Papers No. 182, University of Chicago Law School, Chicago, IL, P.15.

[124] Weiss, E.J. and Beckerman, J.S., (1995). "*Let the money do the monitoring: how institutional investors can reduce agency costs in securities class actions*", Yale Law Journal, Vol. 104, No. 8, PP. 2053-127.

أن المستثمرين الكبار رفضوا هذه الدعوة إلى حد كبير، وكذلك لا يبدو أن هذا النهج ممكن اتباعه في الدعوى الجماعية بالنسبة للمستهلك، لأنه لن يكون هناك عادةً أعضاء في الدعوى لديهم مطالبات كبيرة بالدرجة التي تجعل لهم مصلحة مستقلة في الإشراف على المحامين.[125] كما يمكن أن يُطلب من الأطراف أيضًا إخطار الهيئة الحكومية المناسبة كلما تم رفع دعوى جماعية، وسيكون لدى هذه الهيئة بعد ذلك خيار تولي القضية نفسها، أو الظهور في القضية في أي وقت للدفاع عن أي موقف ترغب فيه لحماية المصلحة العامة. ولكن بالنسبة للولايات المتحدة لا تتمتع الهيئات الحكومية عادة بموارد الإنفاذ المتاحة للمراقبة والتدخل في القضايا التي يتم التعامل معها بالفعل من قبل محامين خاصين. وبالتالي لن توفر هذه الطريقة حماية معقولة لأعضاء الدعوى الجماعية.[126]

ويمكن أيضًا تعديل قاعدة الدعوى الجماعية بحيث تطلب من أحد مؤسسات المصلحة العامة أو ممثل النقابات المهنية المعتمد رفع الدعوى. ولكن هذا النهج من شأنه أن يخلق العديد من المشاكل الإدارية المتعلقة بمدى جدية المدعين والمعايير التي يستخدمونها. ومن شأن هذا النهج أن يقلل من عدد الأشخاص المهتمين برفع الدعوى، وقد تكون الدعاوى الجديرة بالتقدير ضعيفة لأنه لم يصادف تواجد المدعي المؤهل الذي ينوب عنهم أو يهتم بهم. وهذا النهج سيضيف طبقة أخرى من البيروقراطية وربما لن يحقق فائدة كبيرة.

والإمكانية الأخرى لحماية أعضاء الدعوى الجماعية تتمثل في توسيع نطاق الإشراف القضائي، ربما يتم ذلك باستخدام البدائل القضائية، والذي يشمل موظفي المحاكم أو المحامون الخارجيون المعينون لمراقبة سير القضية والتحقيق في نزاهة التسوية. ففي الولايات المتحدة يحاول العديد من القضاة حماية مصالح أعضاء الدعوى الجماعية، وقد تم الاعتماد على القضاة للمساعدة في تسهيل وتقييم الأدلة، وكذلك في التفاصيل الإدارية الخاصة بالتقاضي الجماعي. وحديثًا تحول القضاة نحو مفهوم أكثر نشاطًا حول أدوارهم الصحيحة في جميع القضايا. ولكن في النظام القضائي القائم على نظام المخاصمة قد يصعب على القضاة الحصول على معلومات كافية لحماية مصالح أعضاء الدعوى الجماعية، ويعتقد الكثيرون أن هذا الدور النشط للقضاة قد يكون غير مناسب في هذا السياق. وذلك لأن النظام القضائي الذي يتبع نظام التحقيق بدلا من المخاصمة، تكون فيه الرقابة القضائية أكثر فعالية.[127]

وأخيرًا، قد يتم معالجة هذه المشكلة من خلال كيفية منح أتعاب المحاماة، فعلى سبيل المثال بدلًا من دفع الرسوم من مبلغ تعويض الدعوى، يمكن دفع الرسوم بشكل منفصل بواسطة المدعى عليه. ولكن يجب تحديد المبالغ المُستحقة لأعضاء الدعوى أولًا قبل السماح بإجراء أي مناقشات حول أتعاب المحامي. في الواقع، يجب تأجيل جلسة الاستماع والبت في قرار التسوية إلى ما بعد رفع جميع المطالبات. في هذه المرحلة، تكون المحكمة في وضع يمكنها من معرفة حجم المنافع التي حصل عليها بالفعل أعضاء الدعوى الجماعية. وهذا الإجراء يمنح المدعى عليه حافزًا للطعن في أي طلب رسوم مبالغ فيه.

ثانيًا: المبالغة في رفع الدعاوى الجماعية غير الجدية

من بين الانتقادات الموجهة إلى نظام التقاضي في الدعاوى الجماعية هو احتمالية الإفراط في عنصر الردع أو وجود الردع غير الفعّال. حيث يمكن أن تشكل الدعاوى الجماعية نوعا من أنواع الابتزاز، حيث

---

[125] Klement, A. and Neeman, Z., (2004). "*Incentive structures for class actions lawyers*", Journal of Law, Economics and Organisation, Vol. 20, No. 1, PP. 102-24.

[126] Lahav, Alexandra D., (2004). *Fundamental Principles for Class Action Governance*, Indiana Law Review, Vol. 37, P.68.

[127] Anonymous, (2005). '*Class Action Fairness Act of 2005*', The National Law Journal, May 16.

قد يجبر محامي المدعين - أخذًا في الاعتبار قلة المخاطر التي يتعرض لها هؤلاء المحامين - المدعى عليهم على التسوية في دعاوى غير جدية أو غير ذي قيمة، وذلك بدافع الخوف من عملية التقاضي. ونظرًا لأن المدعين والمدعى عليهم لديهم مصالح وخبرات ومخاطر مختلفة في الدعاوى الجماعية، وبالتالي فإن هذه الاختلافات تخلق وضعا يمكن للمدعى عليهم فيه الموافقة على التسوية مقابل مبالغ لا علاقة لها بالجوانب الجدية للدعوى.[128]

وفي هذا الشأن، هناك بعض الحجج التي يسوقها ممثلوا قطاع الأعمال من مختلف القطاعات الاقتصادية، ومن هذه الحجج أنه في الممارسة العملية يؤدي النظام الإجرائي المتحرر للدعاوى الجماعية إلى تمكين أعدادًا كبيرة من الدعاوى القضائية المتعلقة بانتهاكات غير مهمة أو غير موجودة بالنسبة للقوانين واللوائح التي تحكم الإعلان والتسويق والتسعير وممارسات الأعمال الأخرى، وكذلك الدعاوى المتعلقة بالخسائر قليلة القيمة للمستهلكين الأفراد. ومثل هذه الدعاوى، في الواقع، غالبًا ما تكون وسيلة لإثراء محامي أعضاء الدعاوى الجماعية، ولا تشكل آلية لضمان إنفاذ القواعد القانونية المهمة أو لتعويض المستهلكين. وفي نهاية المطاف، يمكن للمستهلكين دفع ثمن هذا التقاضي من خلال زيادة تكاليف المنتج دون تلقي أي فوائد في المقابل. ويمكن وصف ذلك على أنه مشكلة عدم فعالية أو الإفراط في الردع الذي ينتج عن المبالغة في التنفيذ.[129]

ومن الانتقادات الأخرى الموجهة للدعاوى الجماعية هو أن الدعاوى الخاصة لا تحقق الكثير بالنسبة لعنصر الردع. فالعديد من الدعاوى الجماعية المُتعلقة بالأوراق المالية ومكافحة الاحتكار هي قضايا مرفوعة فقط في أعقاب دعاوى إنفاذ حكومية. وبالتالي يمكن للمحامين الخاصين الاستفادة من الجهود الحكومية وجني ثمار تحقيق الحكومة الفعلي وتقليل استثماراتهم في اكتشاف الحقائق الباهظة الثمن. بالإضافة إلى ذلك، يقدم عدم استبعاد المخالفات غير الشائعة أو العادية للمدعى عليه وسيلة رخيصة وبسيطة للإستفادة من أي قضايا يتم رفعها وتحديدها ضد المدعى عليه. وفقًا لهذا الرأي، فإن الوظيفة التكميلية الوحيدة التي يؤديها المدعي العام الخاص هي مضاعفة عقوبات المخالفين. بمعنى أنها لا توفر مهارات بحث مستقلة، ولا مهارات قضائية خاصة، ولا حوافز غير مسيسة.[130]

وأيضًا من ضمن الانتقادات الموجهة للدعاوى الجماعية هو أن تكاليف المعاملة الخاصة بالدعاوى الجماعية مرتفعة بشكل فلكي. فيمكن القول عمومًا أن تكاليف الدعاوى الجماعية، بما في ذلك إجمالي المبالغ النقدية التي حصل عليها محامو الدعوى الجماعية، تغذي الجدل حول التعويضات الخاصة بالدعاوى الجماعية. ويمكن أن تتراوح تكاليف المعاملات، كما تم تحديدها بوحدة السنت على كل دولار تم الحصول علية كتعويض، إلى ما بين عشرين إلى ثمانين بالمائة. ومع ذلك، غالبًا ما يتم المبالغة في هذه الانتقادات والتي غالبًا ما ترتكز على أراء نظرية لا على بيانات تجريبية. فعلى الرغم من وجود عقبات كبيرة فيما يتعلق بالتقييم الواقعي لفوائد وتكاليف الدعاوى الجماعية، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى عدم

---

[128] Edward Brunet, (2000). *Two Phases of Class Action Thinking: The Dam Period is replaced by the Present Coffee Improving Class Action Efficiency by Expanded Use of Parens Patriae Suits and Intervention*, 74 TUL. L. REV., PP. 1919, 1926; Brunet, Edward, (2003). *Class Action Objectors: Extortionist Free Riders or Fairness Guarantors,"* University of Chicago Legal Forum: Vol. 2003: Iss. 1, Article 10, P.403.

[129] Deborah R. Hensler, Nicholas M. Pace, Bonita Dombey-Moore, Beth Giddens, Jennifer Gross, and Erik K. Moller, (2000). *Class Action Dilemmas: Pursuing Public Goals for Private Gain, Santa Monica*: RAND Institute for Civil Justice, P.52.

[130] Deborah R. Hensler, Christopher Hodges and Ianika Tzankova, (2016). *Class Actions in Context How Culture, Economics and Politics Shape Collective Litigation*, (Edward Elgar Publishing Limited), P.232.

وجود معلومات عن القضايا التي تم الفصل فيها، تشير العديد من الدراسات التجريبية إلى أن الدعاوى الجماعية لا تكاد تكون فعالة كما يعتقد النقاد.[131] فقد توصلت إحدى الدراسات إلى أنه مقابل كل دولار يتم استرداده في دعوى جماعية مشتركة تصل أتعاب المحاماة والتكاليف الأخرى إلى عشرون بالمائة، بينما يحصل أعضاء الدعوى الجماعية على الثمانون بالمائة المتبقية.[132] وبموجب هذه الإحصائية يمكن القول أن الدعاوى الجماعية توفر وسيلة فعالة إلى حد ما لتعويض المدعين. وقد توصلت دراسة أخرى أجريت على أربعين دعوى من أكبر الدعاوى الجماعية التي تم كسبها في الولايات المتحدة أن عمليات التعويضات في دعاوى مكافحة الاحتكار كانت في الواقع كبيرة للغاية. وبالتالي تشير هذه الدراسات إلى أنه قد يكون هناك مبالغة في المشاكل المتعلقة بنظام الدعاوى الجماعية في الولايات المتحدة.[133]

المبحث الثالث: التقاضي الجماعي في النظام القانوني المصري

في ضوء ما سبق من دراسة، سوف نلقي الضوء على منطق وفكرة التقاضي الجماعي في ظل التشريع المصري. ومن المعروف أن القضاء الامريكي يُطبق نظام مرحلة ما قبل المحاكمة، وهي تُعتبر بداية وجود الدعوى الجماعية، إذ أنه في تلك المرحلة يتم منح الدعوى شهادة على أنها دعوى جماعية، وأنه يمكن الإعلان عنها على هذا الأساس، فيمكن لكل ذي مصلحة أن يقوم بالانضمام اليها بموجب صحيفة مكتوبة يتم إيداعها ملف الدعوى.

أما بالنسبة للتشريع المصري فإنه لم يتبنى فكرة التقاضي على مرحلتين في القانون المدني، ويقصد بعبارة المرحلتين هنا، مرحلة ما قبل المحاكمة ومرحلة المحاكمة، وإنما أتاح لكل شخص له مصلحة وصفة أن يتقدم برفع دعواه مباشرة أمام القاضي ليقوم بنظرها.[134] ومع ذلك تكفي المصلحة المحتملة إذا كان الغرض من الطلب الإحتياطي لدفع ضرر مُحدق أو الإستيثاق لحق يُخشى زوال دليله عند النزاع فيه. وتقضي المحكمة من تلقاء نفسها، في أي حالة تكون عليها الدعوى بعدم القبول في حالة عدم توافر هذه الشروط. ويجوز للمحكمة عند الحكم بعدم قبول الدعوى لانتفاء شرط المصلحة أن تحكم على المدعي بغرامة إجرائية لا تزيد عن خمسمائة جنيه إذا تبينت أن المدعي قد أساء إستعمال حقه في التقاضي.

وبالتالي، يعتبر شرطي المصلحة والصفة هما أساس اللجوء الي القضاء المصري، تمامًا مثل ما يشترطه نظام الدعوى الجماعية في القانون الأمريكي، وهو أن يكون لصاحبها مصلحة تتحقق بوقوع ضرر حقيقي عليه. ولكن يُثار التساؤل عما إذا كان القانون المصري قد وضع حدًا أقصى لعدد المدعين في الدعوى الواحدة، وهل يمكن لآخرين من غير المدعين الأصلين الانضمام للدعوى المرفوعة، وما هو الحد الزمني المتاح لهم في الانضمام للدعوى؟

وفقًا لقانون المرافعات المدنية، يجوز لكل ذي مصلحة أن يتدخل في الدعوى منضمًا لأحد الخصوم أو طالبًا الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى. ويكون التدخل بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو بطلب يقدم شفاهةً في الجلسة في حضورهم ويثبت في محضرها ولا يقبل التدخل بعد إقفال باب

---

[131] Myriam Gilles & Gary B. Friedman, (2006). *Exploding the Class Action Agency Costs Myth: The Social Utility of, Entrepreneurial Lawyers*, 155 U. Pa. L. Rev. 103, PP. 106-08.

[132] Rubenstein, William B., (2004). *On What a Private Attorney General is - and Why it Matters*. Vanderbilt Law Review, Vol. 57, No. 6, P. 2129.

[133] Tzankova, I., Hensler, D. R., & Hodges, C., (Eds.) (2016). *Class actions in context: How culture, economics and politics shape collective litigation*. Edward Elgar Publishing, P.23.

[134] وذلك وفق المادة 3 من قانون المرافعات المدنية و التجارية والتي نصت على أنه (لا تقبل أي دعوى كما لا يقبل أي طلب أو دفع إستنادًا لأحكام هذا القانون أو أي قانون آخر، لا يكون لصاحبه فيها مصلحة شخصية ومباشرة وقائمة يقرها القانون.

المرافعة.[135] وبالتالي، لا يوجد ما يدل على أن المشرع المصري قد وضع حد أقصى لعدد المدعين في الدعوى الواحدة، وإنما تركها مُطلقة بلا قيد، عدا قيد واحد وهو المصلحة التي هي في الأصل شرط قبول الدعوى، ومن ثم فإنه يجوز لغير المدعين الأصليين الانضمام إلى الدعوى المرفوعة. ولكن المُشرع المصري وضع حدًا زمنيًا لذلك التدخل، وهو تاريخ قفل باب المرافعة، ومن ثم فلا يقبل أن يتقدم طرف اخر من الغير بطلب فتح باب المرافعة لتقديم طلب تدخل للمحكمة. وإنما يعتبر طلب التدخل في الدعوى معروض على المحكمة بمجرد عرضه عليها أثناء تداولها حتى لو لم يتم سداد الرسم المستحق.[136] وبناء عليه، نجد أن المشرع المصري أتاح التقاضي لكل من تضرر من واقعة معينة كما أجاز الانضمام في الدعاوى بشروط مُحددة.

وفي هذا السياق، قد يكون من المفيد عمل مقارنة مُختصرة بين التشريعين المصري والأمريكي بخصوص الدعوى الجماعية من حيث نظرها والحكم فيها، وهو ما سوف نسرده في النقاط التالية:

أولًا : أهداف الدعوى الجماعية

نجد أن الهدف الأول للدعوى الجماعية هو نظر الدعاوى الفردية قليلة القيمة من حيث التعويض المطلوب فيها مقارنة بمصاريف تلك الدعوى التي تكون بالفعل اكثر من قيمة ذلك التعويض، ويتم سداد رسوم الدعوى من قبل ممثلين المدعين، ثم يتم تقسيمها على المدعين في نهاية الحكم فيها.

أما بالنسبة للتشريع المصري، فقد تم النص على أن يُقيد قلم كتّاب المحكمة صحيفة الدعوى إذا كانت مصحوبة بما يدل على سداد الرسوم المقررة قانونًا أو إعفاء المدعي منها.[137] وهو ما يقطع بضرورة سداد الرسوم القضائية، ويتم سداد تلك الرسوم على أساس قيمة الدعوى .[138] وبالطبع فإن قيمة الرسم يتفق مع قيمة الدعوى لأنه يُحصّل بشكل نسبي من قيمة الدعوى إن كانت مُقدّرة القيمة، أما إذا كانت غير قابلة للتقدير فإنه يفرض عليها رسم ثابت.[139] وتجدر الإشارة هنا إلى أن قيمة هذه الرسوم تُعد قليلة القيمة نظرًا لأنها تُحتسب بالقرش، فهل يمكن أن توجد قيمة دعوى أقل من تلك المبالغ التي وردت بنصوص هذه المواد ؟

---

[135] المادة رقم 126 من قانون المرافعات المدنية والتجارية: الكتاب الأول: التداعي أمام المحاكم : تحت الباب السادس - الدفوع والإدخال والطلبات العارضة والتدخل في الفصل الثالث - الطلبات العارضة والتدخل.

[136] وهو ما أكدته محكمة النقض في قولها " ان طلب التدخل يعتبر معروضًا على المحكمة إذا ما إتبع فى شأنه الإجراء الذى نصت عليه المادة 126 من قانون المرافعات حتى ولو لم يكن طالبه قد أدى الرسم، ولئن كانت المادة 2/13 من القانون رقم 90 لسنة 1944 المعدل بالقانون رقم 66 لسنة 1964 بشأن الرسوم القضائية ورسم التوثيق فى المواد المدنية تقضى بأن تستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم أداء الرسم إلا أنه لم يرد نص ببطلان الإجراء جزاء عدم أدائه، انظر الطعن رقم 978 - لسنة 51 - تاريخ الجلسة 7 / 1 / 1988 - مكتب فني 39 رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 58.

[137] نص المادة 1/65 من قانون المرافعات المدنية

[138] نص عليه في مواد القانون رقم 90 لسنة 1944 المعدل بالقانون رقم 66 لسنة 1964 بشأن الرسوم القضائية فان رافع الدعوى يجب عليه ان يسدد الرسم المستحق عليها و المحدد طبقا لقيمة الدعوى.

[139] وتجدر الملاحظة هنا ان القانون 66 لسنة 1964 وإن كنا نجد فيه ان قيمة الرسوم تعد قليلة القيمة نظرا انه يحتسب بالقرش، اذ ورد التعديل على النحو التالي (.....تعدل المادة 3 (فقرة ثانية) - ويفرض في الدعاوى المستأنفة مجهولة القيمة رسم ثابت على النحو الآتي:

200 قرش على الاستئنافات التي تنظر أمام المحاكم الابتدائية.

300 قرش على الاستئنافات التي تنظر أمام المحاكم الابتدائية عن أحكام صادرة من القضاء المستعجل.

600 قرش على الإستئنافات التي تنظر أمام محاكم الاستئناف العليا". مادة 4- يفرض رسم ثابت مقداره 1500 قرش على الطعون بالنقض، ويفرض رسم ثابت مقداره 800 قرش على طلبات وقف تنفيذ الأحكام أمام محكمة النقض).

بالطبع توجد بعض الأضرار التي تلحق بالأفراد تقل قيمتها عن هذه المبالغ، إلا أنه لن يطالب بها أحدًا نظرًا لتفاهة قيمتها، ويمكن أن ندلل على ذلك بالضرر الواقع على مستخدمي الهواتف المحمولة من الرسوم الإدارية التي تفرضها الشركات دون مبرر على مجرد إستعمال الخط، في حين أنها تقوم بتحصيل كامل مستحقاتها المالية في مقابل الخدمة التي تقدمها بالاضافة الي الضرائب، وفي كثيرًا من الأحيان يتم خصم قروش مقابل المصاريف الإدارية والتي لا مبرر لها، ولكن متى إجتمع أولئك المستخدمين المتضررين فإن دعواهم تكون ذات قيمة. ولكن لم نجد مثل هذه الدعاوى في الواقع العملي في ساحة القضاء المصري.

ثانيًا: التصديق والإعلان

في الدعوى الجماعية كما سبق الذكر لابد أولًا أن تعترف المحكمة بأن الدعوى جماعية تخص فئة معينة من الافراد وتمنحها شهادة بذلك، وتكمن أهمية هذا التصديق في الإخطار الذي يترتب عليه والذي يتم به إعلام الكافه بوجود مثل هذه الدعوى، ويتم الإخطار بـأي طريق من طرق الإعلان سواء في الجرائد أو خلافه، وبموجب هذا الإعلان يتقدم المُتضررين من مثل ذات الفعل المقدم عنه الدعوى ويقدمون ادعاءات مكتوبة وتضم الي الدعوى المرفوعة.

أما في التشريع المصري فلا وجود لفكرة التصديق على الدعوى على أنها تعد أو تعتبر نوع محدد من الدعاوى بموجب شهادة تصدر من القاضي، وإنما ينظرها القاضي ويسبغ عليها وصفها القانوني الصحيح، وأيضًا لا يوجد في القانون المصري ما يُنظم إعلام الكافة بالقضية المرفوعه بقصد الانضمام إليها، وإنما ترك الانضمام في الدعوى لمن شاء من المدعين وأخضعه لرقابة المحكمة.

ثالثًا : مصاريف الدعوى

وفقًا للمادة (23) من القانون الفيدرالي للإجراءات المدنية بالولايات المتحدة الامريكية، يتم تمويل الدعوى الجماعية عند طريق ما يسمى بالصندوق المشترك، والذي – في غالب الاحيان – يقوم المحامي الموكل بالدعوى بدفع مصاريف الدعوى الي حين الانتهاء منها، وفي حالة الحكم لصالحة يقوم بالحصول على ما قام بدفعه من ذلك الصندوق الذي تنشأه المحكمة لكل دعوى على حدة. كما أن مصاريف المحاماة تحددها المحكمة (القاضي) بناءً على عدد ساعات العمل التي قام فيها المحامي بالعمل، وأيضًا بنسبة محددة من قيمة التعويض الذي تم الحصول عليه. أما عن الوضع في التشريع المصري فلا يوجد به مثل هذا الأمر، سواء من حيث تمويل الدعوى أو من حيث التزام المحكمة بإحتساب أتعاب المحاماة، بل إن كل مسألة من هذه المسائل ينظمها قانون معين دون أي تدخل من المحكمة.

رابعًا : التسوية وتوزيع التعويض

لما كان النظام القضائي المدني في الولايات المتحدة يختلف عن نظيره المصري بفكرة مرحلة ما قبل المحاكمة، فإنه يمكن ان يعرض المدعى عليه على المدعين تسوية القضية قبل أن تسلك سبيل المحاكمة، وتكون هذه التسوية تحت إشراف المحكمة وتنظمها المحكمة ولكن دون أن تعدل بها في حدود ما لا يضر بالمدعين. وبالنسبة لتوزيع مبلغ التسوية المُتفق عليه – في حالة كونه مبلغ مالي نقدي – فإن المحكمة تعين شخصا ينظم كل ما يخص ذلك، وتضاف هذه التكلفة الي مصاريف الدعوى. أما بالنسبة للتشريع المصري فنجد أنه لا يُلزم القاضي بأن ينظم الصلح بين المدعين، بمعنى أن عملية التسوية تتوقف على إرادة الأطراف، والدور الأساسي الذي يقوم به القاضي هو إثبات ذلك الصلح وإنهاء الدعوى به دون التدخل في موضوع ذلك الصلح، وقد ذكرنا الصلح هنا لأنه يعد الأقرب للتسوية في النظام القانوني

الأنجلوأمريكي. وبالنسبة لتوزيع مبالغ التعويض، فإن المحكمة في التشريع المصري تغل يدها بمجرد صدور الحكم، ولا شأن لها بتقسيم مبالغ التعويض بين المدعين، إلا إذا كان من طلبات الدعوى فتقضي به المحكمة وفق ما تراه وتنص عليه في حكمها.

خامسًا : تمثيل المدعين

تقوم فكرة الدعوى الجماعية في القانون الأمريكي على أن عدد كبير من الأفراد وقع عليهم ضرر مماثل من التصرف الخاص بذات المدعى عليه، وأن نشاط المدعى عليه يتسم بالإتساع من حيث ضخامة الإنتاج أو من حيث تعدد الخدمات التي يقدمها، مثل أن يكون المدعى عليه بنك أو شركة برمجيات، مما يجعل المتعاملين معه بلا عدد ومن ثم سمح القانون بأن يقوم أحد المتضررين وليس المحامين بتمثيل باقي المدعين بالدعوى، ويكون من حق ذلك الشخص اتخاذ القرارات المهمة في الدعوى ، ومن أهمها قرار التسوية، ويصدر بشأن تعيينه ممثلا عن أعضاء الدعوى الجماعية قرارًا من المحكمة بهذه الصفة. ومن ثم فقد إستحدث نظام الدعوى الجماعية فكرة التمثيل وليس الإنابة أو الوكالة القانونية. أما في القانون المصري فلا يوجد لهذا النظام أي صدى في إجراءات التقاضي، وإنما إعترف فقط بالوكالة القانونية للحضور أمام المحكمة، كما لا توجد فكرة أن أحد المدعين له حق إدارة الدعوى واتخاذ القرارت الهامة بها.

سادسًا : قيمة الدعوى

لا يشترط القانون الأمريكي أي وجود لقيمة مُحددة بالنسبة للدعوى الجماعية، وذلك لأن الدعوى في الأصل تُقدّر بجملة المطالبات الموجودة بها، والتي قد تصل إلي مليارات الدولارات، وأيضًا لا توجد صعوبة في تحديد الإختصاص القضائي، وذلك مقارنةً بالوضع في التشريع المصري، لأن الإختصاص ينعقد للقاضي الفرد أيا كانت قيمة الدعوى. ولكن، إذا تصورنا وجود مثل هذه الحالة في الوضع المصري، فإن المشرع قد عالج تقدير قيمة الدعوى في هذه الحالة على حسب وحدة السبب القانوني.[140]

فوفقًا لقانون المرافعات المدنية والتجارية، إذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة ناشئة عن سبب قانوني واحد كان تقدير الدعوى باعتبار قيمتها الإجمالية، فإن كانت ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة كان التقدير باعتبار قيمة كل منها على حدة. أما إذا تضمنت الدعوى طلبات تعتبر مندمجة في الطلب الأصلي فتقدر قيمتها بقيمة هذا الطلب الأصلي فقط.

وقد قضت محكمة النقض، في شرح السبب القانوني الواحد، بأنه يقصد بالسبب القانونى الواقعة التى يستمد منها المدعى حقه فى الطلب، ولا تتغير بتغير الحجج القانونية والأدلة الواقعية التى يستند إليها فى طلبه.[141] ولما كان ذلك، فإن السبب القانوني هو الفعل المؤدي الي السبب الذي من أجله تم تحريك الدعوى، فقد نص قانون المرافعات المدنية والتجارية على أنه إذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سبب قانوني واحد كان التقدير باعتبار قيمة المدعى به دون التفات إلى نصيب كل منهم فيه.

وقد قضت محكمة النقض بأن تحديد مفهوم السبب يرجع إلى تقدير المحكمة على النحو التالي: تنص المادة 39 من قانون المرافعات على أنه إذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر

---

[140] المادة 38، 39 من قانون المرافعات المدنية والتجارية.

[141] الطعن رقم 215 - لسنة 47 - تاريخ الجلسة 23 / 6 / 1980 - مكتب فني 31 رقم الجزء 2 - رقم الصفحة 1840: الطعن رقم 4536 - لسنة 80 - تاريخ الجلسة 27 / 3 / 2012 - مكتب فني 63 رقم الصفحة 512.

بمقتضى سبب قانونى واحد، كان التقدير باعتبار قيمة المدعى به دون إلتفات إلى نصيب كل منهم فيه. ولمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تقدير وحدة السبب ولا رقابة لمحكمة النقض عليها مادامت قد حصلت هذه الوحدة بناء على أسباب واقعية سائغة.[142] وأيضًا قضت محكمة النقض بأن النص فى المادة 39 من قانون المرافعات على أنه، إذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سبب قانونى واحد كان التقدير باعتبار قيمة المدعى به دون التفات إلى نصيب كل منهم فيه، تدل هذه العبارة على أنه إذا تعدد الخصوم في الدعوى - مدعين كانوا أو مدعى عليهم - فإن الأصل فى تقدير قيمة تلك الدعوى يكون بقيمة نصيب كل من المدعين أو بقيمة المطلوب من كل من المدعى عليهم على حده، إلا أنه إذا كانت الدعوى تستند إلى سبب قانونى واحد فإنها تُقدر باعتبار مجموع المطلوب فيها دون إلتفات إلى نصيب كل منهم فيه، والمقصود بالسبب القانونى فى مفهوم تلك المادة هو الواقعة التى يستمد منها كل خصم الحق فى طلبه، وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التى يستند إليها الخصوم.[143]

وبناء عليه فإن الإختصاص ينعقد في حالة إقامة تلك الدعوى الي المحكمة التي تدخل الدعوى في نصابها القيمي، وقطعًا ستكون المحكمة الكلية وليس الجزئية، وذلك نظرًا لقيمة المبلغ المطلوب سداده ولأنه عن سبب قانوني واحد. أما اذا تم رفع الدعوى دون تحديد مبلغ التعويض فإن الإختصاص ينعقد أيضًا للمحكمة الكلية. وأحيانًا ترفع القضايا بهدف طلب إصدار أمر قضائي مُحدد، وبالتالي سوف تكون غير محددة القيمة، وتوجد هذه الفرضيه في الدعاوى المُتعلقة بالأضرار البيئية.

والخلاصة أن التشريع المصري لم يُنكر على أحد حق اللجوء للقضاء متى توافر لديه شَرطي المصلحة والصفة اللتان نص عليهما قانون المرافعات، إلا أنه لم يعرف نظام الدعوى الجماعية لفئة المستهلكين في القانون المدني.

أما بخصوص ما ورد بقانون العمل الموحد، بخصوص علاقات العمل الجماعية والمفاوضة الجماعية وتعريف المفاوضات الجماعية، فقد نص قانون العمل الموحد على أن المفاوضة الجماعية هي الحوار والمناقشات التي تجري بين المنظمات النقابية العمالية وبين أصحاب الأعمال أو منظماتهم، من أجل تحسين شروط وظروف العمل وأحكام الاستخدام، أو التعاون بين طرفي العمل لتحقيق التنمية الاجتماعية لعمال المنشأة، أو تسوية المنازعات بين العمال وأصحاب الأعمال. ويمكن القول أن هذه المفاوضات الجماعية ليس لها علاقة بفكرة الدعوى الجماعية، بل قصد بذلك تسوية المنازعات دون اللجوء للقضاء، وهو ما يخالف في الأساس سبيل الدعوى الجماعية، والتي ترجع الأمر للقضاء.[144]

---

[142] الطعن رقم 2499 - لسنة 52 - تاريخ الجلسة 7 / 5 / 1986 - مكتب فني 37 رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 523.
[143] الطعن رقم 390 - لسنة 46 - تاريخ الجلسة 26 / 5 / 1980 - مكتب فني 31 رقم الجزء 2 - رقم الصفحة 1497.
[144] مادة رقم 146 من القانون رقم 12 لسنة 2003 الصادر بتاريخ 07 / 04 / 2003 (قانون العمل الموحد) بالكتاب الرابع.

3 اقتصاديات الدعوى الجماعية

مقدمة

يمكن القول بأنه لم يعد هناك خلاف حول أهمية وجود نظام قانوني وقضائي فعّال للتنمية الاقتصادية. وقد أبرز الاقتصاديون أهمية تأمين حقوق الملكية وإنفاذ عقود التنمية الاقتصادية منذ كتابات آدم سميث[145]. في الواقع، لا تقوم المؤسسات القانونية فقط بدورًا تكميليًا أو عرضيًا في التنمية الاقتصادية، ولكنها تعتبر شرطًا أساسيًا لعمل اقتصاد السوق. وهذا الدور للمؤسات القانونية معترف به الآن من قبل القانونيين، والاقتصاديين، وعلماء السياسة، وأعضاء المؤسسات المانحة الدولية على حد سواء. وبالتالي، فإن الفشل في ضمان وإنفاذ الحقوق والمعايير القانونية يعتبر من المعوقات الاقتصادية، إن لم يمكن وصفه بالمدمر اقتصاديًا.[146]

فعلى سبيل المثال، عندما لا تعمل المحاكم على تنفيذ الالتزامات التعاقدية، فقد يكون هناك عدم استعداد عام لدى الأفراد أو عدم إرادة للدخول في عملية تبادل سوقية مجهولة النتائج، مما يؤدي إلى خسارة في الإنتاجية وعرقلة التنمية الاقتصادية طويلة الأجل. وبالتالي، عندما لا يعمل النظام القضائي بكفاءة في بعض الدول، تكون الشركات الراغبة في ممارسة الأعمال التجارية في هذه الدول مُضطرة للعمل في ظل حماية قانونية ضعيفة، مما يولد قدرًا كبيرًا من عدم اليقين في الأنشطة الاقتصادية، ويزيد من تكاليف المعاملات، ويفتح المجال لفرص الاستغلال غير المشروعة. وفي مثل هذه البيئة، قد يصبح من المستحيل تأمين الاستثمارات الدولية، حيث لا يملك المستثمرون وسيلة لتأمين رأس مالهم. إن أي سياسة لجذب الاستثمار الأجنبي - عن طريق تخفيض الضرائب أو تسهيل دخول وخروج رأس المال - لن تفيد كثيرًا عندما يواجه المستثمرون مشاكل عديدة في استرداد الديون، بسبب الإدارة القضائية غير الكافية وغير الفعّالة.[147]

إن العلاقة بين العدالة والاقتصاد هي علاقة تبعية وتبادلية. بمعنى أن أي هيكل قضائي يمكن له أن يساعد في تسهيل عملية التنمية الاقتصادية أو عرقلتها، ومن ناحية أخرى، قد تسمح عملية التنمية الاقتصادية بتحسين أداء النظام القضائي. كذلك يحدد الاقتصاد كمية الموارد والتكنولوجيا الموجودة تحت تصرف النظام القضائي، ولكن أي تغير في كفاءة النظام القضائي يمكن أن يؤثر على النمو الاقتصادي. وعمومًا هناك بعض الشواهد على أن كفاءة واستقلال وفعالية النظام القضائي كانت جميعها عوامل رئيسة للتنمية الاقتصادية على المدى الطويل. علاوةً على ذلك، فإن الفشل في توفير شبكة أمان قانونية يكون له آثار اجتماعية مهمة، حيث تشكل الأطر والمؤسسات القانونية غير الفعّالة عقبة خطيرة أمام سياسة التخفيف من وطأة الفقر، مما يضفي على الطابع المؤسسي صفة استبعاد بعض فئات المجتمع من المشاركة في التنمية. فبدون حماية حقوق الإنسان والملكية، وبدون وجود إطار شامل للقوانين لا يمكن تحقيق التنمية

---

[145] Smith, Adam (1776 [1981]), *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*, edited by R.H. Campbell and A.S. Skinner, 2 vol., Indianapolis: Liberty Fund.

[146] Schäfer, Hans-Bernd, (1998). '*The significance of a well-functioning civil law in the development process'*, paper presented at a conference of the Latin American Law and Economics Association, Quito, Ecuador, 15–17 June.

[147] Francisco Cabrillo, (2008). *The Economics of Courts and Litigation*, Edward Elgar Publishing Limited, P.3.

العادلة. وبالتالي، يجب على الحكومة أن تتأكد من أن لديها نظامًا فعالًا للملكية والعقود والعمل والإفلاس والقوانين التجارية وقوانين الحقوق الشخصية، والعناصر الأخرى لنظام قانوني وقضائي شامل يُدار بشكل فعّال ونزيه.

إن الإصلاح القضائي ليس سوى جزء من جسم أكبر، ألا وهو الإصلاح القانوني. ويشمل الإصلاح القانوني عمومًا، كل شيء بدءًا من كتابة أو مراجعة القوانين التجارية، وقوانين الإفلاس، وقوانين الشركات، من خلال إصلاح الهيئات التنظيمية وتعليم المسؤلين عن صياغة التشريعات كيفية صياغتها بالشكل الذي يعزز الاستثمار الخاص.[148] ومن ناحية أخرى، يشير الإصلاح القضائي بشكل عام إلى الإجراءات المتخذة داخل المحاكم والإختصاص القضائي للحكومة. ومن الناحية العملية، تتمثل جهود الإصلاح القضائي في التركيز على معالجة القضايا المتعلقة مباشرة بقدرة المحكمة، مثل الأجور، وعدد الموظفين، والبنية التحتية للمحكمة والتكنولوجيا. ولكن في الآونة الأخيرة، تحول التفكير نحو توسيع نطاق الإصلاح القضائي، حيث يتم التركيز الآن على الجوانب التنظيمية، والإدارة، والحوافز، والتعليم. وهذا الإصلاح يكون موجه إلى المحاكم بجميع أنواعها وحالاتها، دون استبعاد الأجهزة المسؤولة عن السلطة القضائية وتحقيق العدالة. علاوة على ذلك، يجب ألا تهدف الإصلاحات إلى زيادة قدرة المحكمة فحسب، بل أيضًا إلى تفعيل نظام المساءلة ومسائل الحوكمة.

ومن العوامل الأخري التي يمكن أن تساهم في الإصلاح القضائي، هو تسليط الضوء على أهمية إنجاز الإجراءات القانونية دون تأخير لا مبرر له، والاعتراف بأهمية تخصيص الموارد القضائية بما يتناسب مع طبيعة القضايا المعنية. ولقد أتاح الفقه القانوني الفرصة لتطبيق الاقتصاد كأداة لتحسين المحاكم وإقامة العدل.[149] فمن المعروف من الناحية الاقتصادية أن وظيفة المحاكم مهمة للغاية، بحيث لا يمكن تركها في أيدي أي مجموعة معينة من ذوي المصالح. في الواقع، يمكن القول أن المتقاضين والمحامين يستخدمون العديد من موارد المحاكم حسب رغباتهم. وبناء على ذلك يتيح التصميم الضعيف للقانون الإجرائي في العديد من الدول (سواء كان معقدًا أو يشتمل على سلطة تقديرية واسعة) الفرصة للمحامين وعملائهم لإمكانية استغلال المسائل الإجرائية في الدفاع بدلًا من الجوهر القانوني.[150]

وأحد الأسباب الرئيسة للتأخير القضائي هو أن المؤسسة القانونية قد بالغت في الحرص على دقة الأحكام أو دقة عملية التقاضي علي حساب التكاليف. حيث تميل المحاكم، دفاعًا عن مبدأ الحق في محاكمة عادلة ونزيهة، إلى المبالغة في أهمية الدقة في عملية التقاضي. ففي كثير من الأحيان، قامت المحاكم بإهمال واضح لقيمة التكلفة والتأخير القضائي. وقد إفترضت أو اعتبرت أن قيمة الدقة القضائية هي ببساطة مسألة جوهرية، وتتعامل المحاكم مع القواعد الإجرائية (وكذلك القانون الموضوعي) على أساس أهمية الزيادة في الدقة المتعلقة بعملية التقاضي. إن تطبيق القانون بشكل صحيح على وقائع القضية دون الإلتفات إلى التكاليف والوقت هو سوء إدارة واضح للموارد الاقتصادية. ويصاحب الزيادة في الدقة تكاليف اجتماعية، لأنها تستلزم إجراءات قانونية تستغرق وقتًا أطول وأكثر قيمة.[151]

---

[148] Messick, Richard E., (1999), *Judicial reform and economic development*, *The World Bank Research Observer*, 14 (1), 117–36, P.118.

[149] Woolf, Lord, (1996). *Access to Justice: Final Report to the Lord Chancellor on the Civil Justice System in England and Wales*, London: HMSO, P.44.

[150] Francisco Cabrillo, (2008). *The Economics of Courts and Litigation*, Edward Elgar Publishing Limited, P.5.

[151] Priest, George L., (2000). *Economics of Class Actions*, Faculty Scholarship Series. 633, P.481.

فيجب أن تتخذ المحاكم قرارات مهمة بشأن تخصيص الموارد التي تتناسب مع طبيعة القضايا المعنية. وتعتمد درجة الدقة الأمثل إجتماعيًا على الموازنة بين القيمة الاجتماعية للدقة القضائية والتكلفة المُصاحبة لها، وعادة ما تأتي الدقة القضائية بتكلفة، ولكن بعد نقطة معينة تكون المكاسب الحدية للدقة أقل من التكاليف السائدة التي تم التضحية بها، وبذلك يمكن القول أن أهمية التناسب في التكاليف وأهمية قرارات تخصيص الموارد يشكل تحولًا كبيرًا في الفقه القانوني التقليدي.

وهناك تكاليف كبيرة للتأخير القضائي، فهناك خلل مُرتبط بمنفعة التعويض بمرور الوقت، بمعنى أنه قد لا يكون الوصول إلى قرار صحيح بعد عشر سنوات من وقوع الحادث مفيدًا للطرف المضرور من حيث قيمة التعويض.[152] إن مقدار الوقت الذي تخصصه المحاكم لقضية واحدة يعني أن الشكاوى الأخرى لا تحظى بالاهتمام الواجب. علاوة على ذلك، وربما الأهم من ذلك، لن يتم الاستماع إلى شكاوى أخرى أبدًا، لأنه لن يتم تقديمها إلى المحكمة أبدًا. ويعتبر الوصول إلى الحقيقة مع يقين كامل هو هدف مُكلف للغاية. فبالرغم من معقولية الافتراض القائل بأن زيادة الموارد المُستثمرة تزيد من احتمالية الوصول إلى القرار الصحيح، إلا أن هناك عوائد حدية متناقصة لهذه الاستثمارات. علاوةً على ذلك، يكون من واجب الدولة تخصيص مواردها بكفاءة بين قطاعات عديدة، بما في ذلك الصحة والدفاع والتعليم، ومن الواضح أن القطاعات الأخيرة قد تعاني من نقص الموارد، وذلك نتيجة لمحاولة الوصول إلى الحقيقة (بأي ثمن)، حيث يمكن إنفاق هذه الأموال بشكل مختلف. وهناك مضيعة لرأس المال البشري، حيث يمكن تخصيص الوقت الذي يقضيه المحامون والقضاة وجميع الأطراف الأخرى بشكل أفضل في الأنشطة الأخرى. ولكن المحامين، على وجه الخصوص، هم المستفيدون من هذا الضعف داخل هياكل المحاكم.[153] وبناءً على ذلك، يمكن القول أن الدعوى الجماعية قد تكون من الأليات القانونية الإجرائية التي من شأنها التقليل من عيوب وأوجه القصور في النظام القضائي، وذلك إذا تم تطبيقها بشكل صحيح. ولتحليل الجوانب الاقتصادية للدعاوى الجماعية، فقد قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: أثر الدعوى الجماعية على الكفاءة الاقتصادية.

المبحث الثاني: دور الدعوى الجماعية في إنتاج السلع العامة.

المبحث الثالث: الفوائد والتكاليف الاقتصادية في الدعاوى الجماعية.

المبحث الرابع: اقتصاديات التنازل عن الدعوى الجماعية.

المبحث الخامس: دور الدعوى الجماعية في إنفاذ التشريعات الاقتصادية.

---

[152] Zuckerman, A.A.S., (ed.) (1999). *Civil Justice in Crisis: Comparative Perspectives of Civil Procedure*, Oxford and New York: Oxford University Press.P.7.

[153] Francisco Cabrillo, (2008). *The Economics of Courts and Litigation*, Edward Elgar Publishing Limited, P.6.

المبحث الأول: أثر الدعوى الجماعية على الكفاءة الاقتصادية

من الممكن استخدام أدوات التحليل الاقتصادي والكفاءة الاقتصادية من أجل معرفة أثار الدعوى الجماعية على النظام القضائي والنظام الاقتصادي عمومًا. وعلى وجه الخصوص، يقدم علم الاقتصاد طريقتين متكاملتين لإجراء مثل هذا التحليل. تتعلق الطريقة الأولى بالأسلوب الذي من خلاله يمكن معرفة أثر الدعوى الجماعية على الكفاءة والرفاهية الجماعية. وتتعلق الطريقة الثانية بتقديم إطار تحليلي لهذه الآلية القانونية ودراسة كيفية عملها، وبالتالي تحديد الظروف والطرق التي من خلالها يمكن للدعوى الجماعية أن تعزز من الرفاهة الاجتماعية. ولكن، حتى يكون هذا التحليل مثمرًا، يجب أولًا تحديد الشروط الأولية للدعوى الجماعية، بمعنى تحديد الظروف التي يكون فيها التنظيم التشريعي والدعاوى الفردية غير فعّالين في حماية المدعيين المضرورين. بمعنى أنه يجب أن نحدد السياق الذي يؤدي إلى فشل التنظيم التشريعي في حماية المضرورين، وهو شرط أساسي لإدخال أداة قانونية جديدة.[154]

وشروط تقديم الدعوى الجماعية هي:

- وجود ادعاءات فردية مجزأة، وغالبًا ما تكون قيمة هذه الادعاءات أقل (بالنسبة لكل مدعي) من تكلفة التقاضي الفردي، أو وجود ادعاءات تنطوي عمومًا على رفع دعاوى فردية باهظة الثمن.
- التجانس الكافي بين الادعاءات الفردية حتى يكون القرار الصادر من المحكمة، قرار ذات (مقاس واحد يناسب الجميع)، وهذا التجانس يُمكّن المدعيين من متابعة الدعوى الجماعية والالتزام بها.
- عدم نجاح عملية التقاضى أو سوق التقاضى العادي، ونتيجة لذلك لا يتم تقديم بعض الادعاءات، بغض النظر عن مدى موضوعيتها، حتى أن بعض الأفراد غير قادرين على ممارسة حقهم في التقاضي.
- عدم وجود تنظيم تشريعي يقدم بديلًا عمليًا لحل المشكلات السابقة.

إن الفائدة العملية للدعوى الجماعية تتوقف على ظروف معينة، ومن ضمن هذه الظروف تلك التي لا تُمارس فيها بعض الحقوق المُقررة بموجب القانون، أو أنها تُمارس بشكل غير كامل، وذلك بسبب عدم التوافق بين ما يفرضه القانون من الناحية النظرية والحوافز المادية المقدمة للأفراد للإنصياع لهذه القوانين. وعمومًا، مثل هذه الظروف ليست بالأمر الجديد على فقه القانون والاقتصاد، فعلى سبيل المثال تظهر هذه الظروف أيضًا في حالة حقوق الملكية. فمجرد إمتلاك الحق لا يؤدي بالضرورة إلى ممارسته، حتى ولو كانت هذه الممارسة ملاءمة وفعالة من الناحية الاجتماعية.[155] وهذه الحالة تخلق نوع من عدم الاستمرارية في القوانين، وتجعلها غير مكتملة. وبالنسبة للملكية، على سبيل المثال، تحدث الحالة السابقة عندما يكون هناك تجزئة مفرطة لحقوق الملكية، أو عندما يكون هناك بعض العيوب في السوق (مثل عدم وجود سوق منافسة كامل)، والتي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف عملية التبادل أو المعاملات، مما يؤدي إلى فشل في السوق.

ويتمثل الحل في عملية إعادة تنظيم مؤسسية، والتي ينتج عنها تخفيض في هذه التكاليف وتشجيع إعادة تخصيص الحقوق حتى ولو بطريقة قسرية في بعض الأحيان. ومن الأمثلة على ذلك تجميع الحقوق في

---

[154] Silver C., (1999). '*Class Actions – Representative Proceedings*', in Bouckaert B. and De Geest G. (eds), Encyclopedia of Law and Economics, Edward Elgar, Cheltenham- Northampton, P. 194.

[155] Barzel y., (1997, 2nd). *Economics Analysis of Property Rights*, Cambridge University Press, Cambridge-New York-Melbourne, P.36.

حالة مجموعات أو اتحادات براءات الاختراع،[156] وأنظمة الترخيص الإلزامية التي يتم أنشاءها للملكية الفكرية، أو المؤسسات العامة في مجال مكافحة الاحتكار، وكذلك نزع الأراضي الخاصة للمنفعة العامة.[157] وبالتالي، من خلال اعتبار المدعيين المضرورين هم أصحاب "حقوق ملكية" في عملية تقاضي محددة، والتي قد يشتمل إنفاذها على تكاليف تتجاوز المزايا الفردية المتوقعة، يمكننا تفسير الدعوى الجماعية كنظام يتبع مسارًا قضائيًا مشابهًا لذلك المتبع في عملية الإتحادات أو التجمعات بالنسبة لحقوق الملكية، أي تجميع الحقوق الفردية عندما تكون ممارسة هذه الحقوق غير ممكن في السوق القضائي (أو يتم ممارستها بشكل محدود)، بسبب الظروف غير الملاءمة التي تجعل الفائدة الصافية للدعوى الفردية سلبية.

وبشكل عام، تتمثل هذه الظروف غير العادية في تفتت الدعاوى الفردية، مصحوبة بتكاليف التنسيق بين مجموع المضرورين، كما تتمثل في الحجم المحدود للتعويضات الفردية (ما يسمى بالمطالبات الصغيرة)، وأيضًا في عدم التكافؤ بين المدعين والمدعى عليه، وخصوصًا من حيث توافر المعلومات، والقدرة على إدارة مخاطر التقاضي، ومدى توافر الموارد المالية. وبالتالي، فإن إنشاء تجمعات من الحقوق الفردية يمكّن المضرورين من الوصول إلى تقنية أو وسيلة التقاضي الأقل تكلفة، وبالتالي الوصول لهدف تحقيق العدالة.

وتتعلق الكفاءة الإنتاجية بتحقيق العدالة بجانبي العرض والطلب، حيث أنه في السوق القضائية يتفق الجانبين (العرض والطلب) معًا على تحقيقها، وإن كان يتم ذلك لأسباب مختلفة. في الواقع، تسمح الدعوى الجماعية بظهور ما يسمى بالاقتصاد القضائي، والذي ينتج عنه في جانب الطلب وفورات الحجم في عملية التقاضي، وذلك من خلال تجميع المطالبات الصغيرة التي تؤدي إلى إنخفاض التكاليف الفردية مع تزايد عدد المدعين.[158] ومن ناحية أخرى، في جانب العرض هناك أيضًا انخفاض في التكاليف إذا كانت عملية تجميع المطالبات الفردية تسمح بالادخار الإجمالي للموارد، التي كانت ستنفق على الدعاوى الفردية المتعددة، بشرط ألا يتم إهدار المدخرات التي توفرها عملية التجميع بزيادة في عدد الدعاوى القضائية.

بالإضاقة إلى ذلك، يوجد جانب أخر من الكفاءة الاقتصادية مرتبط بالطبيعة الاقتصادية للدعوى الجماعية، والذي يهدف إلى التوفيق بين المصالح المختلفة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة. في الواقع، يتعين على نظام الدعوى الجماعية، إذا ما تم تطبيقه بشكل صحيح، أن يقدم مجموعة من الحوافز المتميزة التي تتفق معًا على إنتاج ثلاثة مخرجات مختلفة، وتتمثل هذه المخرجات في ربح للمحامي، وجبر الضرر الذي لحق بالمدعيين، وتحقيق الردع الذي يمنع إرتكاب أي أعمال ضارة بالمجتمع، (مع الأخذ في الاعتبار أن الردع يقلل من التكلفة الاجتماعية، إذا نظرنا إلى هذه التكلفة من ناحية الأثار الخارجية السلبية للتعاملات الاقتصادية).

بمعنى آخر، يتمثل دور الدعوى الجماعية في التوفيق بين المصالح الفردية الخاصة بالمضرورين وبين المصلحة الجماعية للمجتمع، وذلك عن طريق استخدام أو المرور خلال المصلحة الخاصة لمحامي الدعوى الجماعية. وبالتالي فإن الدعوى الجماعية تعتبر من السلع الخاصة بالنسبة للمحامي، الذي يتولى

---

[156] Gallini N., (2011). '*Private Agreements for Coordinating Patent Rights: The Case of Patent Pools*', Journal of Industrial and Business Economics, P.5.

[157] Nicita A. and G.B. Ramello, (2007). *'Property, Liability and Market Power: the Antitrust Side of Copyright'*, Review of Law and Economics, 3, PP.767-791.

[158] Bernstein R., (1977). '*Judicial Economy and Class Action*', Journal of Legal Studies, 7, P. 349.

دور منظم الأعمال في تحريك وتسيير الدعوى الجماعية، والتي بدورها تهدف إلى الحصول على تعويض للضرر.[159] وعلى الرغم من أن هذا له تأثير في النهاية على كل مضرور، إلا أنه لا يمكن إنتاجه إلا كسلعة عامة محلية لجميع المدعيين، وبالتالي يأخذ شكل سلعة عامة. وأخيرًا، يعتبر نقل تكلفة الفعل الضار من المدعيين إلى المدعى عليه من العوامل التي تؤدي إلى إعادة تأسيس مستوى أعلى من الردع، مما يؤدي إلى إنتاج سلعة عامة. ومن الجدير بالذكر، أن هذا الردع يتعلق بما يسمى بالكفاءة الديناميكية بشكل عام، لأن وجوده في إطار زمني معين، يكون بمثابة أداة أساسية في الإنتاج الأمثل للسلع الأخرى.

وعمومًا تعمل الدعوى الجماعية كألية قانونية على تعزيز العديد من المصالح الاقتصادية المختلفة، وفي الوقت نفسه تحسن الكفاءة الاقتصادية عن طريق استيعاب الأثار الخارجية السلبية للتعاملات الاقتصادية، وكذلك تأكيد الدور الفعال لقانون المسؤولية التقصيرية في التقليل من حوادث الضرر.[160]

المبحث الثاني: الدعوى الجماعية وإنتاج السلع العامة

كما سبق القول، تعمل الدعوى الجماعية على إعادة تنظيم حقوق الملكية في ادعاء أو دعوى معينة، وذلك من أجل الوصول إلى عملية تقاضي فعّالة. بمعنى أنه من خلال ممثلي الدعوى الجماعية، يتم استعادة الحافز لدى المدعين لرفع الدعوى الجماعية. وبالتالي تسهيل الوصول إلى العدالة، وتعزيز فكرة الردع.

وإذا استخدمنا الأدوات التقليدية للتحليل الاقتصادي، يمكننا تفسير الأدوار الإنتاجية لمختلف الجهات الفاعلة المشاركة في الدعوى الجماعية. ومن أجل التبسيط، يمكننا تصور بعض الفرضيات، حيث يكون لدى مسبب الضرر وحده القدرة على بذل العناية اللازمة، ويكون مستوى النشاط الذي سبب الضرر واسع النطاق، وبالتالي يتم التعامل معه بشكل أفضل من خلال نظام المسؤولية المفترضة، والتي من خلالها يتحمل المدعى عليه تكلفة الضرر أو الحادث، بغض النظر عن من مستوى العناية التي بذلت والاحتياطات التي إتُخذت. وفقًا لنظريات القانون والاقتصاد، تعتبر قاعدة المسئولية المفترضة مع التعويض الكامل، من القواعد التي تجعل الشخص المتسبب في الضرر يوازن بين تكاليف وفوائد الاحتياطات وبذل العناية، وبالتالي تعطيه الحافز على بذل العناية الفعالة واللازمة. إن التحمل الكامل لتكلفة الضرر عن طريق مسبب الضرر، تجعل التكلفة الحدية الاجتماعية لبذل العناية تتساوى مع الفائدة الحدية الاجتماعية، وبالتالي تسمح بتقليل التكلفة الاجتماعية المتوقعة للحوادث.[161]

أولًا: دور الدعوى الجماعية في توفير السلع الجماعية (الفئوية)

إن تنظيم المدعين في مجموعة أو فئة (Class)، يتوافق مع ما يسمى في النظرية الاقتصادية (Club) جماعة، وهذا يعني أن مجموعة من الأفراد يستفيدون بشكل متبادل من المشاركة في عنصر أو أكثر من بعض العناصر والتي تشمل تكاليف الإنتاج، مشاركات الأعضاء، أو السلع ذات المنافع والمزايا

[159] Dam, K. W., (1975). '*Class Actions: Efficiency, Compensation, and Conflict of Interest'*, Journal of Legal Studies, 4, P.47.

[160] A. Cassone, G. B. Ramello, (2011). *The Simple Economics of Class Action: Private Provision of Club and Public Goods,* the International Center for Economic Research, Working Paper No.6/2011, P. 11.

[161] Brown, John Prather, (1973). "*Toward an Economic Theory of Liability*." The Journal of Legal Studies 2, no. 2, PP. 323-49.

الحصرية.[162] وهذا ينشأ عنه إنتاج وكذلك تأكيد استهلاك سلع معينة، والتي لم يكن ليتم إنتاجها لولا تكوين هذه الجماعة. فالسلع الجماعية أو الفئوية (Club Good) هي سلعة ذات منفعة حصرية، ولكنها ليست سلعة عامة تنافسية بالنسبة لأعضاء الجماعة (الفئة). وبالتالي هي سلعة متناقصة المنفعة (Congestible)، بمعنى أن الزيادة في عدد الأعضاء المستفيدين من هذه السلعة سوف تؤثر بالسلب على المنافع التي يحصل عليها الأعضاء الأخرين في مرحلة ما.[163]

أما في حالة الدعوى الجماعية، فإن السلعة الجماعية (الفئوية)(Club Good) تتمثل في استعادة الحصول على العدالة، والحصول على التعويض الناتج عن الفعل الضار، والتي يتم إقتسامها بشكل طبيعي بين الأفراد الأعضاء في الدعوى الجماعية. وعلى الرغم من أن التعويض سلعة خاصة في نهاية الأمر، إلا أن عملية إنتاجه وتقديمه لمجموعة من الأفراد تعد سلعة جماعية (فئوية). ووفقًا للفقه الخاص بالتصرفات الجماعية، لا يعتبر التقاضي الجماعي والتعويضات سلعة تنافسية بالنسبة للأشخاص المضرورين (المدعين) عندما يتم رفع الدعوى الجماعية، ولكن تعتبر سلعة ذات منفعة حصرية عندما يتم التصديق على الدعوى من القاضي.[164]

واعتبار الدعوى الجماعية سلعة ذات منفعة حصرية هنا له دور مهم من ناحيتين. أولًا، وفقا لنظرية التصرفات الجماعية، تعتبر هذه الخاصية مطلوبة من أجل توفير الحافز المناسب لأعضاء الدعوى للاستمرار فيها، حيث أنه من الممكن ظهور مشكلة الراكب أو المستفيد المجاني (Free-Rider). ثانيًا، خاصية الحصرية أو الاستبعاد هو العنصر الذي يميز التنظيم القضائي عن التنظيم التشريعي، لأنه في حالة عدم وجود خاصية الاستبعاد، يمكن للدعوى أن تشمل الجميع، مما يجعلها لا تختلف عن التنظيم التشريعي.[165] وتجدر الإشارة إلى أننا نفترض هنا فشل التنظيم التشريعي في تحقيق أهداف الدعوى الجماعية، بحيث لا يمكن تصور أي مقارنة بين التنظيم التشريعي والتقاضي دون أن يعني بالضرورة وجود نتيجة سلبية لاستخدام التنظيم التشريعي.[166]

وبالمقارنة بالتصرفات الجماعية التقليدية، يتم تحديد اختيار المشاركة في االدعوى الجماعية بشكل جزئي من قِبل المتسبب في الضرر، حيث أنه يتسبب في إيجاد مجموعة محددة من المضرورين أو الضحايا المحتملين، ثم يتم تنقيح هذه المجموعة لاحقًا من قبل القاضي الذي يقوم بالتصديق على الدعوى، أي يحدد أولئك الذين لهم الحق في المشاركة في التقاضي الجماعي.[167] وهذا الإجراء غير المألوف يضع حدًا لعدد الأعضاء في الدعوى، وبالتالي فهو مفيد لتقليل الأعداد الكبيرة المحتملة والتي تمثل مشكلة بالنسبة للتصرفات الجماعية. وبعد ذلك يأتي دور قاعدة اختيار الخروج من الدعوى الجماعية، والتي تسمح بإجراء المزيد من التنقيح لأعضاء الدعوى، مما يقدم أيضًا خيارات للمدعين المضرورين. في الواقع، كما سبق القول، لكل عضو في الدعوى الجماعية الحق النهائي في التعبير عن إرادته في الانسحاب والخروج

---

[162] Cornes, R. and Sandler T., (1996). *The Theory of Externalities, Public Goods, and Club Goods*. Cambridge University Press, P.347.

[163] رمضان صديق محمد، *المالية العامة :أصولها النظرية وتطبيقاتها المعاصرة*، دار النهضة العربية، 2004، ص. 57.

[164] Silver C., (1999). 'Class Actions – Representative *Proceedings'*, in Bouckaert B. and De Geest G. (eds), *Encyclopedia of Law and Economics*, Edward Elgar, Cheltenham- Northampton, P. 194.

[165] Cornes, R. and T. Sandler, (1996). *The Theory of Externalities, Public Goods, and Club Goods*, Cambridge, UK: Cambridge University Press, P.130.

[166] A. Cassone, G. B. Ramello, (2011). *The Simple Economics of Class Action: Private Provision of Club and Public Goods*, the International Center for Economic Research, Working Paper No.6/2011,P.12.

[167] Issacharoff, S., (1997). '*Class Action Conflicts'*, University of California at Davis Law Review, 30, P.805.

من الدعوى الجماعية. وبالتالي يحافظ هذا الحل على عنصر الإرادة الذي يعتبر ميزة في عضوية التصرفات الجماعية، والتي كانت بالضرورة ستنتهك لو لم يتوافر هذا الاختيار.

بالإضافة إلى ذلك، تتيح قاعدة اختيار الخروج من الدعوى فحصًا معقولًا للتأكيد على أن الدعوى الجماعية هو الحل المناسب لحماية الحقوق الفردية. في الواقع، إذا لم تكن الدعوى الجماعية هي الحل الأمثل لحماية الأفراد المضرورين (أو إذا كانت اعتماد الدعوى غير صحيح)، فسيظل أمام أعضاء الدعوى فرصة اختيار عدم المشاركة في الدعوى، واختيار التقاضي الفردي بدلًا من ذلك. وبالتالي يقدم هذا الحل نوعًا من التنافس بين تقنيات التقاضي المختلفة، ومن ثم يضمن الحل الأفضل للأفراد المضرورين، أي تعظيم الفائدة الصافية المتوقعة للأفراد الأعضاء في الدعوى الجماعية.

ومن المهم ملاحظة أن الدعوى الجماعية، مقارنة بالصعوبات التي أبرزتها نظرية التصرفات الجماعية، تمثل حالة يمكن إدارتها بشكل مقبول، لأنها تجمع أعضاء أو مضرورين متشابهين وقع عليهم ضرر مماثل. وهذه الملاحظة تدعمها الممارسة القانونية، لأنه في حالات التباين الكبير للضحايا والأضرار، لا يصادق القضاة على الدعوى، أو يكون لديهم الإمكانية لإبطال الدعوى القائمة بالفعل.[168]

والخلاصة أن الدعوى الجماعية كأداة قانونية إجرائية، هي وسيلة مهمة لتمكين عدد كبير من الأفراد من تنفيذ الحقوق الجماعية، وبالتالي تمكينهم من الحصول على العدالة كسلعة عامة، ومن الحصول على تعويض للضرر كسلعة جماعية غير تنافسية ولكنها قابلة للتجزئة. وتجدر الإشارة إلى أن إنتاج هذه السلع كان غير ممكن بدون الدعوى الجماعية، لأن اقتصاديات الحجم الكبير تنشأ من وجود عناصر غير قابلة للتجزئة في الإنتاج، لا يمكن حلها إلا من خلال إنشاء مجموعة إنتاجية واسعة النطاق، والتي تأخذ شكل أعضاء الدعوى في حالة الدعوى الجماعية.

المبحث الثالث: الفوائد والتكاليف الاقتصادية في الدعاوى الجماعية

إن الدعاوى القضائية الجماعية لها تكاليف وفوائد اجتماعية. وسنحاول تحديد تلك التكاليف والفوائد، وكذلك توقع الدور الذي يمكن أن يلعبه القانون في تحقيق أكبر فائدة اجتماعية صافية من دمج الدعاوى الفردية المتشابهة في دعوى جماعية واحدة. ويمكن القول أن بعض الفوائد الاقتصادية المحتملة من الدعاوى الجماعية واضحة، حيث أنها تسمح لمجموعة من المدّعين ذوي الموقف القانوني المتشابه، والذين يدعون أنهم تتضررو جميعًا بسبب نفس الفعل أو الأفعال التي قام بها المدعى عليه أو المدعى عليهم، لتوحيد أو دمج ادعاءاتهم الفردية في دعوى جماعية واحدة. والمبرر الاقتصادي البسيط لرفع دعوى جماعية، هو تحقيق وفورات الحجم الاقتصادية التي تنتج من عملية الاندماج.[169]

ولنا أن نتخيل أن الف مريض يدّعوا وقوع ضرر عليهم بسبب تناول بعض الأدوية التي تنتجها الشركة المدعى عليها. ففي حالة التقاضي الفردي سيكون هناك سلسلة من الف دعوى فردية مستقلة ضد المدعى عليه، وكل دعوى منها قد تتطلب مجموعة جديدة من المذكرات، والتداول من قبل هيئة محلفين مختلفة، وتقديم أدلة متطابقة إلى حد كبير. على عكس ذلك، يسمح دمج الدعاوى الفردية في دعوى جماعية بالإستعانة بهيئة محلفين واحدة ومجموعة واحدة من الشهود، ومداولة واحدة حول المسؤولية

---

[168] A. Cassone, G. B. Ramello, (2011). *The Simple Economics of Class Action: Private Provision of Club and Public Goods*, the International Center for Economic Research, Working Paper No.6/2011,P.13.

[169] Bone, R.G., (2003). *The Economics of Civil Procedure*, New York: Foundation Press.

والتعويضات. وقد تختلف المواقف والأعمار والحالات الطبية والخسائر والوقائع الأخرى المرتبطة بالمدّعين اختلافًا كبيرًا، لكن إثبات أنهم أخذوا العقار الذي أنتجه المدّعى عليه، وأن تناول هذا الدواء أدى إلى ردود الفعل المشتركة (العكسية) بين المدّعين ليست بحاجة إلى إنعقاد المحاكمة الف مرة مختلفة من أجل تحقيق العدالة.[170]

أولًا: الفوائد الاجتماعية للتقاضي من خلال الدعوى الجماعية

من أجل استيعاب بعض الفوائد الاجتماعية الإضافية للدعوى الجماعية بطريقة أفضل، يمكننا التفرقة بين مجموعتين مختلفتين تمامًا من الدعاوى الجماعية بالنسبة للمتقاضين: أولًا، دعاوى جماعية ذات قيمة إيجابية متوقعة بالنسبة للمتقاضين. وثانيًا، دعاوى جماعية ذات قيمة سلبية متوقعة بالنسبة للمتقاضين.

1. الدعاوى الجماعية ذات القيمة الإيجابية المُتوقعة

بالنسبة لكل عضو من أعضاء الدعوى ذات القيمة الإيجابية المتوقعة، يعتبر رفع دعوى فردية ضد المدعى عليه لها مبرر اقتصادي. ولكن، هناك سببان اقتصاديان قويان لتوحيد ادعاءتهم ضد نفس المدعى عليه الذي إرتكب نفس الأخطاء. أولًا، يوفر الدمج تكاليف التقاضي من خلال وفورات الحجم (وهناك أشكال أخرى من الكفاءة الاقتصادية المرتبطة بها)، وثانيًا، يتسبب توحيد الدعوى في الحد من التكاليف الخارجية المرتبطة بسلسلة الدعاوى الفردية بشأن نفس المسائل القانونية.[171]

أولًا، تسمح الدعاوى الجماعية بتحقيق وفورات الحجم، حيث أن إجمالي تكلفة الموارد المخصصة للتقاضي في جميع القضايا تكون أقل عند اتخاذ إجراء موحد منه في سلسلة من القضايا الفردية أو مفاوضات التسوية. ومن البديهي أنه لا توجد طلبات مزدوجة في مرحلة ما قبل المحاكمة أو في تقديم الأدلة في مرحلة المحاكمة.

وقد تسمح الوفورات في تكاليف التقاضي (بما في ذلك مرحلة ما قبل المحاكمة) للمدّعين بالاستثمار في قضية أكثر فعالية مما سيفعلونه في سلسلة من القضايا الفردية. وبقدر ما يؤدي هذا الاستثمار إلى فرص متزايدة للتركيز على القضايا الجديرة بالاهتمام، بقدر ما يعتبر فائدة من الفوائد الاجتماعية للدعاوى الجماعية.[172]

من ناحية أخرى، يمكن أن تكون الدعوى الجماعية أداة لتكافؤ فرص المخاصمة بين المدعين والمدعى عليه أو المدعى عليهم. والفرضية هنا أنه يمكن ترجيح عملية المخاصمة لصالح المدعى عليهم عندما تكون هناك سلسلة من المدعين الأفراد الذين يدعون نفس الأضرار. وهذا يحدث إذا كان المدعى عليه يتوقع سلسلة من المحاكمات من الأفراد، وجميعهم لديهم نفس الادعاء العام، فالمدعى عليه كطرف متكرر في كل الدعاوى الفردية يمكن أن يخسر الكثير نتيجة لهذه السلسلة من المحاكمات، وبالتالي سيكون لديه حافز قوي للاستثمار بقوة في كسب القضايا الفردية التي تُرفع أولًا. والفكرة هنا أن المدعى عليه قد يكون على استعداد للإنفاق أكثر بكثير في كل حالة من الدعاوى التي ترفع أولًا مما سيفعله كل مدعي على حدة. ومع إفتراض تساوي أو ثبات العوامل الأخرى، فهذا من شأنه أن يعطي المدعى عليه احتمالية متزايدة

[170] Thomas S. Ulen, *The economics of class action litigation*, in JürgenG. Backhaus, Alberto Cassone, Giovanni B.Ramelloin (eds.), (2012). The Law and Economics of Class Actions in Europe, Edward Elgar Publishing Limited, P. 95.
[171] Bone, R.G., (2003). *The Economics of Civil Procedure*, New York: Foundation Press, P.261.
[172] Hay, B. and D. Rosenberg, (2000). *The Individual Justice of Averaging*, Discussion Paper No. 285.

لكسب القضايا المبكرة لصالحه، وهذه النجاحات قد تثبط عمليات التقاضي الفردية اللاحقة. وهنا تأتي فائدة الدعوى الجماعية، حيث يؤدي السماح للمدّعين بالاندماج في دعوى جماعية واحدة إلى تجنب الميزة التي كان سيحصل عليها المدعى عليه.

ومن الملاحظ أن كل هذه الفوائد كان يمكن تحقيقها من خلال الاتفاق الطوعي بين المتقاضين الأفراد، بدون أي آلية قانونية رسمية لإنشاء دعوى جماعية والتصديق عليها. فعلى سبيل المثال، كان من الممكن الاجتماع والاتفاق، من حيث المبدأ، على استراتيجية التقاضي التي ستحقق وفورات الحجم من خلال تطوير خطة مشتركة للإثبات في مرحلتي ما قبل المحاكمة والمحاكمة، وتنظيم ألية معينة لتقديم المطالبات، والاتفاق على خطة لتقسيم أي تعويضات أو تسويات بين أعضاء الدعوى الجماعية.[173]

ومع ذلك، من المحتمل أن تكون تكاليف المعاملات لتحقيق هذا الاتفاق الطوعي باهظة. ونتيجة لذلك، يبدو من غير المحتمل تنفيذ التنظيم الطوعي لدعوى جماعية من المدعيين ذوي الموقف القانوني المتماثل، والذين لديهم قضايا ذات قيمة إيجابية متوقعة. لذلك، قد تستمر الدعاوى الفردية، ولكن بتكلفة إجمالية أعلى للموارد الاجتماعية مما سيكون عليه الحال إذا كانت هناك طريقة للتغلب على تكاليف المعاملات الخاصة بإيجاد وسيلة تقاضي جماعية. وهذا بالضبط هو الحال بالنسبة للدول التي تقوم بتوفير إجراء لخفض تكاليف المعاملات لدمج الدعاوى من خلال إجراء التصديق على الدعوى الجماعية. ويسمح بذلك لمن لديهم دعاوى ذات قيمة إيجابية متوقعة ضد نفس المدعى عليه أو المدعى عليهم بسبب أضرار مماثلة، حيث يمكنهم أن يرفعوا قضاياهم بتكلفة خاصة واجتماعية منخفضة نسبيًا. وهذا له فائدة اجتماعية أخرى في ردع المخالفات.

ثانيًا، قد يؤدي دمج الدعاوى الفردية ذات القيمة الإيجابية المتوقعة في دعوى جماعية واحدة إلى تجنب التكاليف الخارجية التي قد تنشأ بسبب سلسلة المحاكمات الفردية. فعلى سبيل المثال، نفترض أن 100 ألف شخص يدعون أصابتهم بأضرار جراء تناولهم دواء صنعته شركة أدوية مدعى عليها. وكل فرد من الأطراف المتضررة يرفع دعوى فردية، ويسعى كل واحد إلى تعويضات جبرية وعقابية بمبلغ 6 ملايين جنية. ونفترض أن كل دعوى فردية لديها فرصة 60 في المائة للنجاح. وأيضًا، نفترض أن تأمين المسؤولية التقصيرية تجاه شركة الأدوية مُحدَّد بمبلغ 50 مليون جنيه، وأن أصول الشركة تبلغ قيمتها 50 مليون جنيه أخرى.

وبالتالي يكون إجمالي القيمة المتوقعة لجميع الأطراف المصابة البالغ عددها 100.000 هو 0.6 × 100.000 × 6 ملايين جنيه = 360 مليار جنيه. المبلغ الإجمالي المتاح لتغطية جميع أحكام التعويض هو 100 مليون جنيه، وهو ليس مساويًا لقيمة الالتزام المتوقع البالغ قيمته 360 مليار جنية، حتى يسمح باستمرار الأحكام في الدعاوى الفردية بمرور الوقت. في ظل هذه الظروف، من المرجح أن يستنفد المدعون القلائل الذين رفعوا الدعاوى الفردية أولًا جميع الموارد المتاحة، تاركين البقية من المدعين بلا مبالغ متاحة للتعويض.

ولكن يمكن أن يؤدي استخدام الدعوى الجماعية لدمج جميع الدعاوى البالغ عددها 100.000 إلى تجنب هذا الموقف والمعروف باسم التمويل المحدود. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يوافق أعضاء الدعوى على

---

[173] Thomas S. Ulen, *The economics of class action litigation*, in Jürgen G. Backhaus, Alberto Cassone, Giovanni B.Ramelloin (eds.), (2012). The Law and Economics of Class Actions in Europe, Edward Elgar Publishing Limited, P. 99.

تقسيم القيمة المتوقعة للادعاءات - 360 مليار جنيه - بين أعضاء الدعوى وفقًا لبعض الصيغ أو المعادلات. ويلاحظ أنه في حالة وجود حالة محدودية التمويل، يمكن لعملية التصديق على الدعوى الجماعية من قبل المحكمة أن تحل المشكلات التي قد تنشأ إذا أدرك أعضاء الدعوى أنه قد يكون هناك تعويض قليل أو معدوم للمدعين المتأخرين، ويكون هناك تدافع للتقاضي ليكون المتقاضي الأول له أولوية الحصول على التعويض أولًا.

2. الدعاوى الجماعية ذات القيمة السلبية المُتوقعة بالنسبة للمتقاضين

ننتقل الآن إلى الحالة الثانية، حيث يوجد عدد كبير من المدعين وكل مدعي لديه قيمة سلبية متوقعة للدعوى الفردية. ومن المهم ملاحظة أن هناك فرضيتين مختلفتين تمامًا عندما يكون لدى أعضاء هذه المجموعة مطالبات ذات قيمة سلبية متوقعة. الفرضية الأولى هي التي تنشأ فيها القيمة السلبية المتوقعة لكل دعوى نتيجة أن كل من المدعين لم يعاني من أي أضرار (أو لا توجد إصابة قابلة للتعويض). وحتى لو كانت تكلفة التقاضي قليلة فلن يكون لهذه الادعاءات أي أساس قانوني، وهذه الادعاءات يجب على أي نظام قانوني يعمل بشكل جيد تصفيتها وعدم التصديق عليها. وغالبا لا تؤدي آلية الدعوى الجماعية أداءً جيدًا للغاية في هذه التسوية، على العكس قد تشجع، في الواقع، الادعاءات التي ليس لها أساس قانوني.

والفرضية الثانية التي يكون فيها الدعاوى الجماعية ذات قيمة سلبية متوقعة هي أن يكون كل عضو قد عانى بالفعل من ضرر ولكن حجم الضرر يكون صغير نسبيًا. ونتيجة لذلك، فإن القيمة المُتوقعة للدعوى حتى إذا كان احتمال النجاح مرتفعًا جدًا تكون أقل من تكلفة تقديم الدعوى. وغالبًا ما يُشار إلى هذا النوع من الدعاوى على أنه دعوى قليلة القيمة، وينشأ عادةً في الاحتيال في الأوراق المالية ومكافحة الاحتكار والتقاضي الخاص بحماية المستهلك.[174]

ولكن يمكن للنظام القانوني مساعدة هؤلاء المدعين من خلال تمكينهم من تكوين دعوى جماعية وذلك لسببين، السبب الأول هو أن التكاليف التي يتحملها أعضاء الدعاوى ذات القيمة القليلة لتنظيم أنفسهم من أجل الحصول على تعويض من المدعى عليه أو المدعى عليهم تكون مرتفعة. والسبب الثاني أنه بدون مساعدة القانون لتنظيم دعوى جماعية فإن الخطأ الذي تسبب فيه المدعى عليه أو المدعى عليهم لأعضاء الدعوى لا يمكن ردعه. وبالتالي يعتبر السماح بالدعوى الجماعية كوسيلة منخفضة التكلفة نسبيًا، يمكن أن يحقق فائدة اجتماعية كبيرة.

ثانيًا: التكاليف الاجتماعية للدعاوى الجماعية

على الجانب الأخر هناك تكاليف اجتماعية للدعاوى الجماعية. ويمكننا أن نحدد ثلاثة مصادر للتكاليف الاجتماعية في تقاضي الدعوى الجماعية. وهذه التكاليف تشمل تكاليف التقاضي، تكاليف الوكالة، والتكاليف المرتبطة بالاختيار العكسي واختيار الخروج من الدعوى.[175]

1. تكاليف التقاضي

---

[174] Thomas S. Ulen, *The economics of class action litigation*, in Jürgen G. Backhaus, Alberto Cassone, Giovanni B.Ramelloin (eds.), (2012). The Law and Economics of Class Actions in Europe, Edward Elgar Publishing Limited, P. 95.

[175] Deborah R. Hensler ,Christopher Hodges ,Ianika Tzankova, (2016). *Class Actions in Context: How Culture, Economics and Politics Shape Collective Litigation*, Edward Elgar Publishing, P.105.

على الرغم من أن التكاليف بالنسبة لكل متقاضي تكون أقل في الدعوى الجماعية مما هي عليه في القضايا الفردية للمتقاضين، ولكن هذا لا يعني تقليل قيمة التكاليف في الدعوى الجماعية، لأنها في الواقع يمكن أن تكون كبيرة. إن مجرد إدارة التواصل بين أعضاء الدعوى (مثل منح جميع الأعضاء المحتملين فرصة الانسحاب من الدعوى) هو عبء مالي وإداري كبير. وذلك لأن الأفراد والمجموعات الفرعية داخل الدعوى قد يكون لديهم محامون خاصون بهم، فيجب أن تكون هناك عادةً لجنة توجيهية للتقاضي ومستشار رئيسي، لأن كثرة اللجان الفرعية يمكن أن تكون غير متسقة مع بعضها البعض. ففي بعض الحالات يكون هناك إجراءات متداخلة للدعاوى الجماعية المقامة ضد نفس المدعى عليه أو المدعى عليهم بسبب أضرار متماثلة وفي نفس التوقيت، وعندما يرغب محامو تلك الدعاوى المختلفة في التنسيق بين القضايا، تكون تكاليف هذا التنسيق كبيرة.

وأخيرًا، بمجرد التصديق على الدعوى الجماعية، يجب تطوير استراتيجية المحاكمة والموافقة عليها بمساعدة القاضي. ومن بين القضايا التي تثار في هذا الصدد هو ما إذا كان الحكم في المسؤولية بشكل مشترك لجميع أعضاء الدعوى والأضرار سيكون بشكل فردي، أو أن جميع المسائل سيتم الحكم فيها بشكل جماعي. على الرغم من أنه يمكن توقع أن إجمالي تكاليف التقاضي ستكون أقل في حالة الدعوى الجماعية مما هو عليه في سلسلة من الدعاوى الفردية، لكن هذه العوامل التي ذكرناها لها تكاليف مرتفعة وتنشأ بسبب دمج الدعاوى الفردية في دعوى جماعية.

2. تكاليف الوكالات

تعد العلاقة بين المستشار القانوني وأعضاء الدعوى الجماعية مصدرًا للتكلفة الاجتماعية الكبيرة في تقاضي الدعوى الجماعية. فمن الناحية الاقتصادية، يوجد ما يسمى بمبدأ تكاليف الوكالة، وتتمثل في أن مصالح الأصيل (أعضاء الدعوى) لا تتوافق تمامًا مع المصالح الخاصة بالوكيل (محامي الدعوى). فعندما يشك أحد الموكلين في جدية تكاليف الوكالة يمكنه تحمل تكاليف المراقبة لمتابعة سلوك الوكيل أو وضع مخطط تعويضي للتوفيق بين مصالح الوكيل ومصالح الأصيل (كما هو الحال عندما يُعطى الوكيل حصة من أرباح الشركة، والتي كان يرغب الأصيل في تعظيمها).

ولكن في الدعاوى الجماعية ذات الادعاءات قليلة القيمة لا يوجد لدى أي من الأفراد عائد متوقع كبير يبرر تكبد تكاليف المراقبة. وحتى في الدعوى الجماعية التي تشتمل على إدعاءات ذات قيمة كبيرة (مطالبات ذات قيمة موجبة متوقعة) قد تكون هناك أيضًا مشكلة في تكلفة الوكالة، حيث قد يحاول بعض أعضاء الدعوى الجماعية التهرب من جهود وتكاليف المراقبة على حساب الأعضاء الآخرين. وبالطبع، إذا كان كل عضو في الدعوى الجماعية يريد أن يتحمل الآخرون تكاليف مراقبة الوكيل الرئيسي، فإن كل واحد منهم سينتظر شخص آخر ليقوم بوظيفة المراقبة. وما لم يتم حل هذه المشاكل الخاصة بالوكالة سيتمكن محامي الدعوى من السعي إلى تحقيق أقصى قدر من مصالحه بدلًا من مصالح أعضاء الدعوى. بيد أنه في محاولة لتقليل هذه المشكلة، تتطلب معظم الدعاوى القضائية الجماعية من المحكمة الموافقة على الرسوم الممنوحة بعد نتيجة التقاضي في الدعوى أو كجزء من التسوية.

3. الاختيار العكسي واختيار الاشتراك في الدعوى الجماعية

من حيث المبدأ، يكون لدى محامو الدعوى الجماعية حافزًا لتعظيم حجم الدعوى التى يمثلون أعضائها، وهذا عادةً ما يعني المزيد من أعضاء الدعوى، والمزيد من ساعات العمل أو المزيد من إجمالي التعويض. وتعظيم حجم الدعوى الجماعية يؤدي إلى أنه في ظل أي من الطرق المعروفة لحساب أتعاب

المحاماة، يكون عائد المحامي في الدعوى الجماعية ذات القيمة الأعلى أفضل منه في الدعاوى الجماعية ذات القيمة الأقل.[176] وهذا الحافز لزيادة حجم الدعوى يؤدي حتما إلى مشكلة الاختيار العكسي. وعادة ما تبدأ مشكلة الاختيار العكسي عندما يختار أصحاب الادعاءات قليلة القيمة الاشتراك في الدعوى الجماعية بنسبة أكبر من أصحاب الادعاءات كبيرة القيمة، وذلك بالرغم من أن أصحاب الادعاءات كبيرة القيمة كان يمكنهم الحصول على تعويض في دعوى فردية أكبر من الذي يمكن الحصول عليه كنسبة من العضوية في دعوى جماعية. ويحدث هذا الاختيار نظرًا لأن أصحاب الادعاءات قليلة القيمة يتوقعون الحصول على قيم أكبر من القيم الحقيقية لادعاءاتهم.

وتتفاقم المشكلة عندما يدرك المدعي علية حقيقة أنه من المحتمل للادعاءات قليلة القيمة أن تهيمن على الدعوى، ونتيجة لذلك يعرض مبلغ تسوية أقل لأعضاء الدعوى بأكملها مما كان سيقدمه في الحالة العكسية. وإذا كانت هناك تسوية وفقًا لهذه الشروط فهذا يعني تحويل للثروة من أصحاب الادعاءات كبيرة القيمة إلى أصحاب الادعاءات قليلة القيمة. وفي أسوء الفروض قد يكون هذا هو السبب في أن هذا الاختيار العكسي يطلق عليه "دوامة الموت". وما يحدث وفقا لهذه التسمية هو أن يقدم المدعى عليه مبلغًا أقل مما يعتقد أصحاب الادعاءات كبيرة القيمة أنهم يستحقوه، مما يؤدي بهم إلى الانسحاب من الدعوى، مما يؤدي بالمدعي عليه إلى أن يقدم مبلغ تسوية أقل، مما يؤدي إلى ادعاءات أكبر قيمة للخروج من الدعوى، مما يدفع المدعى عليه إلى عرض مبلغ تسوية أقل، وهكذا.

ولكن من الناحية الواقعية، من غير المحتمل أن يحدث هذا التفكك لأن هناك بعض وربما العديد من الادعاءات كبيرة القيمة، لا تدرك مدى قيمة ادعاءاتهم. ونتيجة لذلك، من المرجح أن تظل بعض الادعاءات كبيرة القيمة في الدعوى، على الرغم من أنه قد يكون من الأفضل لها أن تسلك طريق التقاضي الفردي. ولكن حتى إذا كانت النتيجة النهائية ليست أن جميع الادعاءات المتبقية في الدعوى قليلة القيمة، فمن المرجح أن يؤدي تأثير الاختيار العكسي إلى بقاء عدد كبير من الادعاءات قليلة القيمة، وربما حتى إلى سيطرتها على الادعاءات كبيرة القيمة.

ويمكن القول أنه عندما يكون هناك اهتمام كبير بشأن مشكلة الاختيار العكسي (على سبيل المثال، حيث يوجد اختلاف كبير في حجم أو جودة الادعاءات)، وحيث يكون التقاضي الجماعي من الناحية الإجمالية مفيد إجتماعيًا، فالحل المناسب هو إلغاء الحق في الانسحاب من الدعوى.[177]

[176] Eisenberg, T. and G. Miller, (2004). '*Attorney Fees in Class Action Settlements: An Empirical Study'*, Journal of Empirical Legal Studies, 1, PP.27–78.
[177] Bone, R.G., (2003). *The Economics of Civil Procedure*, New York: Foundation Press, P.290.

المبحث الرابع: اقتصاديات التنازل عن الدعوى الجماعية

إن تحليل اقتصاديات التقاضي أحادية الأطراف تفترض وجود طرفان فقط في الدعوى، المضرور والمتسبب في الضرر(المدعي والمدعي عليه)، ويفترض أيضًا أن كلاهما يتجنب المخاطرة. بمعنى أن الشخص المتسبب في الضرر يمكن أن يبذل العناية اللازمة لتجنب أصابة المضرور، وهذه العناية لها تكلفة من الناحية الاقتصادية. وحتى مع بذل هذه العناية اللازمة، يكون خطر تسبيب الضرر للشخص المضرور مازال قائما. ويكون هذا الخطر أعلى عندما لا يبذل هذا الشخص أي قدر من العناية على الإطلاق.

هذا الوصف للعلاقة بين الضرر وبذل العناية يمكن من خلاله تمييز الضرر المتعمد. ويمكن الأخذ في الاعتبار على سبيل المثال جريمة الاحتيال، في هذه الجريمة يختار الشخص المتسبب في الضرر(الجاني) بين إرتكاب أفعال النصب وبين مقاومة فعل الإرتكاب، وبالتالي التخلي عن الربح الذي كان سيحققة من إرتكاب هذه الأفعال. ومن هذا المنطق، يمكن القول أن تكلفة (بذل العناية) تعتبر مساوية لتكلفة مقاومة إرتكاب الفعل، وهي الربح التي كان يمكن الحصول عليه من إرتكاب أو إتيان فعل الاحتيال.

وبما أن بذل العناية مكلف وله ثمن، فإن المتسبب في الضرر لن يقوم به إلا إذا كان البديل- وهو عدم بذل عناية - أكثر تكلفة. إن خطر المقاضاة يهدد المتسبب في الضرر وبالتالي يضمن أن اتخاذ قراره بعدم بذل عناية سيكون مكلفًا له أكثر من قراره ببذل العناية. فعلى الرغم من أن المضرور قد لا يكسب الدعوى المرفوعة ضد المدعي عليه، إلا أن العبء المالي للدفاع في الدعاوى القضائية بالإضافة إلى التكلفة المتوقعة لتعويض المضرور يكفي لجعل المتسبب في الضرر يأخذ في الاعتبار أن بذل العناية هو أكثر حكمة من الناحية الاقتصادية من عدم بذل العناية.

وتجدر الإشارة إلى أن التحليل الاقتصادي للتنازل عن الدعوى الجماعية يحكمه العديد من المتغيرات. أولًا، احتمالية الضرر عندما لا يقوم المتسبب في الضرر ببذل عناية. ثانيًا، احتمالية الضرر عندما يقوم المتسبب في الضرر ببذل عناية. ثالثًا، الخسارة. رابعًا، تكلفة بذل العناية. خامسًا، تكلفة التقاضي بالنسبة للمدعى علية. سادسًا، تكلفة التقاضي بالنسبة للمدعي. في هذا التحليل يفترض أن المسؤولية عن الضرر هي مسؤلية مُفترضة. وحتى إذا تم إفتراض أنها مسؤولية تستند إلى الإهمال بدلًا من المسؤولية المُفترضة، فلن يتم تغيير أي من النتائج المهمة للتحليل الاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك، نفترض أن بذل العناية أمر مرغوب فيه وله فائدة من الناحية الاجتماعية، مما يعني أن الخسارة الاجتماعية التي يتم تجنبها من خلال بذل العناية تفوق تكلفة العناية، وأن الدعوى لها قيمة إيجابية متوقعة بالنسبة للمضرور(المدعي). ومع إفتراض أن المضرور سيقاضي المتسبب في الضرر ويكسب الدعوى كنتيجة لأصابته بضرر معين، فإن التكلفة التي يتحملها المدعى عليه عندما يبذل العناية اللازمة، تساوي مجموع تكلفة هذه العناية، والمسؤولية المتوقعة تجاه الضحية، بالإضافة إلى التكلفة المتوقعة للدفاع في عملية التقاضي.

على الجانب الأخر، تكون التكلفة التي يتحملها المدعى عليه عندما لا يقوم ببذل عناية هي مجموع تكلفة المسؤولية المتوقعة تجاه المدعي، بالإضافة إلى التكلفة المتوقعة للدفاع في الدعاوى القضائية. وبما أن الخسارة الاجتماعية التي يتم تجنبها من خلال بذل العناية تتجاوز تكلفة هذه العناية، وأيضًا تكون التكلفة المتوقعة للدفاع في الدعاوى القضائية أكبر عندما لا يقوم المدعى عليه ببذل عناية، إذن سيقوم المتسبب في الضرر ببذل العناية اللازمة.

ويعتقد البعض أن عملية التقاضي تكون داعمة لفكرة الرفاهية الاجتماعية فقط عندما يكون فائدة الردع الناتج من التقاضي أكبر من أو تتجاوز تكلفة التقاضي.[178] وبما أن القرار الخاص بالمقاضاة يستند تمامًا إلى ما إذا كان للمطالبة القضائية أو الدعوى قيمة إيجابية متوقعة أم لا، فان الدوافع أو الحوافز الخاصة والاجتماعية للمقاضاة تختلف وتتنوع.

ويتساءل البعض عن مدى إمكانية أن تكون فائدة الردع الناتج من عملية التقاضي أقل من التكلفة المتوقعة لعملية للتقاضي.[179]حيث أنه يمكن للتقاضي أن يولد ردعًا مفرطًا (وذلك عندما تكون تكلفة بذل العناية وأخذ الاحتياطات أكبر من الخسائر التي يمكن تجنبها). وعلى الجانب الأخر، قد تكون فائدة الردع إيجابية لكنها صغيرة جدًا، لأن الاحتياطات المأخوذة تكون غير ذي نتيجة، حيث تبتلعها تكاليف التقاضي. ففي بعض الظروف لايكون الإحتياط وبذل العناية مثمرًا، وذلك عندما لا يكون للعناية الزائدة من جانب المتسبب في الضرر تأثير كبير على الأضرار المتوقعة، والتي قد تكون بسبب عدم فعالية الاحتياطات في تغيير احتمالية حدوث الضرر، أو بسبب المستوى المنخفض للضرر. بالنظر، على سبيل المثال، إلى منتجع للتزلج، فبعد الوصول إلى مستوى معين من الاحتياطات لن يكون لإجراءات الوقاية الإضافية التي يتخذها مالك المنتجع سوى تأثير ضئيل على احتمال إصابة متزلج، لأن الإصابة هنا هي خطر مرتبط بهذه الرياضة.

أولًا: التنازل عن الدعوى الجماعية

قد يختار المضرور التنازل عن حقه في رفع دعوى قضائية عن طريق بيعها للمتسبب في الضرر. إذا باع الشخص المضرور حقه في رفع دعوى على المتسبب في الضرر، فلن يكون لدي الأخير أي دافع لبذل العناية الواجبة تجاه المضرور. وبالتالي، يمكن للمضرور أن يتوقع، بعد بيع حقه في التقاضي للجاني، تعرضه للضرر المرتبط بتصرف مهمل من جانب الجاني. ولكن بيع الحق في التقاضي يمكّن المضرور من التخلي عن تكلفة التقاضي. كما أن المضرور يتنازل عن التعويض الذي كان سيحصل عليه عن أي أضرار قد تحدث عندما كان لديه الحق في رفع دعوى، ولكن هذا التعويض يقابل فقط الأضرار التي لحقت به. وبالتالي يمكن استخلاص أن الحد الأدنى للسعر الذي يطلبه المضرور للتنازل عن حقه في رفع دعوى قضائية يساوي الضرر المتوقع منقوصا منه تكلفة الدعوى القضائية بالنسبة للمضرور، والتي تم تجنب رفعها عن طريق التنازل. أما بالنسبة للمتسبب في الضرر، فإن شراء التنازل عن الحق في رفع الدعوى من المضرور يسمح له بتجنب تكلفة بذل العناية، بالإضافة إلى تكلفة التقاضي والتعويض. وبالتالي تعتبر هذه التكاليف الحد الأقصى للسعر الذي يمكن أن يعرضه المتسبب في الضرر للمضرور مقابل التنازل.

وبالتالي يدخل المضرور والمتسبب في الضرر في اتفاقية تنازل عن التقاضي عندما يكون السعر الذي يطلبه المضرور أقل من السعر الذي يعرضه أو مستعد لعرضه المتسبب في الضرر، وهذا يعتبر معادل للظروف التي وفقا لها يكون التقاضي غير مفيد من ناحية الرفاهة الاجتماعية. وبالتالي، إذا كانت تكاليف هذه المعاملة (التنازل) منخفضة، فسيتم التنازل عن حق التقاضي فقط عندما يكون التقاضي غير مفيد من

[178] Steven Shavell, (1982). *The Social versus the Private Incentive to Bring Suit in a Costly Legal System*, Journal of Legal Studies, vol. 11, P.335.

[179] Hylton, Keith N., (2015). *The Economics of Class Actions and Class Action Waivers*. Supreme Court Economic Review, vol. 23, PP. 305–339.

الناحية الاجتماعية. وتختلف الحوافز الخاصة والاجتماعية للتقاضي فقط عندما تكون تكاليف المعامله مرتفعة إلى درجة يتعذر معها تنفيذ إتفاقيات التنازل.[180]

بإفتراض توافر المعلومات الكافية لدى طرفي الاتفاق، سيتم تنفيذ إتفاقيات التنازل عن الحق في التقاضي عندما يكون العائد من بذل العناية مُنخفض، وعندما تكون تكلفة بذل العناية مرتفعة، وكذلك عندما تكون تكلفة التقاضي مرتفعة. ويكون بذل العناية والحيطة بالأمر المرغوب فية اجتماعيًا، ولكن إذا كانت تكاليف التقاضي كبيرة، فإن هذه التكلفة قد تفوق الفائدة الصافية للمجتمع من بذل العناية التي تنشأ بسبب تهديد التقاضي.

وبالنظر مرة أخرى إلى مثال منتجع التزلج، وبما أن الاحتياطات التي يمكن لمالك منتجع التزلج اتخاذها (من أجل تقليل مخاطر إصابة المتزلجين بشكل كبير) قليلة، فمن المحتمل أن تكون فائدة الردع من التقاضي أصغر بكثير من إجمالي تكلفة التقاضي. وبالتالي فمن المتوقع أن ينفذ المتزلجين وأصحاب المنتجعات إتفاقيات التنازل عن حق التقاضي، وهو ما يمكن ملاحظته في كثير من الأحيان.[181]

ولكن تتطلب الدعاوى الجماعية بعض التعديلات على نموذج التحليل الأساسي الموضح أعلاه. فغالبًا ما يتضمن سيناريو الدعوى الجماعية دعوى قضائية ذات قيمة إيجابية متوقعة إذا رفعتها مجموعة كبيرة من الأفراد تسعى إلى الحصول على تعويضات، ولكنها تنطوي على قيمة سلبية متوقعة إذا رفعها فرد واحد. على سبيل المثال، نفترض أن مؤسسة مالية تتخلص من فئة (القروش) في حسابات الآلاف من العملاء. فقد تكون المطالبة بالتعويض الكامل عن الضرر كافية لتبرير دعوى من جانب فئة العملاء بأكملها، ولكن الضرر الذي يلحق بأي عميل واحد، أي بعض القروش فقط، لن يكون كافيًا لتبرير رفع الدعوى. لذلك نحن نفترض أن الدعوى لها قيمة سلبية متوقعة إذا رفعها فرد واحد.

ثانيًا: تكلفة التقاضي وحوافز رفع الدعوى

إن المدعي (المضرور أو الضحية) في الدعوى الجماعية، يدعي وجود ضرر مشترك لمجموعة أو فئة كاملة من الأفراد. بالإضافة إلى الضرر المشترك، قد يكون هناك بعض الخصوصيات لكل مدعي، بمعنى وجود طريقة أو أسلوب مختلف في تصرف أو سلوك المدعى عليه في كيفية تسبيب الضرر لكل مدعي (من المجموعة) على حدة. وبالتالي يمكن القول أن تكلفة التقاضي لأي مدعي تتكون من إثبات المسؤولية بناءً على الضرر المشترك وبناء على السمات الخاصة بالفعل الضار الذي تنفرد به قضيته أو حالته. وبالنظر إلى هذا، فإن تكلفة التقاضي بالنسبة للمدعي هي تكلفة العنصر المشترك للإثبات وتكلفة عنصر الخصوصية في الإثبات في قضية المدعي.

وبذلك تكون تكلفة الدعوى الجماعية، هي مجموع تكاليف جميع عناصر الخصوصية لكل مدعي على حدة وتكاليف العنصر المشترك. فإذا كانت تكلفة إثبات العنصر المشترك أكبر من الضرر الذي يلحق بكل مضرور. ونظرًا لأن لكل مضرور مطالبة سلبية بالقيمة المتوقعة، فلن يكون لدى أي مضرور حافز لرفع دعوى.

---

[180] Keith N. Hylton, (2000). *Agreements to Waive or to Arbitrate Legal Claims: An Economic Analysis*, Sup. Ct. Econ. Rev., vol. 8, P. 209.

[181] Hylton, Keith N., (2015). *The Economics of Class Actions and Class Action Waivers, Supreme Court Economic Review*, vol. 23, 2015, P. 305.

المبحث الخامس: دور الدعوى الجماعية في إنفاذ التشريعات الاقتصادية

عمومًا، يمكن أن تؤثر الدعوى الجماعية بشكل مباشر على السلوك الاقتصادي للجهات الفاعلة الخاصة، وذلك عن طريق منعها أو توجيهها إلى اتباع سياسات اقتصادية مُحددة. فمن ناحية أولى، قد تُجبر الأوامر القضائية الفاعلين الاقتصاديين على التوقف عن الانخراط في سلوك غير قانوني، وذلك من خلال توضيح القوانين التي تحكم عمل الاقتصاد. وأيضًا يمكن أن تشكل الأحكام القضائية السلوك الاقتصادي المُستقبلي. وهذا الأثر للدعوى الجماعية ممكن الحدوث في معظم الدول التي تبنت نظام الدعوى الجماعية، وخصوصًا الدول التي تقصر تعويضات الدعوى الجماعية على الأوامر القضائية في كل أو في معظم الحالات. ولكن في الولايات المتحدة، تم تبني نظام الدعوى الجماعية الذي يهدف إلى تحقيق عنصر الردع بصفة أساسية.[182]

ومن ناحية أخرى، يمكن أن تُنظّم الدعوى الجماعية السلوك الاقتصادي بشكل غير مباشر، وذلك من خلال مطالبة الجهات الفاعلة في السوق بتعويض الأضرار الناتجة عن انتهاك القانون. وهنا يمكن القول أن التأثير غير المُباشر للدعوى الجماعية هو إمتداد مباشر للتحليل الاقتصادي لقانون المسؤولية التقصيرية، وذلك لأن التعويضات الناتجة عن الدعوى الجماعية يمكن أن تساهم في ردع التصرفات الاقتصادية غير المضبطة أو غير القانونية.[183] وهذا لأن فكرة الردع تنتج أساسًا عن احتمالية قيام الأشخاص الذين تتضرروا من التصرفات غير المسؤلة لصاحب العمل أو الشركة المصنعة أو مقدم الخدمة برفع دعوى جماعية، وكذلك احتمال أن تكون نتيجة هذه الدعوى لصالح هؤلاء المدعين، سواء عن طريق التسوية أو عن طريق الفصل القضائي في هذه الدعوى، ويتحقق الردع أيضًا من حقيقة أن قيمة الأضرار(إن وجدت) سيدفعها المدعى عليه. وبالنسبة لتحقيق فكرة الردع، يستوي ما إذا كان أعضاء الدعوى هم المستحقين للتعويض، أو ما إذا كان المدعى عليه سيدفع مبلغًا مساويا لمبلغ التعويض لمحامي الدعوى أو لأي طرف أخر.[184] والهدف من ذلك هو تحفيز الجهات الاقتصادية الفاعلة على أن تاخذ في الاعتبار القيمة المُتوقعة للأضرار أو الخسائر الناجمة عن تصرفاتهم غير القانونية (بما في ذلك النفقات القانونية)، وذلك عند اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان سيتم طرح منتج أو خدمة معينة، وكيفية تصميمه وإنتاجه وتوزيعه وتسويقه، وكيفية التعامل مع موظفيهم.[185]

وعمومًا، يُعتبر قانون الدعوى الجماعية في الولايات المتحدة من أكثر القوانين دعمًا للدعوى الجماعية التي تستهدف الإنفاذ التشريعي، وذلك مقارنةً بقوانين الدول الأخرى. ومع ذلك، فقد قلصت القرارات الأخيرة التي إتخذتها المحكمة العليا في الولايات المتحدة بشكل كبير من إمكانات الإنفاذ التشريعي من خلال الدعاوى الجماعية في جميع مجالات السلوك الاقتصادي تقريبًا، بما في ذلك التوظيف، ومعاملات المستهلكين، ومكافحة الاحتكار، والاحتيال في الأوراق المالية. وعلى الرغم من الافتراض القائل بأن العديد من مطالبات الضرر الشخصي الجسيم، مثل المسؤولية عن المنتجات والمطالبات المتعلقة بالحوادث الكارثية تعامل بشكل روتيني على أنها دعاوى جماعية في الولايات المتحدة، إلا أن المحاكم الفيدرالية في الولايات المتحدة قد رفضت مُنذ فترة طويلة التصديق علي هذا النوع من الدعاوى باعتبارها

---

[182] Deborah Hensler, (2009). *The Globalization of Class Actions: An Overview*, The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science, Vol.622, P.13.

[183] Geoffrey Miller, (2013). "*Group Litigation in the Enforcement of Tort Law*," in: Jennifer Arlen, ed., Research handbook on the economic analysis of tort, P.94.

[184] John Connor, (2006). *Optimal Deterrence and Private International Cartels*, April 2006, SSRN-ID787927, P. 11, available at :< http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=787927>.

[185] John Braithwaite, (2006). "*Responsive Regulation and Developing Economies*," World Development Vol. 34, No. 5, P. 884.

دعاوى جماعية.[186] ويعتمد دور الدعوى الجماعية في إنفاذ التشريعات الاقتصادية على خمسة ملامح أساسية:

- النطاق القانوني، (أنواع القضايا التي يمكن رفعها كدعوى جماعية).
- قواعد رفع الدعوى، (من الذي بإمكانه رفع الدعوى الجماعية).
- مدى توافر إجراء (اختيار الاشتراك)، أو (اختيار الخروج) من الدعوى الجماعية، وكيفية تحديد العضوية في الدعوى الجماعية.
- نوع التعويض المتاح، (ما الذي يمكن أن يحصل عليه أعضاء الدعوى الجماعية).
- قواعد التمويل القانوني، (من الذي يدفع التكالف القانونية لرفع الدعوى الجماعية).

وبالتالي، تتمثل الجوانب الأساسية لإجراءات الدعوى الجماعية في النطاق القانوني وقواعد رفع الدعوى والتمثيل القانوني، وقاعدة اختيار الاشتراك أو الخروج من الدعوى، وكذلك نوع التعويضات التي يمكن أن يحصل عليها أعضاء الدعوى الجماعية الناجحة. ولكن قواعد التمويل القانوني السائدة، والتي عادةً لا يتم تعديلها من قبل صانعي السياسة القانونية عند تبني إجراءات الدعوى الجماعية، لها تأثير كبير على قرار استخدام الدعوى الجماعية من عدمه، ولها أيضًا تأثير على ظروف استخدام هذه الدعوى وعلى نتائجها. في الواقع، عندما تتبني دولة معينة لنظام إجراءات الدعوى الجماعية، فإن هذا التبني نادرًا ما يُصاحبه أي تغيير في القانون الموضوعي أو الإجرائي لهذه الدولة، وهذا الأمر يمكن أن يُقيّد من الاستخدام الفعّال للدعوى الجماعية. ومن الأمثلة التقليدية على العوائق التي تحول دون التطبيق الناجح لعمليات الزرع القانوني هو عدم القدرة على تعديل الجوانب الأخرى للنظام القانوني عند تبني الدعوى الجماعية، لأن هذا التعديل يكون أساسيًا لنجاح نظام الدعوى، حيث أن عدم التعديل عادةً ما يُقوّض أهداف الدعوى الجماعية.

أولًا: نطاق الدعوى الجماعية

تُعتبر الدعوى الجماعية في الولايات المتحدة الأمريكية من الدعاوى غير الموضوعية، بمعنى أنه عندما لا يكون هناك أي قيود على رفع الدعاوى جماعية في حالات محددة قانونًا، فيمكن استخدام الدعوى الجماعية لتنظيم مختلف المعاملات والسلوك، بما في ذلك ممارسات التوظيف، وتعاملات المستهلك، والإذعان لقانون مكافحة الاحتكار، وقانون الأوراق المالية، وغيرها من المعاملات المالية. ولكن في العديد من الدول التي تبنت نظام الدعوى الجماعية، يسمح فقط باستخدام هذه الدعوى عند انتهاك نصوص قانونية معينة، مثل القوانين التي تنظم الاحتيال في الأوراق المالية، أو تنظيم مكافحة الاحتكار، وقانون حماية المستهلك. وعادةً ما يتم تضمين نظام الدعوى الجماعية في القانون الموضوعي وليس في قاعدة إجرائية منفصلة. وتسود قواعد الدعوى الجماعية فوق الموضوعية ضمن دول القانون العام، مما يعكس ميولا عاما لنظام الإجراءات فوق الموضوعية في الدول ذات النظام القانوني الأنجلوأمريكي. ففي أسيا

[186] Deborah R. Hensler, *Can Class Actions Enforce Economic Regulations*? In: Francesca Bignami and David Zaring (2016). *Comparative Law and Regulation Understanding the Global Regulatory Process*, Edward Elgar Publishing Limited, P. 238.

تطبق الدعوى الجماعية على الاحتيال في الأوراق المالية وحماية المستهلك.[187] ولكن بعض الدول مثل أندونيسيا تُعتبر استثناء لهذا النمط، حيث يتم استخدام الدعوى الجماعية في المقام الأول في الأضرار البيئية وحالات الحوادث الجماعية. في حين أن الأمر مُختلط في شمال وغرب أوروبا وأمريكا اللاتينية. وعادةً ما تطبق الدول نظام الدعوى الجماعية ذات النطاق المحدود في البداية، ولكن مع مرور الوقت وعندما يثبت فعّالية هذا النظام يتم مد نطاقه ليشمل مجالات أخرى من القانون.[188] فعلى سبيل المثال، بالرغم من رفض بلجيكا وفرنسا الاتجاه الأوروبي بتبنى نظام الدعوى الجماعية لفترة طويلة، إلا أنهما تبنيا نظام الدعوى الجماعية في عام 2014، ولكنهما قيدا نطاق تطبيقها على مجال قانون حماية المستهلك. وتُعتبر اليابان من الدول التي لديها تحفظات قوية على نظام الدعوى الجماعية، حيث طبقته في عام 2013 على قضايا حماية المستهلك. وبالتالي، يمكن القول أنه كلما كان نطاق تطبيق الدعوى الجماعية واسعا كلما ساعد ذلك في إنفاذ عدد أكبر من التشريعات الاقتصادية.

ثانيًا: التمثيل القانوني للدعوى الجماعية

بالنسبة للتمثيل القانوني للدعوى الجماعية، يمكن القول أن الوضع يختلف من دولة إلى أخرى. ففي بعض الدول، مثل إستراليا وكندا والولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى، قد يتقدم فرد أو منظمة غير حكومية أو كيان تجاري ويعرض استعداده لتمثيل مجموعة من الأفراد أو المنظمات في دعوى جماعية، خصوصًا عندما تكون هذه المجموعة في موقف قانوني متماثل. ويجوز للمحكمة مراجعة قدرة هذا الطرف على تمثيل مصالح أعضاء الدعوى بشكل ملاءم، ولكن لا يتطلب توافر أي شروط أو متطلبات أخرى في الطرف الذي يمثل أعضاء الدعوى الجماعية. وفي دول أخرى، تتمتع المنظمات التي تم تأسيسها بشكل صحيح (كما في إيطاليا)، أو الجمعيات التي تم فحصها بشكل خاص (مثل تايوان)، أو مؤسسات الأغراض الخاصة (مثل هولندا)، أو مسؤول حكومي (مثل البرازيل والدنمارك)، بالصلاحية القانونية لتمثيل مجموعة من الأفراد أو المنظمات في بعض أو كل الظروف. إن حصر صلاحية التمثيل في الدعوى الجماعية على المسؤولين الحكوميين أو الأطراف التي يوافق عليها المسؤولون الحكوميون يقلل من فرص المضي رفع الدعوى الجماعية عندما يُفضل المسؤولين العموميين أنفسهم عدم فرض لوائح ضد الجهات الاقتصادية الفاعلة. ومن الناحية النظرية قد يؤسس المسؤولين الحكوميين قرارات التمثيل في الدعوى على التحليل القانوني، وربما يتم الاعتماد على مبدأ التكلفة والعائد بجانب التحليل القانوني. وفي الواقع، قد يكون هناك تعارض بين عملية التمثيل في الدعوى الجماعية وبين المصالح التي يكون المسؤولين الحكوميين مخولين بتنظيمها. وفي مثل هذه الحالات، يعتبر اشتراط موافقة المسؤولين على إجراءات الدعوى الجماعية للمضي قدمًا فيها معوقًا لإنفاذ القوانين التنظيمية.[189]

ثالثًا: قاعدة اختيار الانسحاب من الدعوى الجماعية

تُعتبر قاعدة (اختيار الاشتراك أو الخروج من الدعوى) أحد أهم جوانب الخلاف في دعاوى التعويض الجماعية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه القاعدة تسمح لطرف واحد أو عدة أطراف بتمثيل

---

[187] Mas Achmad Santosa, (2009). "*Indonesi*a," in Deborah Hensler, Christopher Hodges and Magdalena Tulibacka, Eds. *The Globalisation of Class Actions*, Annals of the American Academy of Political and Social Science.

[188] Michael Goldhaber, (2014). *The Global Lawyer: Class Actions Aborning in Europe and the UK*, Am Law Litigation Daily, October5, 2014 available at: <http://www.litigationdaily.com/id=1202672410377>.

[189] Deborah Hensler, (2009). *The Globalization of Class Actions: An Overview*, The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science, Vol.622, P.14.

مجموعة من المئات أو الألاف أو حتى الملايين بدون الموافقة الإيجابية من جانب مجموع الأعضاء على الدعوى الجماعية. ويمكن القول أن خطر التقاضي بالنسبة للمدعي عليهم يزيد عندما يكون هناك حجم هائل محتمل لاختيار الانسحاب من الدعوى من جانب بعض المجموعات (وبالتالي إنخفاض حجم التعويضات المحتملة)، حيث يؤكد النقاد على أن هذا الانسحاب يزيد من احتمالية قيام المدعى عليهم بالتسوية غير العادلة لبعض الدعاوى، وهذا ما يسمى (تسويات الابتزاز).[190] ولكن عندما تكون الخسائر الفردية متواضعة نسبيا، فمن غير المرجح للعديد من أعضاء الدعوى أن يبذلوا الجهد المطلوب لاختيار الاشتراك في الدعوى. وبالتالي، من المُتوقع أن تقدم قاعدة اختيار الاشتراك في الدعوى الجماعية ردعًا أقل فى الحالات التي يمكن للمدعى عليهم فيها الحصول على عوائد مالية كبيرة من خلال فرض تكاليف إضافية صغيرة وغير قانونية على الأفراد والشركات. فمثل هذه الخسائر الصغيرة الفردية لأعضاء الدعوى الجماعية، والتي تمثل مكاسب كبيرة جدًا للشركات، هي من سمات دعاوى المستهلكين وبعض دعاوى مكافحة الاحتكار. وتطبق استراليا وكندا الدعاوى الجماعية ذات قاعدة (اختيار الخروج)، ولكن تشترط إجراءات نظام الدعوى الجماعية في معظم الدول أن يبدي أعضاء الدعوي رغبتهم الإيجابية في المشاركة في الدعوى، وذلك في كل أو معظم الحالات.[191]

رابعًا: التعويضات

قد يتم إجبار الجهات الاقتصادية التي تنتهك القانون في الولايات المتحدة على دفع تعويضات، وذلك وفقا للقواعد التشريعية أو قواعد القانون العام. ويُعتقد أن مخاطر التعويضات الكبيرة، بما في ذلك التعويضات الجزائية، تكون مرتفعة خصوصًا في حالات المحاكمات التي تكون هيئة المحلفين طرفا فيها، وذلك على الرغم من أن التعويضات الكبيرة التي تمنحها هيئات المحلفين قد يتم تخفيضها بواسطة قاضي المحاكمة أو محكمة الاستئناف. وفي الولايات المتحدة، لا يمكن القول أن الدعوى إذا تم تقديمها في شكل دعوى جماعية فإن هذا يقيد الحصول على تحسينات الضرر، مثل التعويضات القانونية الثلاثية والتعويضات العقابية في القانون العام، كما أن ممثلي الدعوى لهم نفس الحق في محاكمة تشمل هيئة المحلفين مثل المدعين الفرديين. إن إمكانية الحصول على تعويضات إستثنائية، بالإضافة إلى إمكانية إجراء محاكمة تشمل هيئة محلفين، يعني أن القيمة المتوقعة للعديد من تعويضات الدعاوى الجماعية في الولايات المتحدة تكون ضخمة. ومن الناحية النظرية، ينبغي لهذه الإمكانات أن تعزز قيمة الردع للدعاوى الجماعية إلى أبعد من المستوى الأمثل. فإذا كان بإمكان أعضاء الدعوى الحصول على تعويض زجري أو تقويمي فقط، كما هو الحال في العديد من الدول، فسيقل الحافز لدى الأفراد والكيانات المُتضررة على رفع دعوى جماعية، وقد يقرر المدعى عليهم المحتملون أن القيمة المتوقعة لعقوبة انتهاك القانون صغيرة للغاية، بحيث أنها لا ترقى إلى أن تكون مبرر للالتزام بهذه القوانين. ويعد السبب وراء إنخفاض معدل الدعاوى القضائية الجماعية في الدول التي تتبنى رسميا نظام الدعوى الجماعية (مثل الدنمارك والنرويج والسويد)، هو عدم توفر سبل التعويض النقدية. ففي معظم الدول تكون التعويضات العقابية غير متوفرة أو نادرة الحصول عليها في الدعاوى الفردية أو الجماعية.[192]

---

[190] Institute for Legal Reform, US Chamber of Commerce, "*The American Export You Don't Want*," June 9, 2009, available at:< www.instituteforlegalreform.com/resource/the-american-export-you-dont-want>.

[191] Deborah Hensler, (2009). *The Globalization of Class Actions: An Overview*, The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science, Vol.622, P.14.

[192] Deborah R. Hensler, *Can Class Actions Enforce Economic Regulations*? In: Francesca Bignami and David Zaring (2016). *Comparative Law and Regulation Understanding the Global Regulatory Process*, Edward Elgar Publishing Limited, P. 240.

خامسًا: التمويل القانوني

يعتبر نظام التمويل القانوني الأمريكي ملائم جدًا للدعاوى القضائية الجماعية. وعمومًا، وفقا لهذا النظام يدفع كل جانب تكاليفه الخاصة، باستثناء الحالات التي تسود فيها عملية التغيير القانوني للرسوم القانونية، وهذا يلغي أي مخاطر للتكاليف السلبية أو العكسية لأعضاء الدعوى. وأيضًا يسمح هذا النظام للمحامي بتمثيل الدعوى على أساس المضاربة. ونظرًا لأن شركات المحاماة يجب أن تستثمر أموالها الخاصة للحفاظ على الدعوى الجماعية، وأن الشركة لن تحصل على تعويض لمصروفاتها إلا في حالة نجاح عملية التقاضي، وبالتالي يكون هناك تفضيل للشركات الغنية بالموارد والتي نجحت في حالات تقاضي سابقة. ونتيجة لذلك، من المرجح أن تحصل الدعوى على تمثيل أفضل من المتوسط. وإذا انتهت الدعوى عن طريق التسوية أو المحاكمة، فإن القاضي يمنح أتعاب المحامي ونفقاته، ويدفع جميع أعضاء الدعوى الجماعية حصة من هذه الرسوم والأتعاب سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

ونتيجةً لذلك، لا يوجد أي عائق مالي لأحد أعضاء الدعوى الجماعية في تقديم نفسه كممثل للدعوى. ويعتقد مُنتقدوا نظام الدعوى الجماعية في الولايات المتحدة أن تطبيق هذا النوع من القواعد الخاصة بالتمويل القانوني على نظام الدعوى الجماعية ينتج عنه أعداد مُفرطة من الدعاوى الجماعية، بالرغم من أن الكثير منها قليل القيمة وغير موضوعي. إضافة إلى ذلك يتسبب هذا النوع من التمويل القانوني في ظهور بعض التسويات التي تكافئ محامي الدعوى الجماعية على حساب أعضاء الدعوى الجماعية. وفقًا لقواعد الدعوى الجماعية في الولايات المتحدة، يتم تكليف القضاة بتحديد ما يجب أن يحصل عليه محامي المدعي مقابل وقته ونفقاته، وذلك عندما يتم كسب الدعوى. ويشتمل الفقه القانوني على نهجين أساسين بالنسبة لحساب الرسوم، النهج الأول هو طريقة النسبة المئوية للتمويل، وهي مشابهة للرسوم المشروطة التي يوافق المدعين على دفعها على غرار المدعين في دعاوى الإصابة الشخصية العادية، والنهج الأخر هو طريقة المعيار الإسترشادي، والذي يعتمد على ساعات إنتاج المحاماة، أخذا في الاعتبار معدلات الساعة العادية في الإختصاص القضائي الذي تم فيه رفع الدعوى الجماعية، وعامل مضاعف تقديري قد يُعزز (أو يُقلل) الناتج، بحث يعكس مجهود المحامي ومخاطر القضية.[193]

وهناك العديد من الأنظمة القضائية الأخرى التي تبنت إجراءات الدعوى الجماعية، ولديها أنظمة تمويل قانونية غير ملاءمة للتقاضي الجماعي. ففي الأنظمة القضائية التي تُلزم الأطراف الخاسرة بسداد الرسوم للأطراف الرابحة، فإن هذا الخطر يظهر بوضوح بالنسبة لممثلي المدعين في الدعوى الجماعية، خاصة إذا كانوا وحدهم من بين أعضاء الدعوى هم المسؤولين عن التكاليف، وبالتالي عليهم وضع كفالة مقابل احتمال خسارة الدعوى. أما في الأنظمة القضائية التي لا يجوز فيها للمحامين تمثيل أحد طرفي الدعوى على أساس الرسوم المشروطة، فيجب على ممثلي المدعين التعاقد على دفع الرسوم والنفقات لكل ساعة من ساعات عمل محامي الدعوى أثناء السير في إجراءات القضية، وكذلك التكاليف السلبية المحتملة. فإذا كان ممثل المدعين في الدعوى الجماعية هو الفرد الذي يجب عليه التعاقد مع مكتب المحاماة، بينما يحصل باقي أعضاء الدعوى الآخرون على (تقاضي مجاني)، فسيكون من الأكثر ملاءمة لأعضاء الدعوى أن يتراجعوا عن تقديم أنفسهم كممثلين لأعضاء الدعوى. وبالنسبة للأنظمة القضائية التي تمنح صلاحية تمثيل الدعوى الجماعية فقط للجمعيات، فلا يمكن الجزم بأن جميع المنظمات غير الحكومية لديها الموارد الكافية لتحمل هذه التكاليف والمخاطر، وحتى تلك التي لديها الموارد الكافية قد تتخوف من

---

[193] Deborah R. Hensler, *Can Class Actions Enforce Economic Regulations*? In: Francesca Bignami and David Zaring (2016). *Comparative Law and Regulation Understanding the Global Regulatory Process*, Edward Elgar Publishing Limited, P. 241.

ردود أفعال أعضائها على حصيلة موارد الجمعية في حالة خسارة الدعوى. ففي ظل هذه الأنواع من أنظمة التمويل القانونية، من المرجح أن تكون المبالغة في عدم استخدام الدعوى الجماعية أكثر من المبالغة في استخدامها.[194]

لقد برز تمويل التقاضي من طرف ثالث كرد فعل على القيود المفروضة على التقاضي في الدعاوى الجماعية التي تفرضها قواعد التمويل القانوني خارج الولايات المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أن فكرة الاستثمار في التقاضي التجاري قد ترسخت أولًا في استراليا، حيث يتعاقد ممولوا عملية التقاضي مع أعضاء الدعوى لدفع أتعاب محامي الدعوى وتحمل مخاطر التكاليف السلبية مقابل الحصول على حصة من أي تعويضات قد يحصل عليها أي عضو في الدعوى الجماعية. وعلى الرغم من أن القانون الاسترالي لا يسمح للمحامين بتحصيل الرسوم المحسوبة كحصة من التعويضات، إلا أن ممولي التقاضي لا يخضعون لهذه القيود. إن عقود التمويل التي يعقدها الممولين مع أعضاء الدعوى قد جعلت التحول من نظام (اختيار الخروج) من الدعوى الجماعية إلى (اختيار الاشتراك) في الدعوى الجماعية يأخذ صفة الرسمية، حيث أن الممول يقدم الدعم فقط لأولئك الذين تعاقد معهم. ولقد تم الطعن في (المجموعات المغلقة) التي تضم جميع عملاء الممولين، لكن المحاكم الاسترالية قد أبقت عليها كآلية ضرورية للتغلب على العائق المالي أمام التقاضي الجماعي، والذي كان من الممكن ألا يكون موجود. لكن في أوروبا، ظهرت آلية مختلفة، وهذه الألية هي قيام الشركات التي لديها دعاوى ضد المنافسة غير المشروعة بإحالة مطالباتها إلى كيان مالي له غرض خاص يستأجر المحامين لتمثيله في إجراء واحد مقابل القيمة الإجمالية لتلك المطالبات، مما يلغي الحاجة إلى إجراء رسمي للتقاضى الجماعي.[195] لقد ظهر التمويل القانوني من طرف ثالث مؤخرًا في الولايات المتحدة، ويدعي الممولون أنهم يوجهون استثماراتهم بعيدًا عن الدعاوى الجماعية. ومع ذلك، فإن العديد من الممولين يتعاقدون مباشرة مع شركات المحاماة التي تمثل المدعين في التقاضي الجماعي، سواء كانت دعاوى جماعية أو دعاوى غير جماعية.

بالإضافة إلى قواعد التمويل القانوني، يمكن القول أن الجوانب الأخرى للأنظمة القانونية المدنية قد تسهل أو تعرقل دعاوى إنفاذ القوانين التنظيمية، سواء كانت فردية أم في شكل جماعي. وقد تسمح قواعد الإختصاص غير المتشددة للمدعين باختيار قواعد الإفصاح المخففة (الاكتشاف)، مما يرجح قدرة المدعين على الحصول على أدلة لدعم مطالباتهم المتعلقة بالمسؤولية والتعويض.[196]

دور الدعوى الجماعية في إنفاذ التشريعات الاقتصادية

لكي يتم تطبيق القوانين الاقتصادية باستخدام الدعاوى الجماعية، يجب على أعضاء الدعوى أو ممثليهم تحديد حالات الانتهاكات القانونية التي قامت بها الجهات الاقتصادية الفاعلة في السوق، ورفع دعاوى ضد هذه الانتهاكات، وكسب الموقف إما بالفوز بحكم محكمة أو التفاوض على تسوية تؤدي إلى التغيير في السلوك المخالف للقانون، أو بفرض تكاليف مالية على تلك الجهات الفاعلة (أو كليهما). وأيضًا يجب على المدعى عليهم الامتثال لأحكام المحكمة وشروط التسوية. وإذا كانت الدعاوى الجماعية هي آلية الردع الوحيدة، وكان الهدف هو تحقيق أعلى درجة من الردع، فينبغي أن تعكس التكاليف التي تفرضها

[194] Donatella Porrini Giovanni B. Ramello, (2011). *Class action and financial markets: insights from law and economics*", Journal of Financial Economic Policy, Vol. 3, Iss. 2, P. 140 .
[195] Damien Giradin & Laurie-Anne Grelier, (2013). *Cartel Damages Claims in the European Union: Have We Only Seen the Tip of the Iceberg*? December 2, 2013, available at: <http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2362386>.
[196] Damien Giradin & Laurie-Anne Grelier, (2013*). Cartel Damages Claims in the European Union: Have We Only Seen the Tip of the Iceberg*?, December 2, 2013.

الدعاوى الجماعية على المدعى عليهم (بما في ذلك طرق التعويض النقدية والمصاريف القانونية) التكاليف التي تحملها أعضاء الدعوى الجماعية بسبب السلوك غير القانوني للمدعى عليهم. ويجب تعديل هذه التكاليف تصاعديًا، وذلك من أجل مراعاة احتمالية عدم قيام المضرورين بتقديم دعاوى لجميع حالات الانتهاك القانوني المماثلة.[197]

ولكن، يجب الإشارة إلى أن تحمل تكاليف مرتفعة أكثر من المبلغ المعقول ستؤدي إلى ردع السلوك المستهدف بشكل مُبالغ فيه، كما سيؤدي فرض التكاليف المُنخفضة إلى ردع السلوك غير القانوني دون المستوى المطلوب. وإذا كانت النيابة العامة (سواء من خلال الإتهام الجنائي أو إجراءات إنفاذ مدنية) تصادق على الدعاوى الجماعية الخاصة، وإذا كان تعويض المضرورين غير ملاءم، فيجب عند حساب المستوى الأمثل للردع أن يُؤخذ كذلك في الاعتبار القيمة المتوقعة للعقوبات الجنائية والمدنية (وتكاليف الدفاع ضد هذه العقوبات)، والتكاليف التي تفرضها الدعوى الجماعية. ويترتب على ذلك أن تقييم مدى مساهمة الدعاوى الجماعية في تحقيق المستوى الأمثل للردع لا يتطلب بيانات فقط عن معدلات ونتائج الدعاوى الجماعية، بل يتطلب أيضًا بيانات عن احتمالات ونتائج إجراءات الإنفاذ الجنائية والمدنية. وبالنسبة لكل آلية إنفاذ، هناك حاجة إلى معرفة دقة القرارات الواجب تنفيذها، والعلاقة بين مجموع العقوبات والغرامات والتعويضات التي دفعها المدعى عليه والتكاليف التي دفعها الأخرين بسبب السلوك غير القانوني للمدعى عليه. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تشمل التقييم الكامل لمدى مساهمة الدعاوى الجماعية في الإنفاذ التنظيمي قيمة المعلومات التي تكشفها الدعاوى الجماعية للمنفذين العمومين، وتأثير الدعاوى الخاصة على قرارات الجهات العامة الفاعلة بمتابعة إجراءات الإنفاذ.[198]

ولكن يمكن القول أن هذه البيانات العملية المطلوبة لتنفيذ هذه المجموعة المعقدة من الحسابات لا تتوافر لأي نظام قضائي تبنى نظام الدعاوى الجماعية، بما في ذلك الولايات المتحدة. بالإشارة إلى الحالات الفردية لفشل التقاضي الجماعي، يستنتج بعض منتقدي الأنفاذ التشريعي للدعاوى الجماعية أن هذه الدعاوى الجماعية الأمريكية فشلت في أداء وظيفة تنظيمية مفيدة، وذلك من خلال الإشارة إلى أمثلة مختلفة، على عكس ذلك يجادل آخرون بأن الدعاوى الجماعية تلعب دورًا تنظيميًا مهمًا. ولكن بدون وجود بيانات حول تواتر الانتهاكات القانونية، ومعدلات إنفاذ القانون الخاص بالنسبة لهذه الانتهاكات من خلال الدعاوى الجماعية والإنفاذ العام عبر أنظمة العدالة الجنائية والإنفاذ المدني، والنتائج المباشرة وغير المباشرة لكليهما، يستحيل في الوقت الحاضر استخلاص نتيجة تستند إلى أدلة حول المنفعة العامة للدعاوى الجماعية في الولايات المتحدة أو في أي مكان آخر لفرض قوانين السوق.

وهذا الوضع يمكن أن يكون حافزًا على تطوير برنامج بحثي عملي يهدف إلى تحسين فهمنا للإنفاذ الخاص والعام والعلاقة بين كليهما. ولكن من غير المرجح أن يتمكن حتى المحللون الذين لديهم دعم مالي جيد من التوصل إلى إستنتاجات قاطعة في أي وقت قريب بشأن مدى مساهمة الدعاوى الجماعية في إنفاذ القوانين التنظيمية، ناهيك عن الظروف التي يكون فيها الإنفاذ التشريعي الخاص للدعوى الجماعية يحمل فائدة صافية للمجتمع. ونتيجةً لذلك، يجب أن نكون حذرين بشأن قبول التأكيدات الشاملة التي يقدمها

---

[197] Deborah Hensler, (2013). *The Socio-Economics of Mass Torts: What We Know, Don't Know and Should Know*, in: Jennifer Arlen, (ed.), Research handbook of economic analysis of torts, Edward Elgar Publishing, Inc, P.279.

[198] Giovanni B. Ramello., (2012). *Aggregate litigation and regulatory innovation: Another view of judicial efficiency*. International Review of Law and Economics, Vol. 32, P.63.

المشاركون في مناقشات السياسة العامة حول الفائدة أو التكلفة الصافية لاستخدام الدعاوى الجماعية الخاصة لأغراض الإنفاذ التنظيمي وعلاقتها بالإنفاذ العام.[199]

والخلاصة أنه من الناحية النظرية يمكن القول أن الدعوى الجماعية هي ألية قانونية إجرائية تعمل على تحقيق الإنفاذ الخاص للقوانين والتشريعات الاقتصادية وهى وسيلة مكملة للإنفاذ العام للقوانين. ولكن ذلك يتوقف على الجوانب الأساسية في إجراءات الدعوى الجماعية، والذي يشمل النطاق القانوني وقواعد رفع الدعوى الجماعية والتمثيل القانوني، والاختيار بين قاعدة الاشتراك أو الخروج من الدعوى، وكذلك نوع التعويضات التي يمكن أن يحصل عليها أعضاء الدعوى الجماعية، بالإضافة إلى قواعد التمويل القانوني السائدة.

[199] Deborah R. Hensler, *Can Class Actions Enforce Economic Regulations*? In: Francesca Bignami and David Zaring (2016). *Comparative Law and Regulation Understanding the Global Regulatory Process*, Edward Elgar Publishing Limited, P. 242.

الخاتمة

- **النتائج**

بعد دراسة وتحليل الجوانب الاقتصادية والقانونية لنظام التقاضي الجماعي عمومًا، وألية الدعوى الجماعية في النظم القانونية المقارنة بصفة خاصة، خلص البحث إلى النتائج الأتية:

أولًا: الدعوى الجماعية هي أداة قانونية إجرائية تعمل على تلافي بعض العيوب السائدة في النظم القانونية المُختلفة، فهي إحدى الأدوات التصحيحية التي من خلالها يمكن إعادة إكتمال قانون المسؤولية التقصيرية في عدد كبير من القضايا. ويتضح ذلك عند النظر إلى بعض العيوب الإجرائية التي توجد في الأنظمة القانونية المختلفة، والتي بسببها لا يمكن للعديد من الأشخاص المضرورين رفع دعاوى تستند إلى حق موضوعي لا يفتقر إلى الشرعية. ومن الناحية العملية، هذا الأمر قد يرقى إلى كونه فجوة تنظيمية، حيث أنه يتسبب في وجود بعض الأشخاص المضرورين دون حماية أو تعويض، وأيضًا يترك بعض المخالفين دون عقاب. ولذلك فإن هذه الفجوة يكون لها تأثير سلبي خطير على المستوى العام للعدالة التي يجب أن يوفرها نظام قانوني معين. إضافة إلى ذلك، هناك مشكلة أخرى خطيرة مرتبطة بالكفاءة الاقتصادية والسلوك الفردي، وهذه المشكلة تظهر عندما يتم الإفلات من العقاب والذي يخلق حافزًا للإنخراط في أعمال ضارة بهدف تحقيق الربح، وذلك بفضل إمكانية تحويل تكلفة هذه الأفعال إلى أطراف ثالثة. وهذا الأمر يمكن أن يزيد من عدد الأفعال الضارة في مجتمع معين، ويزيد من تكلفتها الاجتماعية. ونتيجةً لذلك، يُصبح النظام الاقتصادي أقل كفاءة، ويتم توجيه بعض الاستثمارات نحو إنتاج الأفعال الضارة، وهذا يعنى الإنخفاض في مستوى الحيطة والحذر وبذل العناية الواجبة.

ثانيًا: من الناحية العملية، تعد الدعوى الجماعية من أهم الأدوات أو الوسائل القانونية الموجودة في النظام القانوني الإجرائي في الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول. فهي تُمّكن من تفعيل وإثبات دعاوى الحقوق التي لم يكن من الممكن رفع دعاوى قضائية بشأنها بالرغم من أهميتها الموضوعية. ومن الناحية العملية، لا يمكن اللجوء إلى المحاكم للحصول على حق إلا اذا كانت الفوئد أو المصالح المحتمل الحصول عليها من رفع الدعوى يتجاوز تكاليف الدعوى، وبالفعل أصبحت تكاليف التقاضي كبيرة. ومنطقيا وبغض النظر عن الحقوق التي يقرها القانون الموضوعي، إذا لم يكن هناك أي وسيلة إجرائية لوضع تلك الحق موضع التنفيذ، فقد يكون القانون الموضوعي غير ذي مغزى أو غير موجود لأنه يمكن انتهاكه مع الإفلات من العقاب.

ثالثًا: الدعوى الجماعية هي أداة إجرائية يمكن من خلالها تحسين الكفاءة الاقتصادية وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية، وأيضًا المساهمة في إنتاج بعض السلع العامة وفي مقدمتها العدالة. وباستخدام التحليل الاقتصادي يظهر أن إعادة تنظيم القانون الإجرائي لا تهدف فقط إلى توفير ألية تقاضي أكثر كفاءة، ولكنها تعمل أيضًا على إنشاء سوق اقتصادي مميز يهدف في النهاية إلى إنتاج مجموعة من السلع العامة، في مقدمتها العدالة والكفاءة الاقتصادية. وبالتالي، من خلال التحليل الاقتصادي من الممكن إعادة اكتشاف، ليس فقط الوظيفة الإنتاجية لهذه الآلية القانونية، ولكن أيضًا يمكن إثبات أن التعويض الجزئي للمضرورين والأرباح الكبيرة لمحامي الدعوى الجماعية، بعيدًا عن كونها أثرًا جانبيًا، هي في الواقع شرط ضروري لإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية والمخاطر المرتبطة بالإجراء القانوني. ولذلك، على الرغم من أن بعض الاقتصاديين غير مؤيدين لفكرة استخدام المصالح الفردية كأداة لتعزيز الرفاهية الجماعية، إلا أن الدعوى الجماعية لديها القدرة على إعادة - خصوصًا في المجال القضائي- نفس التأثيرات التي تحققها المصالح والدوافع الفردية إلى السوق. ولكن بشرط أن يحكم هذا السوق نموذج

المنافسة الكاملة. وهكذا يمكن أن تعيد الدعوى الجماعية تأسيس التوافق بين المصالح العامة والفردية، خصوصًا عندما لا يكون هناك بدائل فعّالة.

رابعًا: الدعوى الجماعية هي محاولة للإستفادة من اقتصادات الحجم الكبير، أو وفورات الحجم في مجال الإجراءات القانونية، ويحدث ذلك من خلال الجمع بين القضايا التي لها أساس أو سبب مشترك في دعوى قضائية واحدة، بحيث تؤدي إلى إصدار حكم أو تسوية تربط جميع أعضاء الدعوى. فعن طريق الدعوى الجماعية تُستخدم كلا من الإجراءات القانونية، ووقت المحاماة، وسجلات الخبراء وموارد المحكمة مرة واحدة للجميع، بدلًا من عدة مرات خلال الدعاوى الفردية. وإذا نظرنا إلى بعض المعطيات، مثل عمليات الإنتاج الضخم وعمليات التسويق الشامل والاندماج والاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الشركات والدول، وكذلك نظام الاتصالات السريع في جميع أنحاء العالم، كل هذا قد يشير إلى أنه قد لا يكون من غير المألوف أو الشائع أن يتضرر مجموعة كبيرة من الأفراد بطريقة متماثلة، وهذا الضرر قد يكون بسبب الممارسات الموحدة للشركات أو بعض المنتجات التي تخرج من عمليات الإنتاج الضخم. وعادة ما تكون المطالبات الفردية (كل فرد على حدة) صغيرة، ولكن مجموع هذه الأضرار الفردية الصغيرة يتحول إلى أرباح كبيرة وغير مشروعة بالنسبة للشركات. وبالرغم من ضالة هذه الأضرار الفردية فهي ليست بقليلة الأهمية من الناحية الاجتماعية. يمكن القول أن الدعوى الجماعية هي التي يمكن أن تقدم حلًا لهذه المُعضلة الاقتصادية، وذلك من خلال تجميع المطالبات الفردية معا في دعوى قضائية واحدة والتي تكون مجدية من حيث تكاليف عملية التقاضي.

خامسًا: الدعوى الجماعية يمكن أن تكون أداة فعالة في إنفاذ التشريعات الاقتصادية، مثل قوانين حماية المستهلك، وقوانين مكافحة الاحتكار وقوانين الأوراق المالية. فالدعوى الجماعية يمكن أن تكون بديل للتنظيم الحكومي والتنظيم الذاتي للصناعة في كثير من الحالات. فقد يكون التنظيم الذاتي غير فعال، حيث أن صناعة معينة قد لا يكون لديها الدافع لتاديب أعضائها، أو قد لا تكون منظمة أو متماسكة لدرجة تجعلها تضمن إمتثال أعضائها للتنظيم الذاتي. وقد يكون التنظيم الحكومي غير عملي أو غير مرغوب فيه، لأنه يتطلب إنشاء وتمويل إدارة حكومية، وهذا التمويل يمثل عبء على جانب النفقات العامة بصفة مستمرة. وعادة لا تمتلك المؤسسات الحكومية، وخاصة مؤسسات حماية المستهلك، التمويل الكافي للكشف عن جميع الانتهاكات القانونية والتحقيق فيها.

- **التوصيات**

في ضوء ما تم الإشارة اليه من المزايا والفوائد الاقتصادية للدعوى الجماعية، والتي تشمل تعزيز الكفاءة الاقتصادية والمساهمة في إنتاج السلع العامة، مثل العدالة وأيضًا الاستفادة من اقتصادات الحجم الكبير، أو وفورات الحجم في مجال الإجراءات القانونية، وأيضًا دورها الإيجابي في الإنفاذ الخاص للتشريعات الاقتصادية. وعمومًا، يمكن أن تؤثر الدعوى الجماعية بشكل مباشر على السلوك الاقتصادي للجهات الفاعلة الخاصة، وذلك عن طريق منعها أو توجيهها إلى اتباع سياسات اقتصادية محددة.

وبالتالي، **نوصي المشرع المصري بإصدار قانون لتطبيق هذه الألية القانونية المهمة**، وخصوصًا في ظل انتشار الشركات دولية النشاط في السوق المصري وما يمكن أن يصدر عنها من سلوكيات تضر بالمستهلك. علمًا بأن ألية الدعوى الجماعية قد يكون لها دور في تخفيف العبء عن جهاز حماية المستهلك، حيث أن هذا الجهاز قد لا يكون لديه التمويل الكافي لتتبع والتحقيق في كافة الحالات التي تعتبر مخالفات لقانون حماية المستهلك. وكذلك يمكن تفعيل هذه الألية في مجال دعاوى الأوراق المالية، لأنها تعتبر أداة فعالة في حماية المساهمين من قرارات إدارة الشركات غير الرشيدة، والتي قد تؤثر على قيمة

الأسهم، وبالتالي تضر بمصلحة المساهمين، وتجدر الأشارة هنا أن المشرع السعودي قد تبنى الدعوى الجماعية في مجال دعاوى الأوراق المالية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام الدعوى الجماعية في مجال العمل والتوظيف.

وكما أشرنا تتنوع أليات تطبيق الدعوى الجماعية في النظم القانونية المختلفة، وهنا **نوصي المشرع المصري بأن يختار آلية التطبيق التي تتلائم مع النظام القانوني والاقتصادي**، علمًا بأن نظام الدعوى الجماعية أصبح غير مرتبط بنظام قانوني معين، حيث أصبح مطبق في النظم القانونية الأنجلوأمريكية والنظم القانونية اللاتينية.

وعمومًا عند سن قانون لتطبيق نظام الدعوى الجماعية، ينبغي أن يحدد هذا القانون المجالات الموضوعية لتطبيق هذه الدعوى، سواء كان مجال حماية المستهلك أو قانون الأوراق المالية أو في مجال مكافحة الاحتكار. **وينبغي أن يتم تحديد إجراءات تطبيق الدعوى الجماعية**، بداية من تحريك تلك الدعوى ومن هُم الأشخاص الذين لهم الحق في الانضمام اليها ومن يمثلهم ومن يوكل عنهم وكيفية تمويل تلك الدعوى واستصدار شهادة اعتماد لها من المحكمة، وكيفية الإخطار بها والتسوية والحكم الصادر بها وكيفية توزيع مبالغ التعويض، والعقبات التي تقابل ذلك وكيفية التغلب عليها.

المراجع

أولًا: المراجع باللغة الإنجليزية.

A. Cassone، G. B. Ramello, (2011). *The Simple Economics of Class Action: Private Provision of Club and Public Goods, the International Center for Economic Research*, Working Paper No.6, available at: <http://ssrn.com/abstract=1857393>.

Anonymous, (2005). *Class Action Fairness Act of 2005*, The National Law Journal, May 16.

Alan Watson, (1974). *Legal Transplants: An Approach to Comparative Law* (University Press of Virginia), P.77.

Alan Watson, (1993). *Legal Transplants*, 2d ed. (University of Georgia Press), P. 21.

Amanda Kay Esquibel, (1989). *Protecting Competition*: *The Role of Compensation and Deterrence for Improved Antitrust Enforcement*, 41 FLA. L. REV. 153, 162.

Barzel y., (1997, 2nd), *Economics Analysis of Property Rights*, Cambridge University Press, Cambridge-New York-Melbourne.

Bernstein R., (1977). *Judicial Economy and Class Action*, Journal of Legal Studies, 7, PP. 349-370.

Bone, R.G., (2003). *The Economics of Civil Procedure*, New York: Foundation Press.

Braithwaite, John., (2006). *Responsive Regulation and Developing Economies*, World Development, 34. PP.884-898.

Brian Anderson and Andrew Trask, (2010). *The Class Action Playbook*, (Oxford University Press, Inc), P. 60.

Brown, John Prather, (1973). *Toward an Economic Theory of Liability*, The Journal of Legal Studies 2, no. 2, PP. 323-49.

Brunet, Edward, (2003).*Class Action Objectors: Extortionist Free Riders or Fairness Guarantors*, University of Chicago Legal Forum: Vol. 2003: Iss. 1, Article 10. Available at: <http://chicagounbound.uchicago.edu/uclf/vol2003/iss1/10 > last access 22-9-2020.

Cafaggi, Fabrizio and Hans-W. Micklitz, (2008). *Collective Enforcement of Consumer Law: A Framework for Comparative Assessmen*t, European Review of Private Law, 16, PP.391–417.

Calabresi, Guido and Kevin S. Schwartz, (2011). *The costs of class actions: allocation and collective redress in the US experience*, 32 European Journal of Law and Economics, PP. 169-183.

Cassone, Alberto and Giovanni B. Ramello, (2011). The simple economics of class action: private provision of club and public goods, 32 *European Journal of Law and Economics*, PP. 205-224.

Chiou, W. J. P., Lee, A. C., & Lee, C. F., (2010). *Stock return, risk, and legal environment around the world*, International Review of Law and Economics, 19(1), PP.95–105.

Christopher Hodges, (2001). *Multi-Party Actions* (Oxford University Press).

Christopher Hodges, (2010) Stefan Vogenauer & Magdalena Tulibacka (eds.), *The Costs and Funding of Civil Litigation: A Comparative Approach* (CH Beck. Hart), P.102.

Clara Bingham & Laura Leedy Gansler, (2002). *Class Action: The Story of Lois Jenson and the Landmark Case that Changed Sexual Harassment* Law (Anchor) P.241.

Clifford A. Jones, (1999). *Private Enforcement of Antitrust Law in the EU, UK and USA* (Oxford University Press), P.65.

Commission Recommendation of 11 June 2013 on common principles for injunctive and compensatory collective redress mechanisms in the Member States concerning violations of rights granted under Union Law, available at:< http://data.europa.eu/eli/reco/2013/396/oj>.

Cornes, R. and Sandler T., (1996). *The Theory of Externalities, Public Goods, and Club Goods*. Cambridge University Press, P.347.

Croley, (2010). *Interest Groups and Public Choice*, in: Daniel A. Farber & Anne Joseph O'Connell eds., research handbook on public choice and public law, 49, PP.49–80.

D. Marcus, (2011*). Flawed But Noble: Desegregation Litigation and Its Implications for the Modern Class Action*, 63 FLA. L. REV, P.657.

D. Theodore Rave, (2013). *Governing the Anti-commons in Aggregate Litigation*, 66 VAND. L. REV., PP.1183, 1193.

Dam, K. W., (1975). *Class Actions: Efficiency, Compensation, and Conflict of Interest*, Journal of Legal Studies, 4, PP.47-73.

Damien Giradin & Laurie-Anne Grelier, (2013). *Cartel Damages Claims in the European Union: Have We Only Seen the Tip of the Iceberg?* December 2, 2013, available at: <http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2362386>.

Day M, P Baker and G McCool, (1995). *Multi-Party Actions: A Practitioners' Guide to Pursuing Group Claims* (London, Legal Action Group), P.151.

Deborah Hensler et al., (2000). *Class Action Dilemmas: Pursuing Public Goals for private gains*, 69 (RAND Institute for Civil Justice), *available at*< http://www.rand.org/pubs/monograph_reports/MR969/index.html >.

Deborah Hensler, (2009). *The Globalization of Class Actions: An Overview* in Hensler, Hodges & Tulibacka.

Deborah Hensler, Christopher Hodges, and Magdalena Tulibacka, (2009). *The Globalization of Class Actions: An Overview*, Vol.622 Annals of the American Academy of Political and Social Science, P. 7.

Deborah Hensler, (2013). *The Socio-Economics of Mass Torts: What We Know, Don't Know and Should Know*, in Jennifer Arlen (ed.), Research Handbook on the Economics of Torts (Edward Elgar).

Deborah R. Hensler, *Can Class Actions Enforce Economic Regulations?* Available at: <http://aei.pitt.edu/id/eprint/79042>.

Deborah R. Hensler, Christopher Hodges and Ianika Tzankova, (2016). *Class Actions in Context How Culture, Economics and Politics Shape Collective Litigation*, (Edward Elgar Publishing Limited), P.232.

Deborah R. Hensler, Nicholas M. Pace, Bonita Dombey-Moore, **Beth Giddens, Jennifer Gross, and Erik K. Moller,** (2000). *Class Action Dilemmas: Pursuing Public Goals for Private Gain, Santa Monica*: RAND Institute for Civil Justice, P.52.

Deborah R. Hensler ,Christopher Hodges ,Ianika Tzankova (2016). *Class Actions in Context: How Culture, Economics and Politics Shape Collective Litigation*, Edward Elgar Publishing.

Edward Brunet, (2000). *Two Phases of Class Action Thinking: The Dam Period is Replaced by the Present Coffee Improving Class Action Efficiency by Expanded Use of Parens Patriae Suits and Intervention*, 74 TUL. L. REV., PP.1919, 1926.

Edward F. Sherman, (2003). *American Class Actions: Significant Features and Developing Alternatives in Foreign Legal Systems*, 215 F.R.D., PP.130, 132.

Eisenberg, T. and G. Miller, (2004). '*Attorney Fees in Class Action Settlements: An Empirical Study'*, Journal of Empirical Legal Studies, 1, PP.27–78.

Eisenberg, Theodore and Geoffrey P. Miller, (2004). *The Role of Opt-Outs and Objectors in Class Action Litigation: Theoretical and Empirical Issues*, Vanderbilt Law Review, 57, PP.1529–67.

Eisenberg, Theodore and Geoffrey P. Miller, (2010). *Attorneys' Fees and Expenses in Class Action Settlements: 1993–2008*, Journal of Empirical Legal Studies, 7, PP.248–81.

Emons, Winand, (2007). '*Conditional Versus Contingent Fees'*, Oxford Economic Papers, 59, PP.89–101.

European Commission (among others referring to very recent public consultation on ''*Towards a Coherent European Approach to Collective Redress*'', SEC (2011)173 Final, February 4, 2011).

Ewald, W., (1995). *The logic of legal transplant*, American Journal of Comparative Law, 43(4), PP.489–510.

Francisco Cabrillo, (2008). *The Economics of Courts and Litigation*, Edward Elgar Publishing Limited.

Gallini N., (2011). *Private Agreements for Coordinating Patent Rights: The Case of Patent Pools*, Journal of Industrial and Business Economics.

Gary S. Becker, (1968). *Crime and Punishment: An Economic Approach*, 76 J. POL. ECON., PP. 169, 170.

Geoffrey Miller, (2013). *Group litigation in the enforcement of tort law*, Chapters, in: Jennifer H. Arlen (ed.), Research Handbook on the Economics of Torts, chapter 10, Edward Elgar Publishing, PP. 262-278.

Georg Berrisch, Eve Jordan & Rocio Salvador Roldan, (2004). *E.U. Competition and Private Actions for Damages*, 24 NW. J. INT'L L. & BUS., PP. 585, 586.

Goldhaber, (2014). *"The Global Lawyer: Class Actions Aborning in Europe and the UK*," Am Law Litigation Daily, October5, available at: <http://www.litigationdaily.com/id=1202672410377>.

Good, Matthew, (2009). *Access to Justice, Judicial Economy, and Behaviour Modification: Exploring the Goals of Canadian Class Actions*. Alberta Law Review. 47. 185.

Hans- Bernd Schaefer, (2000). *The Bundling of Similar Interests in Litigation: The Incentives for Class Action and Legal Actions Taken by Associations*, 9 EUR. J. L. & ECON. 183.

Hans-W. Micklitz & Astrid Stadler, (2006). *The Development of Collective Legal Actions in Europe, Especially in German Civil Procedure*, 17 EUR. BUS. L. REV. 1473.

Harald Koch, (2001). *Non-Class Group Litigation Under EU and German* Law, 11 DUKE J. COMP. & INT'L L. 355, PP.357-58.

Harry Kalven & Maurice Rosenfeld, (1941). *The Contemporary Function of the Class Suit*, 8 U. CHI. L. REV., PP. 684, 721.

Hay, B. and D. Rosenberg, (2000). *The Individual Justice of Averaging*, Discussion Paper No. 285.

Hensler, Deborah R., (2016). *The global landscape of collective litigation*, ELECD 743; in Hensler, R. Deborah; Hodges, Christopher; Tzankova, Ianika (eds), "*Class Actions in Context*" (Edward Elgar Publishing) 3.

Hylton, Keith N., (2015). *The Economics of Class Actions and Class Action Waivers*, *Supreme Court Economic Review*, vol. 23, PP. 305–339. *JSTOR*, <www.jstor.org/stable/26460605>.

Hylton, Keith N., (2013). *The Economics of Class Actions and Class Action Waivers*, Boston Univ. School of Law, Law and Economics Research Paper No. 13-22, 2013, available at: <http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2277562> last access September 2020.

Institute for Legal Reform, US Chamber of Commerce, (2009). "*The American Export You Don't Want*," June 9, 2009, available at :< www.instituteforlegalreform.com/resource/the-american-export-you-dont-want>.

Issacharoff, S., (1997). '*Class Action Conflicts'*, University of California at Davis Law Review, 30, **PP.**805–833.

Issacharoff, Sam, (2017). *Collective Action and Class Action*, New York University Public Law and Legal Theory Working Papers. 586. <https://lsr.nellco.org/nyu_plltwp/586 > accessed April 2020.

Janet Cooper Alexander, (2000). *An Introduction to Class Action Procedure in the United States*, Presented Conference: Debates over Group Litigation in Comparative Perspective, Geneva, Switzerland, July, 21-22.

John Braithwaite, (2006). *Responsive Regulation and Developing Economies*, 34 World Developments, 884.

John Connor, (2006). *Optimal Deterrence and Private International Cartels*, April, SSRN-ID787927, available at <http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=787927> accessed May 2020.

John T. Scholz, (1997). *Enforcement Policy and Corporate Misconduct: The Changing Perspective of Deterrence Theory*, 60 LAW & CONTEMP. PROBS.,PP. 253, 254.

Jonathan R. Macey & Geoffrey P. Miller, (1991). *The Plaintiffs' Attorney's Role in Class Action and Derivative Litigation: Economic Analysis and Recommendations for Reform*, 58 U. CHI. L. REV. 1, PP.7-8.

Juergen Backhaus. Alberto Cassone. Giovanni B. Ramello, (2011). *The law and economics of class actions*, Eur. J Law Econ. 32, PP.165–168.

Keith N. Hylton, (2000). Agreements to Waive or to Arbitrate Legal Claims: An Economic Analysis, Sup. Ct. Econ. Rev., vol. 8, PP.209-263.

Kenneth Feinberg, (2012). *Who Gets What? Fair Compensation After Tragedy and Financial Upheaval* (Perseus Books), P.67.

Klonoff RH, (1999). *Class Actions and Other Multi-Party Litigation* (St Paul, Minn, West Publishing), P.171.

Lahav, Alexandra D., (2004). *Fundamental Principles for Class Action Governance*, Indiana Law Review, Vol. 37, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1470739>.

Leslie CR, (2002). '*A Market-Based Approach to Coupon Settlements in Antitrust and Consumer Class Action Litigation*', 49 UCLA L Rev 991.

M Mildred, (2001). "*Group Actions*" in GG Howells, *The Law of Product Liability* (London, Butterworths), PP. 375, 379.

Mas Achmad Santosa, (2009). "*Indonesia*," in Deborah Hensler, Christopher Hodges and Magdalena Tulibacka, Eds. *The Globalisation of Class Actions*, Annals of the American Academy of Political and Social Science.

Mattei, U., (1994). *Efficiency in legal transplants*: *An essay in comparative law and economics*. International Review of Law and Economics, 14, PP.3–19.

Messick, Richard E. (1999), *'Judicial reform and economic development'*, *The World Bank Research Observer*, **14** (1), PP.117–36.

Michele Graziadei, (2006). *Comparative Law as the Study of Legal Transplants*, in Mathias Reimann and Reinhard Zimmermann, eds., the Oxford Handbook of Comparative law, P.367.

Miller, Geoffrey P., (1998). *Class Actions, in: The New Palgrave Dictionary of Economics and the Law, Vol. 1*, Peter Newman (ed.), London, MacMillan, PP. 257-262.

Myriam Gilles & Gary B. Friedman, (2006). *Exploding the Class Action Agency Costs Myth: The Social Utility of, Entrepreneurial Lawyers*, 155 U. Pa. L. Rev. 103.PP, 106-08, Available at: <https://scholarship.law.upenn.edu/penn_law_review/vol155/iss1/5 >.

Myriam Gilles & Gary B. Friedman, *Exploding the Class Action Agency Costs Myth: The Social Utility of Entrepreneurial Lawyers*, 155 U. PA. L. REV. 103, PP.106-08.

Nicita A. and G.B. Ramello, (2007). '*Property, Liability and Market Power: the Antitrust Side of Copyright*', Review of Law and Economics, 3, PP.767-791.

Olson, M., (1971). *The logic of collective action: Public goods and the theory of groups* (Revised edition ed.). Harvard University Press, P.27.

P Spender, (2002). *Securities Class Actions: A View from the Land of the Great White Shareholder*, 31 *Common Law World Rev* 123, 127.

Porrini, D., & Ramello, G. B., (2011). *Class action and financial markets: Insights from law and economics*. Journal of Financial Economic Policy, 3(2), P.55.

Priest, George L., (2000). *Economics of Class Actions*, *Faculty Scholarship Series*. 633. available at: <https://digitalcommons.law.yale.edu/fss_papers/633>.

Rachel P Mulheron, (2004). *The Class Action in Common Law Legal Systems: A Comparative Perspective*, Hart Publishing, P.3.

Resnik, Judith, (2000). '*Money Matters: Judicial Market Interventions Creating Subsidies and Awarding Fees and Costs in Individual and Aggregate Litigation*', University of Pennsylvania Law Review, 148, PP.2119–2195.

Richard L. Marcus, (2002). *Reform Through Rulemaking*?, 80 WASH. U. L. Q. 901. Available at: <https://openscholarship.wustl.edu/law_lawreview/vol80/iss3/11> accessed May 2020.

Rivlin KS and JD Potts, (2003). *Proposed Rule Changes to Federal Civil Procedure May Introduce New Challenges in Environmental Class Action Litigation*, 27 *Harvard Environmental L Rev* 519.

Robert H. Lande & Joshua P. Davis, (2008). *Benefits from Private Antitrust Enforcement: An Analysis of Forty Cases*, 42 U.S.F. L. REV., PP.879, 906.

Rubenstein, William B., (2004). *On What a Private Attorney General is - and Why it Matters*. Vanderbilt Law Review, Vol. 57, No. 6, .PP. 2129, 2150, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=743544 >.

S.M. Grace, (2006). *Strengthening Investor Confidence in Europe: U.S.-Style Securities Class Actions and the Acquis Communautaire*, 15 J. TRANSNAT'L L. & POL'Y 281.

Samuel Issacharoff & Ian Samuel, (2009). *The Institutional Dimension of Consumer Protection, in new frontiers of consumer protection: the interplay between private and public enforcement* 47, 50–53 (Fabrizio Cafaggi & Hans-W. Micklitz eds.).

Samuel Issacharoff, (1999). *Group Litigation of Consumer Claims: Lessons from the U.S. Experience*, 34 TEX. INT'L L.J. 135, PP.137–42.

Samuel Issacharoff, (2007). *Regulating after the Fact*, 56DePaul L. Rev.375 Available at: <https://via.library.depaul.edu/law-review/vol56/iss2/8 > accessed April 2020.

Schäfer, Hans-Bernd, (1998). *The significance of a well-functioning civil law in the development processes*, paper presented at a conference of the Latin American Law and Economics Association, Quito, Ecuador, 15–17 June.

Silver C., (1999). '*Class Actions – Representative Proceedings*', in Bouckaert B. and De Geest G. (eds), Encyclopedia of Law and Economics, Edward Elgar, Cheltenham-Northampton, PP. 194-240.

Stephen Yeazell, (1987). *From medieval group litigation to the modern class action*, 232 (Yale University Press).

Stephen Yeazell, (1989). *Collective Litigation as Collective Action*, 1989 U. ILL. L. REV. 43.

Steven Shavell, (1982). *The Social versus the Private Incentive to Bring Suit in a Costly Legal System*, Journal of Legal Studies, vol. 11, PP.333-339.

Thomas S. Ulen, *The economics of class action litigation*, in Jürgen G. Backhaus, Alberto Cassone, Giovanni B.Ramelloin (eds.), (2012) The Law and Economics of Class Actions in Europe, Edward Elgar Publishing Limited.

Tiana Leia Russell, *Exporting Class Action to the European Union*, Boston University International Law Journal, [Vol. 28:141,P.12 et seq.

Tzankova, I., Hensler, D. R., & Hodges, C. (Eds.) (2016). *Class actions in context: How culture, economics and politics shape collective litigation*, Edward Elgar Publishing. <https://doi.org/10.4337/9781783470440>.

Ulen, Thomas S., (2011). *An Introduction to the Law and Economics of Class Action Litigation*, 32 European Journal of Law and Economics, PP.185-203.

Von Hayek, F., (1960). *The constitution of liberty*. Chicago: University of Chicago Press، P.36.

William B. Rubenstein, (2004). *On What a "Private Attorney General" is – and Why it Matters*, 57 VAND. L. REV., PP. 2129, 2150.

Williams NJ, (1974). *Consumer Class Actions in Canada* (Toronto, Consumers' Association of Canada).

Woolf, Lord, (1996). *Access to Justice: Final Report to the Lord Chancellor on the Civil Justice System in England and Wales*, London: HMSO.

Wouter P.J. Wils, (2003). *Should Private Antitrust Enforcement be Encouraged in Europe?*, 26(3) W. COMP, PP. 473, 478.

Zuckerman, A.A.S., (ed.) (1999). *Civil Justice in Crisis: Comparative Perspectives of Civil Procedure*, Oxford and New York: Oxford University Press.

ثانيًا: المراجع باللغة العربية

- **رمضان صديق محمد**، المالية العامة – أصولها النظرية وتطبيقاتها المعاصرة، دار النهضة العربية، 2004.
- **عبد التواب مبارك**، السمات العامه في النظام القضائي في الولايات المتحده الأمريكيه، (2008) ، دار النهضه العربيه.
- **جميل الشرقاوي** ، دروس القانون المدني المقارن، (مقدمة الدراسات المقارنة ، 1990).
- **فتحي والي**، نظام المحلفين في القضايا المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة القانون والاقتصاد ، كلية الحقوق جامعة القاهرة، س. 1960 عدد . 4 ص. 821
- محكمة النقض، الطعن رقم 390 - لسنة 46 - تاريخ الجلسة 26 / 5 / 1980 - مكتب فني 31 رقم الجزء 2 - رقم الصفحة 1497.
- محكمة النقض، الطعن رقم 2499 - لسنة 52 - تاريخ الجلسة 7 / 5 / 1986 - مكتب فني 37 رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 523.
- محكمة النقض، الطعن رقم 215 - لسنة 47 - تاريخ الجلسة 23 / 6 / 1980 - مكتب فني 31 رقم الجزء 2 - رقم الصفحة 1840.
- محكمة النقض، الطعن رقم 4536 - لسنة 80 - تاريخ الجلسة 27 / 3 / 2012 - مكتب فني 63 رقم الصفحة 512.
- محكمة النقض، الطعن رقم 978 - لسنة 51 - تاريخ الجلسة 7 / 1 / 1988 - مكتب فني 39 رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 58.

- لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (١ - ٤ – ٢٠١١) وتاريخ ١٩ / ٢ / ١٤٣٢ ه الموافق ٢٣ / ١ / ٢٠١١ م بناء على نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ٣٠ وتاريخ ٢ / ٦ / ١٤٢٤ ه المعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية (١ - ١٠٤ - ٢٠١٧) وتاريخ ٢ / ٣ / ١٤٣٩ ه الموافق ٢٠ / ١١ / ٢٠١٧ م.

الفهرس

مُلخّص البحث 1

مُقدّمة 4

مشكلة البحث 7

أسئلة البحث 9

أهمية البحث 9

منهج البحث 9

تنظيم البحث 10

الفصل الأول 11

1 ماهية الدعوى الجماعية وتطورها التاريخي 11

المبحث الأول: التعريف بالدعوى الجماعية.....12

المبحث الثاني: نشأة الدعوى الجماعية وفكرة الإنفاذ الخاص للقوانين في الولايات المتحدة.....16

المبحث الثالث: الدعوى الجماعية في النظم القانونية المقارنة.....19

المبحث الرابع: أنواع الدعاوى الجماعية وأهدافها 25

المبحث الخامس: أهمية التقاضي الخاص والإنفاذ الخاص للقوانين.....32

الفصل الثاني.....36

2 الجوانب القانونية للدعوى الجماعية.....36

المبحث الأول: إجراءات الدعاوى الجماعية في الولايات المتحدة.....37

المبحث الثاني: عيوب الدعاوى الجماعية.....49

المبحث الثالث: التقاضي الجماعي في النظام القانوني المصري 54

الفصل الثالث 59

3 اقتصاديات الدعوى الجماعية.....59

المبحث الأول: أثر الدعوى الجماعية على الكفاءة الاقتصادية.....62

المبحث الثاني: الدعوى الجماعية وإنتاج السلع العامة.....64

المبحث الثالث: الفوائد والتكاليف الاقتصادية في الدعاوى الجماعية.....66

المبحث الرابع: اقتصاديات التنازل عن الدعوى الجماعية.....72

المبحث الخامس: دور الدعوى الجماعية في إنفاذ التشريعات الاقتصادية 75

الخاتمة.....83

التوصيات 84

المراجع.....86

الفهرس.....95